

# حق الصدارة في النحو العربي

بين النظرية والتطبيق



الدكتور

عزمي محمد عيال سلمان



[www.daralhamed.net](http://www.daralhamed.net)

# حَقُّ الصَّدَاةِ فِي النُّحُو الْعَرَبِي بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ

الدكتور  
عزمي محمد عيال سلمان

الطبعة الأولى

2011م



# محفوظات جميع الحقوق

العمالة الأرفقية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
( 2010/7/2611 )

415

- سلمان، عزمي محمد عيال.
- حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق/عزمي محمد عيال سلمان.
- عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
- ( ص . )
- ر. ا. : ( 2010/7/2611 ) .
- الواصفات : قواعد اللغة // اللغة العربية
- \* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

• أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .

\* (ردمك) 9-516-32-9957-978 ISBN



## دار الحامد للنشر والتوزيع

شفا بلران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية  
هاتف: 00962- 5231081 فاكس : 00962- 5235594  
ص.ب . (366) الرمز البريدي : (11941) عمان - الأردن

Site : [www.daralhamed.net](http://www.daralhamed.net)

E-mail : [info@daralhamed.net](mailto:info@daralhamed.net)

E-mail : [daralhamed@yahoo.com](mailto:daralhamed@yahoo.com)

E-mail : [dar\\_alhamed@hotmail.com](mailto:dar_alhamed@hotmail.com)

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مآته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم بالتسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض القاعل للملاحقة القانونية.

## **الإهداء**

إلى والديَّ الكريمين ، وإخوتي الأعزاء...  
إلى شيخ العربية وأستاذها الكبير محمود محمد شاكر أبي فهر،  
في رحاب الله...

عزمي محمد سلمان



## المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	تقديم
15	تمهيد
17	الفصل الأول الصدارة، وبناء الجملة العربية
19	1.1 مفهوم الصدارة
22	2.1 بناء الجملة العربية
37	الفصل الثاني الأسماء التي نها للصدارة
39	1.2 ضمير الشأن
46	2.2 أسماء الاستفهام
52	1.2.2 (بَلَّة) بمعنى: (كَيْفَ) و(لَيْنَ)
55	2.2.2 (كَيَ) الاستفهامية
57	3.2 أدوات الشرط
67	4.2 (مَا) التعجبية
69	5.2 (بَيْنَا) و(بَيْنَمَا) الظرفية
72	6.2 كُنَايَات العَدَد

77	الفصل الثالث
	الأفعال التي لها الصدارة
79	1.3 الفعل المتصل بـ(قد) الحرفية
83	2.3 الفعل المتصل بأحد حرفي الاستقبال: السّين و(سوف)
87	3.3 الفعل المتصل بإحدى نوني التوكيد
92	4.3 للفعل المتصل بـ(ما) الكافة
94	5.3 الفعل الجامد
95	1.5.3 (ليس)
99	2.5.3 أفعال المقاربة
102	3.5.3 (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما
108	4.5.3 فعل التعجب (أعجب)
111	الفصل الرابع
	الحروف التي لها الصدارة
114	1.4 حرفا الاستفهام: الهمزة و(هل)
118	2.4 أحرف التنبيه
121	3.4 أحرف التحضيض
123	4.4 أحرف النفي
125	1.4.4 (ما) النافية
127	2.4.4 (لا) النافية
131	3.4.4 (إن) النافية
132	5.4 (إن) وأخواتها
136	6.4 لَامُ الابتداء
144	7.4 لَامُ القسم

147	8.4 اللام الموطئة للقسم
148	9.4 أحرف النداء
151	10.4 أحرف التصديق والإيجاب
153	11.4 حرف الرذع (كَلَا)
154	12.4 (رُبَّ)
161	13.4 (إِنَّ) الناصبة
167	المراجع





## تقديم

بقلم: د. أحمد عطية السعدي

أحمد الله الذي أنزل أعذب الكلام، وجعل البيان بُلغة ورُواء، وأصلي على من  
مُنّت عليه للفصاحة رواقها، وشُدّت به البلاغة نطاقها، محمد رسول الله، وعلى آله  
وصحبه أجمعين، وبعد،

فلقد امتنّ الله على الإنسان بالبيان؛ إذ جعله مفتاحاً للحياة والحضارة، وجعل  
اختلاف لُسنة الخلق آية من أعظم الدلائل الباهرة على قدرته، تلك القدرة التي لا  
يدرك آثارها، ولا يستطيع ثمارها إلا الراسخون في العلم المتأملون في صفحات  
الكون المنظور: "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ لُسِنِكُمْ وَلَوْلَاكُمْ لَإِنْ  
فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ".

والعالمون وحدهم هم الذين يفتشون البيان وسخره حق قدره، ذلك السحر  
الحلال الذي يخلب الأبواب، ويمتّع الأسماع، ويهزّ الأقدسة، ويحدث في النفوس أثراً  
قد لا يمحي أبد الدهر، ولا غرو فإن من الشعر لحكمة، وإن من البيان لسحراً.  
ولا سبيل إلى البيان، سخره وحكمته إلا باللغة، وما قويت لأمة قنائة، ولا  
اشتدّت لها عريكة إلا بها؛ ذلك لأن اللغة هي صورة وجود الأمة، وأمانة علوها أو  
انحطاطها، فكم أمة قد سادت، ثم ما لبثت أن بادت حين اختلف ميزانها، وانقسم  
مسلكها.

ولا سبيل إلى هذا الميزان اللغوي إلا بالنحو الذي يعصم اللسان من الخطأ،  
والفكر من الخطأ، والنفس من الزلل:

وَمَنْ حَوَى النُّحُو صَارَ لِلْفَهْمِ فِي يَدِهِ طوعاً يحلّ به ما ضمت الكتب!

ولقد تفرّغ لهذا العلم الجليل العباقرة من أسلافنا - كما يقول علامة النحو  
عَبَّاس حَمْن - فجمعوا أصوله، ورفعوا بنيانه في إخلاص نادر، وصبر لا ينفد،

حتى إذا جاء أحدهم الموت فلا يقع عليه إلا في حلقة درس، أو جلسة تأليف، أو ميدان مناظرة، أو رحلة في طلب العلم، وعلى هذا النهج الرقيق تعاقبت طوائف النحاة، وتوالت زمرهم في ميدانه، وتلقى الراية نابغ عن نابغ، والمعنى في إثر المعنى، وتعاينوا محصلين دائبين، فرادى وزرافات في إقامة صرحه، وتشيد أركانه، فأقاموه سامق للبناء، وطيد الدعامة، مكين الأساس، حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمونها "عصور النهضة" راسخاً قوياً، من فرط ما اعتنى به الأسلاف، ووجهوا إليه من بالغ العناية، فاستحقوا منا عظيم التقدير، وحالد الثناء، وحملوا كثيراً من علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفصلهم، والإشادة ببراعتهم! وعلى خطى هؤلاء سار الأستاذ "عزمي محمد"، فشرع يجول في صحائفهم، وأروقة ذخائرهم، يقتطف منها باباً طريفاً من أبواب النحو هو حق الصدارة في النحو العربي.

وقد سعى إلى جمع آراء النحاة الأوائل من لدن سيديهم حتى الخصري، ورصد أحكامهم عن كل لفظ من الألفاظ التي لها حق الصدارة، وعد ابن السراج صاحب الأصول أسبق من أشار إلى هذا المصطلح.

وتتجاوز الصدارة أسماء وأفعال وحروف، فمن الأسماء: ضمير الشأن، وأسماء الاستفهام، وأدوات الشرط. ومن الأفعال: الأفعال المتصلة بقد والسين وسوف، والأفعال الجامدة.

ومن الحروف: حرفا الاستفهام الهمزة وهل، وأحرف النفي، وإن وأخواتها، وأحرف النداء.

وقارئ هذا الكتاب سيجد ذخائر كثيرة، فإن كان من أهل الصناعة - صناعة النحو - فعلى الخبير وقع، ومن المعين نهل، وسيدهش أنه تجاوز الصدارة بشي يسوق العربية البديع، وسننها الرصير في نقة التعبير، وحسن الأداء، ومرونتها في إمداد المستكلم بألوان من الصور اللفظية، وفي اختزال المعنى الأسلوبى، وإيراز المستوى للصوتى كما بين "إن" و"أن".

وما أحوج أبناء العربية اليوم إلى مثل هذا المصنّف الذي يربط للظاهرة  
الموقعية بالقيمة للدلالة للمسياق، ويظهر ما آل إليه نظام الجملة في العربية  
المعاصرة، ويهدي إلى نفوسنا عملاً جميلاً جاداً قد استوى مرتباً أحسن ترتيب،  
أحداً يحفظ التدرج والإمتاع مع تنويع الشواهد، وتعدد العوائد. والله للهادي إلى  
سواء المنبيل.



تُعَدُّ للموقعية إحدى الظواهر التي تُرْسِتْ مِنَ النحاة والبلاغيين دراسةً مُستفيضةً، والبلاغيون في ذلك تَبَعٌ للنحاة، إذ قَسَمَ النحاة للرُّتبة إلى محفوظة وغير محفوظة، فارتضى البلاغيون هذا التقسيم، وتجنَّبوا للحديث في الرُّتبة المحفوظة؛ لحفظها وثبات وضعها، فلا تختلف عليها الأساليب، وعمدوا إلى الرُّتبة غير المحفوظة فمحوها دراسةً أسلوبيةً، وأُفِرِدُوا لها باباً سَمَّوه: التَّقْدِيم والتَّأخير.

وقد جاءت دراسة النحاة للظواهر للموقعية دراسةً عامَّة غير مُنْتَظِمة بالاسْتِقْصاء والحصر والتصنيف، وغير مَبْنُوءة في باب واحد أو أبواب خاصة، وآية ذلك أنَّ ذكرها جاء في أعمالهم مُتَنَازِلاً مُتَفَرِّقاً، وكان على الباحث في رصده لألفاظ الصُدُور، أنَّ يستوعب معظم ما صُنِّف في التراث النحوي، لعلَّه يجد ضالَّته مَبْنُوءة في شرح أو حاشية أو تعليق.

ولم تُنَلِ أَلْفَاظُ الصُّدُورِ دراسةً مُستَقِلَّةً مِنَ النحاة للقضاء ولا المحدثين فيما أُطْلِعَ عليه الباحث من المصادر والمراجع، سوى ما أوردَه ابن السراج (316هـ) في أصوله من فصل سَمَّاه: (للخُروف التي لها صُدُورُ الكَلَام)، ولم يأت في حديثه عنها على كلِّ ما له صُدُورُ الكَلَام.

ولهذا سَعَيْتُ إلى جمع آراء النحاة القُدماء من لدن سيبويه (180هـ) حتَّى الخضرى (1286هـ)، ورصد أحكامهم حول كلِّ لفظ من الألفاظ التي لها حقُّ الصُّدُورِ، ونظراً لتفاوت النحاة وتنوع اهتماماتهم في تحديد هذه الظاهرة فقد جاءت بصوصهم متباعدة رَمْبِيّاً، فإذا ما وردت إشارة من نحوي سابق ونقلها عنه نحوي لاحق اكتفى الباحث بما قاله السابق رغبةً في نسبة الآراء إلى أصحابها، أخذاً في ذلك كله بواقع اللغة، وما نطقت به العرب، مبتعداً عن التمارين الافتراضية والتقديرَات العقلية التي لا تتوافق مع الأنماط اللغوية المستعملة، مؤثراً للوصف والتحليل أداتين من أدوات البحث والدراسة.

أما تقسيم الكتاب فجاء في أربعة فصول وحائمة، تناولت في الفصل الأول مصطلح الصدارة، وإرهاصات ظهوره في الدراسات النحوية، وما يرافقه من مصطلحات أخرى استعملها النحاة الأوائل، وكذلك تناولت معايير الحكم على صدارة عناصر اللة في الكلام والجمل، وتناولت بناء الجملة العربية من حيث ترتيب أجزائها، واختلاف الباحثين فيها أطيعة هي أم قاسية في ترتيبها، وما تمتاز به من سمات كخاصية الإعراب، وتحثت عن الرتبة في النحو العربي وانقسامها إلى محفوظة وغير محفوظة وموقع ألفاظ الصدارة في الرتبتين.

وتناولت في الفصل الثاني الأسماء التي لها حق الصدارة، ومن أبرزها: ضمير الشأن، وأسماء الاستفهام وأنوات الشرط، و(ما) للتعجبية، و(بينا) و(بينما) وكنايات العدد.

وتناولت في الفصل الثالث الأفعال التي لها حق الصدارة، وهي صدارة تكتسب بطريقتين إحداهما: أن يتصل بها أحرف تكون سوابق أو لواحق، أما السوابق فهي: (قد) و(السين وسوف)، وأما اللواحق فهي: نونا التوكيد و(ما) الكافة، ورأيت أن أنسب الصدارة للأفعال وليس لها، لنزولها من الأفعال منزلة الجزء، والطريقة الأخرى في اكتساب الأفعال للصدارة هي: أن تكون جامدة، إما جموداً اشتقاقياً وإما جموداً سياقياً.

وتناولت في الفصل الرابع الحروف التي لها الصدارة، ومن أبرزها: حرفا الاستفهام، وأحرف التنبيه، وأحرف التحضيض، وأحرف النفي، و(إن) وأخواتها، ولام الابتداء، ولام القسم، وأحرف النداء، وأحرف التصديق والإيجاب، وحرف الردع، و(رب)، و(إن) العاملة.

وأمل أن يكون هذا الكتاب إسهاماً جديداً في رفد المكتبة العربية بدراسة تسهم في إغناء للدراس النحوي، بما تناولته من طاهرة موقعية لم تطرق من قبل إلا لماماً، سائلاً الله الصواب والسداد، وهو ولي للتوفيق.

**الفصل الأول**  
**مفهوم الصدارة**  
**وبناء الجملة العربية**





## الفصل الأول

### مفهوم الصدارة وبناء الجملة العربية

#### 1.1 مفهوم الصدارة:

تتألف الجملة من عناصر يرتبط بعضها ببعض، ويأتي كل واحد منها إثر الآخر في ترتيب معين، وبما أنه لا يمكن أن يُنطق بعنصرين في آن واحد، فذلك يبرهن على أن الجملة ذات طبيعة خطية،<sup>(1)</sup> وبما أن الجملة ذات طبيعة خطية، فذلك يقتضي أن تكون هنالك عناصر تأتي في أول الكلام والجملة، وأخرى تأتي في حشو التراكيب وأخرها.

وإذا تبين أن هذا العنصر لا يقع إلا أول للجملة، ولم يرد أنه جاء في حشو التراكيب وأخرها من خلال الاستقراء واستخدام أصل الاستصحاب، فإنه يحكم عليه بأنه من ألقاظ الصدارة.

والصدارة لغة: التقدم، وهي مأخوذة من الصنّ، والصنّ: أعلّى مقمّ كل شيء وأوّلّه، وهو مفرد جمعة: للصنور.<sup>(2)</sup>  
والصدارة عند النحاة: احتصاص الكلمة بوقوعها في أول الكلام، كأسماء الاستفهام.<sup>(3)</sup>

---

1. انظر طحان: ريمون، الألفية العربية، 1981م، دار للكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص: 49.

2 انظر: الأزهري: محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، معجم تهذيب اللغة، 2001م، ت: رياض ركي قاسم، دار المعرفة، بيروت، 2، 1986، ابن منظور: محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، لسان العرب، 2000م، دار صادر، بيروت، 8: 209، الزبيدي: محمد مرتضى (ت: 1205هـ)، تساج العروس من جواهر القاموس، 1973م، ت: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام في الكويت، (د.ط)، 12: 293.

3. انظر: مصطفى (إبراهيم)، والزيات: (أحمد حسن)، وعبد القادر: (حامد)، الشجار: (محمد علي)، للمعجم الوسيط، 1972م، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط2، ص: 509.

وعند الأسترلابادي (686هـ) أن للكلمة صدر الكلام: أنها تقع هي أول الجملة، فلا يتقدم عليها ركن من أركانها، ولا ما هو من تمامها.<sup>(1)</sup>  
ولم أجد عند مسيبويه (180هـ) استخداماً لمصطلح (الصدارة)، وإنما يقابل هذا المصطلح عنده مصطلح (الابتداء)، ففي حديثه عن اسم الاستفهام (لَيْهِمْ) يقول: "ولا تدخل عليه الألف، وإنما تركت استعناء، فصارت بمنزلة الابتداء".<sup>(2)</sup> وفي حديثه عن معاني (أَيْنَ) و(كَيْفَ) يقول: "وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به؛ لأنها من حروف الاستفهام".<sup>(3)</sup> وفي حديثه عن (إِنَّ) يقول: "إِنَّ إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأ عملت في الفعل".<sup>(4)</sup>

ولم أجد استخداماً لهذا المصطلح عند المبرد (285هـ) في كتابه المقتضب، بل إنه يبتعد عن الاصطلاح مستخدماً للعبارات الموضحة له، ففي حديثه عن (رُبَّ) يقول: "ولا تكون (رُبَّ) إلا في أول الكلام".<sup>(5)</sup>

ولما كان مصطلح (الابتداء) عند النحاة الأوائل يرتبط بالعامل النحوي المعنوي الذي يعمل في الأسماء الرفع كانت هذه الازدواجية في الاصطلاح مظنة الخلاف والإلباس، ويبيعي أن يختار في الحدود والرؤوس أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة،<sup>(6)</sup> فكان من المقرر على نحاة القرن الرابع

1. انظر: الأسترلابادي: محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، (دت)، ت: أحمد السيد أحمد، للمكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، 1: 232.

2. مسيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، الكتاب، 2004م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الحانجي، القاهرة، ط4، 1: 126.

3. المصدر نفسه 2: 128.

4. المصدر نفسه 3: 12.

5. المبرد محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، المقتضب، 1963م، ت: محمد عبد الحلق عصيمة، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 4: 139.

6. الأسترلابادي: شرح لكافية 1: 40.

الهجري أن يستعصوا عن مصطلح (الابتداء) بمصطلح (الصدارة)، فيطالعنا ابن المراح (316هـ) في أصوله بباب يُسمّيه (الحروف التي تكون صُور الكلام).<sup>(1)</sup> ولا يُشترط أن تقع أَلِفات الصدارة في أوّل الكلام، ولكن لا بُدّ أن تقع في أوّل الجملة أكانت الجملة أوّل الكلام أم وسطه، فنقول: (المحمد أخوه خيرٌ منه)، حيث وقعت لام الابتداء هنا في صدر الكلام، ونقول: (محمد لأخوه خيرٌ منه)، ف وقعت في صدر جملة الخبر، ونقول: (محمد هل حَصَرَ أخوه؟)، ف وقعت (هل) في صدر جملة الخبر،<sup>(2)</sup> وجملة الخبر جملة مستقلة بحسب أصلها، وإن قيل: خبر للمبتدأ إذا كان جملة بصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد، وهذا للمفرد من حيث المعنى يقع بعد المبتدأ فتتقي الصدارة؟<sup>(3)</sup>

وعن هذه المسألة يجيب الأسترابادي (686هـ) بقوله: " لا نُستلّم، وما الدليل على ذلك؟ فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مُطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الإفراد، بل لو ادّعي أن الأصل فيه الجملة لم يبعد؛ لأن الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعها موقِعاً يصح وقوع المفرد فيه".<sup>(3)</sup>

وبناء على ما سبق ليس هنالك حاجة إلى تقدير جملة الخبر بالمفرد، فهي جملة من حيث الشكل التركيبي، " فإن أهم صفة للنحو الحديث أنه يستبعد كثيراً من الأصول الفلسفية القديمة، يستبعد للتقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير، إن أهم ما يوصف به النحو الحديث أنه شكلي (Formal) أو صوري، إنه ينظر إلى

1. انظر: ابن المراح، محمد بن سهل (ت 316هـ)، الأصول في النحو، 1999م، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 2: 234.

2. انظر، السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، 1998م، منشورات المجمع العلمي، بغداد، (د.ط)، ص: 76.

3. الأسترابادي: شرح كافي ابن الحاجب 4: 108 - 109.

الصُّور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً<sup>(1)</sup>.

وقد سار نحاة العربية للقضاء وفق هذا المنهج الشكلي في جوانب من دراساتهم، وأية ذلك أن الأستراباذي لا يرى في العوامل التي تُقَدَّر قبل ألفاظ الصدارة مخرجة لها عن موضع الصدارة، وهذا ما نصرَّ عليه في حديثه عن (كم) الاستفهامية والعامل فيها، حيث يقول: "والأولى أن يُقَدَّر الناصب بعد (كم) ومُمَيَّزُه؛ لحفظ التصنُّر على (كم)، ولا مَنَع من تقدير الناصب قبل (كم)؛ لأنَّ المَقْدَّر معدوم لفظاً، والتصنُّر اللفظي هو المقصود"<sup>(2)</sup>.

## 1.2 بناء الجملة العربية:

لا تفسر اللغات على طريقة واحدة في تأليف الألفاظ وتركيبها للتعبير عن معنى من المعاني ودلالة من الدلالات؛ إذ لكل لغة طريقتهما في نظم الكلام وهندستها، فتخضع لنظام معين في ترتيب كلماتها، ويلتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختلف هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يُحقَّق الكلام الغرض منه، وهو الإقحام، ولا تُتملُّ مفردات اللغة إلا ناحية جامدة هامة من تلك اللغة، فإذا نُظِّمَتْ ورُتِّبَتْ ذلك الترتيب للمُعَيَّن سرَّت فيها الحياة، وعَبَّرَتْ عن مكنون الفكر، وما يدور في الأذهان<sup>(3)</sup>.

ويرى إبراهيم أنيس أنه "ليس من اليسير تحليل مثل هذا المسلك اللغوي في ترتيب الكلمات وتنظيمها، بل ليس من الهين أن يقال: لم اتخذت هذه اللغة النظام للمُعَيَّن الذي قد يُحالف ما جرت عليه لغة أخرى شقيقة لها؟، وذلك؛ لأنَّ ترتيب الكلمات في كل لغة ليس إلا وليد تطور طويل المدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة

---

1. السعمران- محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، (د.ت)، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، ص: 207.

2. الأستراباذي: شرح للكافية 3، 240.

3. أنيس: إبراهيم، من أسرار اللغة، 2003م، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط8، ص: 251.

على هذه اللغة، ومن الصعب الوقوف على كل الظروف اللغوية أو الاجتماعية التي ساهمت في مثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما نألفه، ونعهمه في كل لغة<sup>(1)</sup>.

وبناءً على ما سبق لا يقبل من وجهة نظر المناهج العلمية في دراسة اللغة - قول " بعض الغربيين من أصحاب نزعة التصوف والتحليل النفسي الحديث للذين يردون تأخير الفاعل في لغتنا - اللغة العربية - إلى نوع من القنينة<sup>(2)</sup> للشرقية التي تحيل كل شيء إلى الغيب، ومنهم من يقول: إن الاختلاف بين الأوروبيين وأبناء اللغة العربية في مسألة الجملة الاسمية، إنما هو اختلاف في درجة الشعور بالثبوت للشخصية الإنسانية، فإن ثبوت هذه الشخصية ملازم للتفكير الأوروبي، ولكنه ضعيف عند الشرقيين<sup>(3)</sup>، يصري ضعفه من الفكر إلى اللسان كما يظهر من غلبة

---

1. المصدر نفسه ص. 252.

- 2 القنينة قوم يذكرون القدر، ويقولون إن كل إنسان حالق لقطه، وهو مصطلح قديم استخدمه الناس بعد عصر الرواية، وهو بهذا المعنى يناقض المعنى الذي يراه العقاد بأنهم يحيلون كل شيء إلى الغيب، ولعل الذين قصدوا العقاد هم المرجنة (المعجم الوسيط ص: 718).
3. هذا الرأي مردود لقيلمه على الجنس أو العنصر، فمسألة الأجسام كلها لا نستطيع أن نُصدر على أساسها حكماً على مكانة الشعوب المختلفة، ويُحسبنا التاريخ أن الهجرات الجماعية قد كانت مستمرة منذ عصر ما قبل التاريخ وهي للتاريخ القديم، مما أدى إلى تداخل الأجسام على نحو لا يسمح بل برعم أن هناك اليوم جنساً خالصاً، ففي كل شعب نجد أنماطاً مختلفة من البشر بحكم الاختلاط التاريخي بين الأجسام والشعوب، وبذلك يصبح من المتصّف الرعم بل هذا الجنس أو ذلك يتمتع بملكات خاصة به، ومع ذلك فإن المستشرقين لا يزالون يُلحّون على هذا الرأي الذي أبداه (رينان) في أواخر القرن التاسع عشر، وقد عاد الرأي نفسه إلى الظهور في القرن العشرين محوراً لبعض الشيء عند المستشرق (هولمان) الذي يقول: إن العقلية العربية عقلية تجميع لا تركيب، ويستدل على ذلك بكثرة استخدام للكاتب العربي لحرف العطف (واو) بينما اللغات الأوروبية تستخدم فقط الانتهاء. (انظر: الأندلس وفوقه ص: 65 - 66)

الجملة الاسمية على السنة الأوروبية، وغلبة الجملة الفعلية على السنة الناطقين بالضاد". (1)

وليس أدل على رفض قول هؤلاء ما آل إليه نظام الجملة في عربية اليوم فقد اختلف نظام الجملة العربية إلى حد ما باختلاف العصور، ففي عصرنا الحديث مثلاً قد تأثر بنظام اللغات الأوروبية في مواضع كثيرة، وأصبح الآن بعض ما كان يُعدُّ غريباً على نظامها في العصور الإسلامية الأولى، مائغاً مقبولاً بين جمهرة المتعلمين، نقرأه في الصحف وبعض المؤلفات الحديثة". (2)

ويرى كمال بشر أن "الموقعية في عربية اليوم متأثرة إلى حد ما بالأساليب الأجنبية حتى ليستطيع الواحد منا أن يردّ الجملة أو العبارة أو الفقرة كلها من حيث ترتب الكلمة فيها إلى أصل أجنبي". (3)

ومن مظاهر هذا الاختلاف ما حدث في اللهجات العربية الحديثة، فإن جملة: (ضرب محمد علياً) مثلاً أصبحت في اللهجات الحديثة: (محمد ضرب علي)، بتقديم للفاعل، وللتنتية بالفعل، ثم الإتيان بالمفعول به. (4)

والفعل في العربية الفصيحة ينصدر الجملة في معظم الأحوال العادية؛ لأن الفعل أو الحدث هو موضوع اهتمام المتكلمين بالعربية. (5) فهل يحق لنا بعد هذا للتطور في الجملة العربية أن نقول: إن الشخصية العربية كانت مترعزة، واستقر بها الأمر إلى الثبات؟!

---

1. العقاد عباس محمود، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، 1988م، دار المعارف، القاهرة، ط 6، ص: 56 - 57.

2. أنيس: من أسرار اللغة ص: 258.

3. بشر: كمال، دراسات في علم اللغة، 1998م، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، ص: 292.

4. الطر: عبد الستار: رمصل، التطور اللغوي مظاهره وظله وقوائمه، 1997م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ص: 208.

5. انظر: طحان: الأسمية العربية ص: 54.

وتنقسم اللغات في ترتيب عناصرها إلى قسمين:

القسم الأول: تلك اللغات الحرة في ترتيب كلماتها كالإغريقية واللاتينية، ففي هاتين اللغتين القوميتين يبدو للوهلة الأولى أنهما لا تكادان تخضعان لنظام معين في ترتيب الكلمات.

والقسم الثاني: تلك اللغات الحديثة كالفرنسية والإنجليزية اللتين يصرب بهما المثل على استقرار الجملة استقراراً يكاد يقرب من الجمود، فليس للمتكلم بإحدى هاتين اللغتين أن ينتقل بالكلمة من مكانها المعين في الجملة.<sup>(1)</sup>

ولما اللغة العربية الفصحى، فقد اختلف علماء اللغة في شأنها، فبعضهم من يرى أنها جامدة في تركيبها، ومنهم من يرى أنها مرنة مطّواعة، ومن أنصار الاتجاه الأول (برجشتراسر) حيث يرى أن "اللغات تتخالف تخالفاً طاهراً في هذا الباب، فترتيب الكلمات في الجملة مقيد في بعضها، واختياري في بعضها، مثال للنوع الأول: اللغة الفرنسية، فنرى فيها لكل جزء من الجملة موضعاً، لا يمكن نقله عنه إلا في القليل من الحالات، ومثال للنوع الثاني: الألمانية، فقواعد ترتيب الكلمات فيها قليل، والشواذ منها كثير، والعربية متوسطة بين النوعين المذكورين من اللغات، فقيد فيها ترتيب الكلمات في كثير من الحالات، كتقديم الموصوف على الصفة، والمصاف على المضاف إليه... إلى آخره، وهو اختياري في بعضها كما ورد من تقديم الفاعل على الفعل، وأمثال هذا أقل بكثير من أمثال ذلك في العربية".<sup>(2)</sup>

ثم يُعلَب بعد ذلك جانب القساوة في التركيب على جانب الوسطية حينص على أن "قواعد الترتيب قاسية فيها، فالعربية أقرب إلى الفرنسية في ذلك منها إلى الألمانية، وهي أشد اللغات المسامية تقييداً لترتيب الكلمات، والحبشية أكثرها اختياريًا،

1. انظر: أنيس، من أسرار اللغة ص: 253.

2. برجشتراسر، التطور اللغوي، 2003م، ت: رمسان عيد فتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ص 134.



والعبرية متوسطة بين الصينين، وربما كانت للغة السامية الأم على مثل ما تكون عليه العبرية في هذا المعنى، فالعربية تبعاً لطبيعتها، اُكثرت من قواعد الترتيب وأُقسّمتها، والحبشية تبعاً لطبيعتها قللتها، وأُرختها<sup>(1)</sup>.

ويرى ميشال زكريا أن بعض الباحثين يزعم أن ترتيب الجملة للعربية من فعل وفاعل ومفعول به ترتيب حر<sup>2</sup>، ويردون ذلك إلى أن الحركات الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمات تُعَيِّر بين الكلمات من حيث موقعها الإعرابي، فإذا افترض في الوقت نفسه توالف البنى التالية:

فعل + فاعل + مفعول به.

فعل + مفعول به + فاعل.

فاعل + فعل + مفعول به.

فاعل + مفعول به + فعل.

مفعول به + فاعل + فعل.

فإننا لا نحتاج إلى وقت طويل، لكي نلاحظ أن هذه البنى غير متوافرة في واقع اللغة ممّا يدل على وجود ضوابط في الجملة تحد من حرية ترتيب عناصرها الأساسية، فليس بإمكان الفعل أن يقع في آخر الجملة، والجملة التي يقع فيها المفعول به قبل الفاعل جملة مشكوك حالياً في ورودها في اللغة العربية، وعلى هذا فإن الترتيب المقبول هو أحد الترتيبين التاليين:

فعل + فاعل + مفعول به.

فاعل + فعل + مفعول به.

وهذا الترتيب المقبول يلائم في الطاهر للتمييز بين الجملة الفعلية، والجملة الاسمية التي يشير إليه اللغويون.

---

1 المصدر نفسه ص: 134.

مما تقدم يتبين — من وجهة نظر ميشال زكريا — أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيباً حراً، بل هو ترتيب محدد بصورة أساسية.<sup>(1)</sup>

ومن أنصار الاتجاه الثاني الذين يرون في الجملة العربية جملة مرنة مطواعة فؤاد الترزي، فيرى أن " الجملة العربية بمفهوم الجملة الحديث مرنة مطواعة تستطيع أن تقدم فيها، وتؤخر إلى حد بعيد، فالحبر قد يتقدم على المبتدأ، والمفعول على الفاعل، والفاعل على الفعل، ليس هذا فحسب، بل قد تقدم للفضلات على غيرها، غير أنها رغم هذه المرونة قد تشمل وحدت صغيرة متماسكة يندر أن يفصل بينها فاصل في الغالب، كالصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، ويتبع في ترتيبها نظام عقلي حاص يقوم على تقديم الأهم على ما هو دونه في الأهمية؛ لاستجلاب الصورة الذهنية التي تعكسها بشكل يفلاهم، ومقتضى الحال".<sup>(2)</sup>

ويرى أحمد مطلوب " أن التقديم في العربية لون من ألوان حريتها، وخاصية من خصائصها، وهو من سنن العرب في كلامها لما له من أهمية في دقة التعبير وحسن الأداء".<sup>(3)</sup>

ويذهب محمد حماسة إلى أن " الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة، فلا تُلزم أحد للركنين موضعاً واحداً".<sup>(4)</sup>

ويعزو كمال بشر هذه الحرية في ترتيب العناصر إلى وجود خاصية الإعراب، ويرى أن " العربية بهذه الخاصية تمتاز من غيرها من اللغات، إذ هي تتصف بالمرونة في قواعد ترتيب الكلام ونظمه من حيث التقديم والتأخير".<sup>(5)</sup>

- 
1. انظر: زكريا: ميشال، الأسس التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، 1983م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص: 26 — 28.
  2. الترزي: فؤاد حنا، هي أصول اللغة والنحو، (د.ت)، دار الكتب، بيروت، (د.ط)، ص: 212.
  3. مطلوب أحمد، بحوث لغوية، 1987م، دار الفكر، عمان، ص: 41.
  4. عبد اللطيف محمد حماسة، بناء الجملة العربية، 2003م، دار غريب، القاهرة، ص: 47.
  5. بشر: دراسات في علم اللغة ص: 267.

ويذهب رمضان عبد التواب إلى أنه "تختلف - في ترتيب الكلمات داخل الجملة - تلك اللغات التي تُلحَقُ بكلماتها علامة معينة مورفيم ( Morphem )؛ للدلالة على وظيفتها في الجملة، وهي تلك العلامة التي تُسمِّيها الإعراب - عن اللغات التي لا تستخدم مثل هذه العلامة، والنوع الأول تمتاز للكلمات فيه بحرية الحركة داخل الجمل".<sup>(1)</sup>

وفي ذلك يقول أنطوان مبيه: إن " وجود إعراب غني بالحالات، بحيث يكفي للعبارة عما هو ضروري لبناء الجملة - يعني من الاعتماد على قواعد الترتيب، وعلى العكس من ذلك، يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات، عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب، كما هو الحال في اللغة للصينية، أو عندما لا يوجد إلا عدد محدود، كما هي الحال في الفرنسية".<sup>(2)</sup> والإعراب في ذلك من الوسائل التي تعمل على ترابط أجزاء الجملة، وإحكام بنائها.<sup>(3)</sup>

وبسبب فقدان خاصية الإعراب في اللهجات العربية الحديثة انحصرت أشكال الجملة العربية من حيث ترتيب العناصر " فقد كانت الجملة العربية تظهر بحرية كبيرة إلى حد ما في ترتيب أجزائها، بسبب وجود الإعراب في الفصحى، والاكتفاء به في كثير من الأحيان؛ للدلالة على وظيفة الكلمة في الجملة، ومن هنا تعددت أشكال الجملة العربية من ناحية موقع كل جزء منها تبعاً لاختلاف المقصود من الكلام، والجزء الذي يعني للمتحدث إقراره، والاهتمام به أكثر من غيره، وقد ساعد على هذه الحرية في بناء الجملة العربية وجود الإعراب، فلما فقد هذا الإعراب كان الواجب أن يلزم بقاء الجملة نظاماً واحداً، وهو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة".<sup>(4)</sup>

١. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 206.

2. نقلاً عن. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 208.

3. انظر. عبد اللطيف: بقاء الجملة للعربية ص: 88.

4. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 208.

ولعل ثبات وضع العناصر في الجملة العربية في اللهجات الحديثة كان سابقاً  
لفقدان خاصية الإعراب مما جعل فقدان هذه الخاصية غير مؤثر في وضوح  
دلالات التركيب ومعانيه.

وعلى الرغم من وجود خاصية الإعراب في الفصحى، وهذا مما يضيف على  
الجملة شيئاً من المرونة في حركة عناصرها — إلا أنه كما يرى هلمسليف " ليست  
هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكل عصر تتحدّد علاقته بالذي  
يجاوره".<sup>(1)</sup>

وما سمّوه باللغات الحرة في ترتيب كلماتها ليست في الواقع في حرية مطلقة  
من هذه الناحية بل تحدّها قوانين الأسلوب، والمفاضلة بين أسلوب وآخر، أو  
تخصيص أسلوب معين لمجال من القول لا يصحّ معه استعمال غير هذا الأسلوب،  
أو هذا التركيب.<sup>(2)</sup>

وفي هذا يقول محمد عبد المطلب: " إن الجملة العربية لا تتميز بحتمية في  
ترتيب أجزائها، وبرغم ذلك ترك لنا النحو رتباً تحفظ بالنسبة إلى هذه الأجزاء،  
والعدول عن هذه للرتب يمثل نوعاً من الخروج عن اللغة النفعيّة إلى اللغة  
الإبداعية، ومن هنا وجّه البلاغيون اهتماماً خاصاً لهذا المبحث، ورصدوا كثيراً من  
التغييرات التي توقّرت فيها هذه الظاهرة، وما يمكن أن تفيد منه الدلالة، أو بمعنى  
أصح ما يمكن أن تتغير به الدلالة تغيراً يوجب لها المزيّة والفضيلة كما يقول عبد  
القاهر الجرجاني (471هـ)".<sup>(3)</sup>

---

1. نقلاً عن: أحمد: نور اد حس، المنهج الوصفي في كتاب سيويو، 1996م، منشورات جامعة

قار يوس، بيماري، ص: 282 — 283

2. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 253.

3. عبد المطلب: محمد، البلاغة والأسلوبية، 1994م، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان،

ص: 329.

ولمواقع الكلام ترتيب يدرسه النحاة تحت عنوان الرتبة - وإن كانوا لم يُعَوِّا بها تماماً، وإنما فرقوا القول فيها بين أبواب النحو - ويدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير، ودراسة البلاغيين هذه دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، أي أنها دراسة تتم في نطاقين أحدهما: مجال حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر: مجال الرتبة غير المحفوظة؛ لأن الرتبة المحفوظة لو اختلفت لاختل التركيب باختلافها، ومن هنا تكون الرتبة للمحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها.<sup>(1)</sup>

ولتجنب البلاغيين الكلام في الرتبة للمحفوظة، وإمعان الدراسة في الرتب غير المحفوظة يرى تمام حسّان " أن علم المعاني يُعَدُّ في هذه الحالات حالة على علم النحو مثال ذلك: أن للنحاة حددوا الرتبة في الكلام، وجعلوها محفوظة وغير محفوظة، وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم، وتجنبوا الكلام في الرتبة المحفوظة؛ لأنها ليست فطنة اختلاف الأساليب بسبب حفظها، وثبات وضعها، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة، فمفحوا دراسة أسلوبية هامة تحت عنوان التقديم والتأخير، ومعنى هذا أن التقديم والتأخير البلاغي وثيق الصلة بقرينة الرتبة في النحو، ولكنه لا يمسُّ الرتبة للمحفوظة؛ لأنها محفوظة، فلا تختلف عليها الأساليب".<sup>(2)</sup>

وبالباغيون في حديثهم عن الرتبة غير المحفوظة يرون فيها " مصدر الاتصاع في اللغة، وتتوع الأساليب والمعاني والإعراب، أو هي مصدر ما يمكن أن

---

1. انظر، حسّان: تمام، اللغة العربية معانيها ومبانيها، 2004م، عالم الكتب، القاهرة، ط4، ص: 207.

2. حسّان: تمام، الأصول دراسة في سيتمولوجية الفكر اللغوي عند العرب، 1988م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص 346

نطلق عليه لغة الإبداع، والتفنن، ونقل للكلام من مستوى اللغة المثالي إلى مستوى اللغة الإبداعي التي يتفاوت المتكلمون في استخدامها، للتعبير عن مكنوناتهم".<sup>(1)</sup>

بل إن البلاغيين يرون في "العدول عن الرتبة المحفوظة نوعاً من الخروج عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية، ومن هنا وجه البلاغيون اهتماماً خاصاً لهذا المبحث، ورصدوا كثيراً من التغيرات التي توفرت فيها هذه الظاهرة، وما يمكن أن تعيد منه للدلالة، أو بمعنى أصح ما يمكن أن تتغير به للدلالة".<sup>(2)</sup>

ويرى الكاتب في هذا العدول نوعاً من الانحراف عن النمط اللغوي المثالي، وجوراً على النظام العام للغة، ولا يعدُّ هذا الانحراف نظاماً؛ ذلك أنه لا يوافق سنن العربية في رتبها المحفوظة.<sup>(3)</sup>

ويُفرّق محمد حماسة بين الرتبة، والتقديم والتأخير، ويرى أن المقصود بالرتبة "الموضع الأصلي للعنصر، فيقال إن المفعول مثلاً رتبته للتأخر عن الفاعل، والحبر رتبته التأخر عن المبتدأ، والفاعل رتبته للتأخر عن فعله، ولما التقديم أو التأخير، فلا يكون إلا بالنظر إلى البنية الأساسية التي يحددها للنظام اللغوي لترتيب عناصر بناء الجملة، وذلك أن بناء الجملة قد يُلزم باتباع الرتبة في مواضع مقررة، ويتيح الحرية في عدم الالتزام بها في مواضع أخرى، ومدار ذلك كله هو للترابط، ومقتضيات السياق".<sup>(4)</sup>

---

1. إشریده: عزالم محمد ديب، دور الرتبة (المسئلة والموقع) في الظاهرة النحوية، 2004م، دار العراق، عمّان، ص: 16.

2 عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية ص: 329.

3. يرى محمد عبد المطلب أن هذا الانحراف يمكن أن يُمثّل نظاماً، وإن لم يكن موافقاً لسنن النحاة في رتبهم المحفوظة، وفي حقيقة الأمر يُصبح هذا الكلام محل نظر إذا علمنا أن هذا الانحراف انحرف عن سنن العربية، وليس انحرفاً عن سنن النحاة. (البلاغة والأسلوبية ص: 338).

4. عبد اللطيف. بناء الجملة العربية ص. 93.

## والرتبة عند النحاة نوعان:

النوع الأول: الرتبة المحفوظة، وهي: موقع الكلمة للثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب، وتعدُّ هذه رتبة في نظام اللغة والاستعمال في الوقت نفسه.  
والنوع الآخر: الرتبة غير المحفوظة، وهي: موقع الكلمة المتغير في التركيب متقدماً أو متأخراً، وتعدُّ هذه رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجود عكسها. (1)

وقد " يعرض للرتبة الحرة أو غير المحفوظة ما يُقَيِّدها، ولا يكون ذلك إلا إذا كان ترك عدم تقييدها بوضع معين مؤدياً إلى تفكك بين الأجزاء أو عدم ترابط بينها بحيث تؤدي إلى غموض أو للتباس، وقد يكون اللجوء إلى الرتبة ضرورياً بوصفها بديلاً عن العلامة الإعرابية في تمييز العناصر حيث تحصى العلامة الإعرابية أو تتعذر". (2)

ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص ونحوها، وهذه الرتبة -صدارة الأدوات- هي التي دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها). (3)  
وهذه الأدوات التي تنصّر الجمل والتركيب هي التي تحدّد أسلوبها، وكان الكاتب يقتصر للتعبير عن شكل جملة على استعمال المفاتيح (الأدوات) الملائمة التي يستهلُّ بها جملة، ولا يُحوّر الأسلوب شكل الجملة إلا بعض الشيء، وقد يبلغ التحوير أذناه في اللغة العربية، فالأدوات التي تنصّر الجملة هي التي تحدّد عادة أسلوبها، وقد ينطبق هذا المبدأ على مختلف الأساليب الجمالية.

فهذه الأدوات تُحوّر معنى الجملة الإعلامي الصرّف، فتصبغ عليها معنى معيماً، وتدخلها في أسلوب خاص من أساليب التعبير، فإذا أراد المتكلم أو الكاتب أن

1 انظر: إشریده: دور الرتبة في الظاهرة النحوية ص. 16.

2. عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ص: 93.

3. انظر جمال: اللغة العربية معاً ومبناها ص: 207.

يُحوّل الجملة المُثَبِّتة إلى جملة منفية أو طلبية أو تحضيضية أدخل على الجملة الأدوات للموضوعة لهذا الغرض، وقوّلت جملته حسب شكل معين تقتضيه ظروف القول ومناسباته، وفرضته حالة المخاطب، وردود فعله.<sup>(1)</sup>

وثبات عنصر للصدارة في مقدمة الأسلوب وجريان باقي العناصر وفق ترتيب ثابت هو الذي يقدّم لنا الأسلوب بالمعنى الأدبي، فالأساليب العربية لها ترتيب مثالي قلّمّا تخرج عنه، وهذا يحالف ما يراه محمد عبد المطلب من أن "الترتيب المعتاد لا يقدّم أسلوباً بالمعنى الأدبي، وإنما المخالفة في الترتيب هي التي يحرص بها الأسلوب من الابتدال إلى الجودة، كما أنها هي التي تنلنا على الغرض العام، وفي نفس الوقت تعطي للدلالة المقصودة".<sup>(2)</sup>

ويرى عبد القادر العهري "أن المركبات الاسمية أو الحرفية الاستفهامية توجد أصلاً في داخل البنية الجمالية، ثم تنتقل إلى مكان وصفه بعض النحاة بأنه صدر الكلام، ولكن هذا يحتاج إلى تحقيق، والواقع أن المكان الذي تنتقل إليه هذه المركبات هو موضع خارج الجملة، وهو المكان الذي تولّد فيه الحروف للمصدرية، أو الحروف الناسخة كـ(أن) و(إن)، وكذلك حروف الاستفهام: الهمزة وهل".<sup>(3)</sup> ولا يمكن تحديد موضع الصدارة بالنظر إلى تركيب الجملة، فالأمر يتعدى ذلك، ويدخل في حيز الأساليب، وموضع الصدارة بالنسبة لهذه الأساليب يقع ضمن نطاقها.

ويبدو أن إدراك البلاغيين لسياقات التقديم والتأخير قائم على نظرة عميقة إلى عنصرين قائمين في الصياغة هما: الثابت والمتغير، يتمثل الثبات في وجود أطراف الإسناد وما يتصل بها من متعلقات، أما المتغير، فيتمثل في تحريك بعض هذه

1. انظر طحان- الأسمية العربية ص: 89.

2 عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية ص. 337.

3. للعهري، عبد القادر العاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية (الكتاب الأول)، 1983م، دار توفيق للنشر، الرباط، (د.ط)، ص: 111.



الأطراف من أماكنها الأصلية التي اكتسبتها من نظام اللغة إلى أماكن جديدة ليست لها في الأصل، كما يتمثل هذا التغير — أحياناً — في تثبيت أحد الأطراف في مكانه الأصلي، وإعطائه حتمية يمتنع معها بقله أو تحريكه، وهذا يمثل تغيُّراً؛ لأن اللغة العربية لا تلتزم بحتمية في ترتيب أجزاء جملتها.<sup>(1)</sup>

وبناء على ما سبق يتبين أن عناصر الصدارة من العناصر المتغيرة في الصياغة لثباتها في موضعها في لغة من أبرر سماتها أنها لا تلتزم بحتمية في ترتيب العناصر.

و الصدارة كموقع وظيفي (Functional Stat) تشغله فئة من الوحدات (Items) من وجهة نظر مدرسة القوالب<sup>(2)</sup> — تقع ضمن فئة للقالب (Tagmeme) الثابت الذي يثبت موضعه بالنسبة لغيره في التركيب، وعلى العكس من ذلك لا يثبت القالب المتحرك في موضع معين بالنسبة لغيره.<sup>(3)</sup>

وجاء في أمالي ابن الحاجب أنه قد سئل: العرب تجعل صخر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستقهام والنفي والتخصيص و(إن) وأخواتها سوى (أن)، فقولهم: (زيداً ضربت)، و(ضربت زيداً) يقال عليه: إنه إذا قيل: (زيداً) ليس على السامع أن يكون المنكور بعده: (ضربت) أو (أكرمت) أو نحوه، وإذا قيل:

1. انظر: عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية ص: 333.

2. ترى مدرسة القوالب أن مهمة علم القواعد في نسبه الأولية تتمثل في إعطاء نموذج، أو صورة لجانب الكفاءة، وترى هذه المدرسة أن التحليل اللغوي، يعني طائفة من الإجراءات لوصف اللغة، ويعتمد على وحدة أساسية تسمى: (القالب)، ومصطلح (القالب) أو (الإطار) الذي تستخدمه هذه المدرسة، هو عبارة عن ارتباط بين موقع وظيفي، وفئة من الوحدات التي تشغل هذا الموقع، مؤلفة من وظيفة وشكل، وقد قام بتطوير هذه للنظرية ونظامها اللغوي: كينيث بايك (Kenneth Pike). (رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ص: 191-195)

3. انظر: عبد التواب: رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، 1995م، مكتبة الحائجي، القاهرة، (د.ط)، ص: 191 — 195.

(صريبت) لئيس على السامع أن يكون (ريداً)، وأن يكون (عمراً) ونحوه. فأجاب ابن الحاجب (646هـ) بأمور:

أحدها: أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك؛ لا بُدَّ من تقدّم مفرد على مفرد، فمهما قُتِمَ لحدّ المعريين، فلا بُدَّ من احتمال كلِّ ما يقدَّر تجويزه في الآخر، وفي قول ابن الحاجب (646هـ) هذا إشارة منه إلى طبيعة الجملة الخطية، وهذا يقتضي تقديم أحد العناصر على الآخر، إذ ليس من الممكن أن يُنطق بعنصرين في آن واحد.

والأمر الثاني: أن هذا إليّاس في أحاد المفردات، وذلك إليّاس في أصول أقسام الكلام، فكان أهمّ، وفي قوله هذا إشارة إلى أن ألفاظ الصدارة ترتبط بالأساليب، وأي إليّاس يحدث يكون في الأسلوب بأكمله، وهذا من حيث التعمية والغموض أشد من الإليّاس إذا كان في عنصر من عناصر التركيب فقط.

والأمر الثالث: أن ذلك ألفاظ وُضِعَتْ للدلالة عليه، فكان تقديمها مرشداً إلى ما وصع له بخلاف هذه، فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدّى إلى التسلّل، وهو محال، وفي قوله هذا إشارة منه إلى أن عناصر الصدارة هي التي تحدّد أسلوب الجملة، ولأن أيّ تقديم أو تأخير في هذه العناصر يُعَيِّر في الأساليب العربية ودلالاتها.<sup>(1)</sup>

---

1 انظر: ابن الحاجب: عثمان بن عمر (ت 646هـ)، الأمالي النحوية، 1985م، ت: هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت 4: 129 - 130.



## **الفصل الثاني**

### **الأسماء التي لها الصدارة**



## الفصل الثاني

### الأسماء التي لها الصدارة

ثمة أسماء في اللغة العربية تنصدر الكلام والجمل، وقد جاء في الأشباه والنظائر أن " الأسماء المتصمّنة للمعاني تقتضي الصنّ، وإن لم تكن معارف، ولهذا تقدّم الإشارة على العلم، في قولك: (هذا زيد)، وإن كان العلم أعرف لتصمّنه معنى الإشارة.<sup>(1)</sup> والمعاني التي يقصدها هنا هي المعاني الأسلوبية، فهذه الأسماء تحمل شحنة أسلوبية تحدد المعنى المراد، لمجرد ورودها في أول التركيب، ومعظم هذه الأسماء يقع في دائرة الكنايات، وهي على النحو الآتي:

#### 1.2 ضمير الشأن:

تعددت اصطلاحات هذا الضمير عند النحاة، فالبصريون يطلقون عليه (ضمير الشأن)، و(ضمير الأمر)، و(ضمير الحديث)، إذا كان مذكراً، و(ضمير القصة)، إذا كان مؤنثاً، مكتفين بالتسمية على الشيء الذي يضمرونه. أما الكوفيون، فيطلقون عليه: (الضمير المجهول)، لعدم وجود مرجع يسبقه، والتسمية الأولى هي الشائعة.<sup>(2)</sup>

ولضمير الشأن أحكام يخالف فيها القواعد العامة للضمائر، فهو لا يحتاج إلى طاهر يعود إليه، ولا يشترط عود ضمير من الجملة إليه، والجملة المفسّرة بعده لها محل من الأعراب، ولا يقوم للظاهر مقامه، ولا يكون إلا لغائب، وعوده على ما

---

1. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، 1985م، ت: عبد المال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2: 196.

2. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 232، ابن يعيش: يعيش بن علي (ت: 643هـ)، شرح المفصل، 2001م، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2: 334.

بعده لزوماً، ومفسرة لا يكون إلا جملة، ولا يتبع بتابع، ولا يعمل فيه إلا ابتداءً،  
أو أحد نواسخه، كما أنه ملازم للإفراد، فلا ينشئ، ولا يجمع.<sup>(1)</sup>

ويقول ابن يعيش (643هـ): "اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل  
الاسمية أو الفعلية، فقد يقتصرون قبلها صميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون  
الجملة حبراً عن ذلك الصمير وتفسيراً له، ويؤخرون الصمير؛ لأنهم يريدون الأمر  
والحديث؛ لأن كل جملة شأن وحديث."<sup>(2)</sup>

وصمير الشأن على ضربين: مرفوع ومنصوب، فالمنصوب كقولك: (إنه زيد  
شاحص)، والمرفوع على ضربين: منفصل ومتصل مستتر، فمثال المنفصل: (هو  
زيد مطلق)، وأما للمستتر، فيضم في (كان)، كقولك: (كان زيد جالس) تريد:  
(كان للشأن: زيد جالس)،<sup>(3)</sup> ومنه قول عبد قيس بن خفاف للبرجمي:<sup>(4)</sup>

فلا أنبان لن وجهك شأنه خموش وإن كان الحميم حميم  
ومثله قول العجير السلولي:<sup>(5)</sup>

إذا مت كان الناس بصقار شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

---

1. انظر ابن هشام: جمال الدين الأنصاري المصري (ت: 761هـ)، مغني اللبيب، 2003م،  
ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2. 564 — 565، السيوطي:  
الأشباه والنظائر في النحو 4: 20 — 21.

2. ابن يعيش: شرح المفصل 2. 335.

3. انظر: ابن السكيت: هبة الله بن علي (ت: 542هـ)، أمالي ابن السكيت، 1992م، ت:  
محمود محمد الطناحي، مكتبة الحلبي، القاهرة، 3: 116 — 117.

4. انظر: أبو زيد: سعيد بن أوس (ت: 215هـ)، النواجر في اللغة، 1967م، دار الكتاب العربي،  
بيروت، ط2، ص: 386، ابن السكيت: الأمالي 3: 116. والشاعر يخاطب روجه،  
ويحصنها على الصبر إن برأت بها مصيبة من فقد حميم أو غيره.

5. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 71، ابن السكيت: الأمالي 3: 116، الشافعي: الدرر اللوامع  
1: 188.

ويرى الكاتب أنه لا داعي هنا إلى تقدير ضمير الشأن، وأن خبر (كان) في مثل هذه الأنماط اللغوية جاء مرفوعاً على خلاف الأصل، ولا يجوز إخضاع المادة اللغوية للقاعدة النحوية التي لا ترى في خبر (كان) إلا أن يكون منصوباً، وكذلك لا يجوز أن يتأول لما خرج عن هذه القاعدة التي يصوغها المنهج المعياري بأحكام شتى وتقديرات عدة، أو يحكم عليها بالشذوذ والقلة إن لم يجد فيها تأويلاً مناسباً، وليست قواعد اللغة معايير مسبقة أو أهدافاً ثابتة لا بد أن تطبق بحذافيرها، ولذلك يتحتم على هذه القواعد دليماً أن تكون في خدمة اللغة، وليس للعكس.

ويرى الكاتب أن علة الانحراف في مثل هذه التراكيب عن النمط المثالي محاولة من المتكلم لجلب انتباه السامع، ومثل هذا الانحراف يُعد مقبولاً في عصر السليقة والاحتجاج حيث المعرفة للزامة لأسرار اللغة ومراميتها، ولعل الوظيفة النحوية لضمير الشأن ولهذا الانحراف واحدة، فكلاهما لجلب انتباه السامع.

وقد جعل (برجشتراسر) من خصائص العربية: "أن مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ربّما كان ضميراً للغائب، لا علاقة له بالجملة الخبرية، ولا راجع إليه فيها، وهذا ما سمّاه النحويون: ضمير الشأن".<sup>(1)</sup>

وباستقراء تركيب اللغة العربية التي يكون ضمير الشأن أحد عناصرها، نجد أن هذا الضمير لا يعدو أن يكون مبتدأ لجملة خبرية تأتي بعده، أو معمولاً للناسخ يتقدّمه، وفي حالة كونه مبتدأ لجملة خبرية، نصّ النحاة على وجوب صدورته؛ ذلك لأنه "لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدّم هي، ولا شيء منها عليه".<sup>(2)</sup>

ويرى ابن السراج (316هـ) أن "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر منها: المصمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير".<sup>(3)</sup>

1. برجشتراسر: التطور النحوي ص: 139.

2. ابن هشام: مغني اللبيب 2: 564.

3. ابن السراج: الأصول 2: 222.



ومما جاء على شريطة للتفسير ضمير الشأن، وهو بذلك يخالف سائر الصمائر الأخرى في ترتيبه الموصعي.

وبين عبد القاهر الجرجاني (471هـ) على "أن ضمير القصة يقع في صدر الكلام، ويقع بعده المبتدأ والخبر وغيرهما من الجمل للتفسير نحو: (هو ريدٌ مُطْلَقٌ)، فيكون (هو) ضمير القصة والأمر، كأنك قلت: (الحديث مُطْلَقٌ)، ثم أضمر ذلك؛ لأن هذه الجملة تُفسره".<sup>(1)</sup>

وقد ذهب الأسترلابادي (686هـ) إلى أنه "يجب تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، أو كان ضمير الشأن؛ للروم نصثرهما"<sup>(2)</sup> وذكر السيوطي (911هـ) في الهمع أن ضمير الشأن "ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية"<sup>(3)</sup> ويذهب الصبان (1206هـ) والخصري (1286هـ) إلى أن من لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كـ (نطقى الله حسبي).<sup>(4)</sup> وما أورده النحاة من جمل لهذا النمط التركيبي هو من باب الأمثلة التوضيحية، لا الاستعمالات الحقيقية، إلا ما يتعلق بقوله تعالى: "فلذا هي شاختنة

---

1. الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، 1982م،

ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1: 419.

2. الأسترلابادي: شرح الكافية 1: 231.

3. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، مع الهوامع، 1998م، ت. أحمد شمس

الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 224.

4. انظر: الصبان: محمد بن علي (ت: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأسموسي،

1997م، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 310، الخصري: محمد

الشافعي (ت: 1286هـ)، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، 2005م، ت: تركي فرحان

المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1: 224.

أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(1)</sup> وقوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"<sup>(2)</sup> وكذلك ما جاء في حديث جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَهَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَقَالَ: هَذِهِ لِمَوْتِ مُنَافِقٍ، فَلَمَّا قَدِمَا الْمَدِينَةَ إِذَا هُوَ قَدْ مَاتَ عَظِيمٌ مِّنْ عَظَمَاءِ الْمُنَافِقِينَ"<sup>(3)</sup> حيث نصَّ العُكْبَرِيُّ (616هـ) على أن (هو) هنا ضمير شأن، إذ لم يَنْقُضْ قَبْلَهُ ظَاهِرٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ الْحَبَرُ"<sup>(4)</sup>.

ولا عيب في دراسة هذه الجملة المصنوعة التي أوردتها النحاة على هذا النمط من وجهة نظر المدرسة التحويلية؛ لأنَّ قواعد اللغة هي التي أنتجتْها وتنبأت بها، فهي جمل صحيحة نحويًا.<sup>(5)</sup>

ومن الأمثلة التي ذكرها النحاة: (هُوَ الْأَمِيرُ مُقْبِلٌ)<sup>(6)</sup> فهذا التركيب مَكُونٌ من ضمير الشأن، وجملة اسمية تأتي بعده، والجمله الاسمية: (الأميرُ مقبلٌ) مكتملة للعناصر تامة المعنى، لو اكتفى للمتكلم بها دون ذكر لضمير الشأن لحصلت الفائدة، لكنَّ للمتكلم لما أراد تعظيم الأمر، وتفضيحه،<sup>(7)</sup> لُتِيَ بضمير الشأن، وكأنَّه عنصر

1. سورة الأنبياء، آية: 97 / يقول للفراء: إنَّ (هي) عماد يصلح في موضعها (هو)، وجاء التأنيث؛ لأنَّ (الأبصار) مؤنثة والتكثير للعماد، وسمعتُ بعض العرب يقول: (كانَ مرَّةً وَهُوَ يَنْفَعُ النَّاسَ أَحْسَانُهُمْ)، فجعل (هو) عملاً. (معاني القرآن 2: 212)

2. سورة الإحلاص، آية. 1. / يرى النحاس أنَّ (هو) في موضع رفع بالابتداء كناية عن الحديث على قول أكثر البصريين والكسائي، أي الحديث الذي هو الحق الله أحد. ((إعراب القرآن 5: 308)، ويرى مكِّي القيسي أنَّ (هو) ابتداء، وهو إصمار للحديث أو الخبر أو الأمر. (مشكل إعراب القرآن 2: 852)

3. العُكْبَرِيُّ: عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، إعراب الحديث النبوي، 1987م، ت: حسن موسى الشاعر، دار المنيرة، جدة، ط2، ص: 139.

4. المصدر نفسه ص: 139.

5. انظر عبد اللطيف: محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، 1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 82.

6. الطر: الأستراباذي، شرح كافيّة ابن الحاجب 3: 69.

7. المصدر نفسه 3: 69.

تعظيم، وتفخيم، وتشويق يسبق الجملة الاسمية التي تحمل هذا المضمون، فكان هذا أسلوباً من أساليب العربية في جلب انتباه السامع، وحمله على استعظام حديث المتكلم.

وبناءً على ما سبق يتبين من الناحية الشكلية أن ضمير الشأن عنصر تعظيم وتفخيم، لا يرتبط بالجملة التي تأتي بعده بعلاقة إسنادية، ويقع خارج إطار هذه الجملة، وهذا ما ذهب إليه (برجشتراسر) من أن ضمير الشأن: " لا علاقة له بالجملة الخبرية".<sup>(1)</sup>

وفي اللهجات الدارجة في الأردن ما زالت للعامية تستخدم ضمير الشأن، وتوظفه في أحاديثها، إذ يقول القائل: (هو محمد راح للجامعة؟)، وبالنظر إلى هذا النمط التركيبي نجد أن ضمير الشأن يتصدر التركيب، وهو بهذا يوافق العربية الفصحى، والعامية في نطقها لهذا التركيب لا تقف على ضمير الشأن، ولعل هذه عادة نطقية قديمة توافقت فيها اللهجات العامية للعربية الفصحى، وهذا ما أشار إليه سيبويه (180هـ) في حديثه عن الضمائر المستترة والبارزة التي لم تسبق بظاهر تعود إليه، وتكون بحاجة إلى مفسر يأتي بعدها سواء أكان المفسر مفرداً أم جملة، حيث يقول: "ولا يجوز لك أن تقول: (نعم) ولا (ربّه) وتسكت؛ لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقمّ قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو: (زيد ضربه)، ومما يضمن؛ لأنه يفسره ما بعده، ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب: (إنه كرام قومك)، و(إنه ذاهبة أمك)، فالهاء إضمار للحديث الذي ذكرت بعد الهاء".<sup>(2)</sup>

ومجد كذلك أن هذا التركيب يأتي في سياق الاستفهام، وهذا يخالف ما قاله الأسترلابادي (686هـ) بأن: "هذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقتر، وكأنه سمع ضوضاء، وجلبته فاستبهم الأمر، فسأل ما الشأن؟، فقيل:

1. برجشتراسر: التطور النحوي ص 139.

2. سيبويه: للكتاب 2: 176.

هو الأمير مقلد<sup>(1)</sup>، فيصع ضمير الشأن في سياق جملة خبرية تقع جواباً لاستفهام مقتر.

وإذا نظرنا إلى النمط التركيبي الآخر الذي يسلكه ضمير الشأن، وهو أن يكون مسبوقاً بأحد النواسخ، نحو: (إن) وأخواتها، و(طن) وأخواتها، و(كان) وأخواتها،<sup>(2)</sup> نجد أن الصدارة تنقل من ضمير الشأن إلى النواسخ التي تدخل عليه، فبعض هذه النواسخ له الصدارة هي نظام الجملة العربية قبل دخوله على ضمير الشأن نحو: (إن) وأخواتها ما عدا (أن)، وبعضها يكتسب الصدارة بمجرد اتصاله بضمير الشأن، وإن لم يكن من ألفاظ الصدارة قبل تلك نحو: (كان) وأخواتها، و(طن) وأخواتها، وقد خطى يوسف ابن السيرافي (385هـ)<sup>(3)</sup> في قول الفرزدق:<sup>(4)</sup>  
أسكرن كان ابن المراجعة إذ هجا تميماً بجو الشام لم متساكر

عندما زعم أن (كان) شائبة اسمها ضمير الشأن و(ابن المراجعة سكران)، مبتدأ وخبر، والجملة خبر (كان)، والصواب عند ابن هشام (761هـ) أن (كان) زائدة؛ لأن (كان) للشائبة تنصدر الجملة التي تدخل عليها، فلا يتقدم اسمها عليها بطبيعة الحال ولا شيء من خبرها.<sup>(5)</sup>

1 الأسترابادي: شرح الكافية 3: 69.

2. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل 2: 336.

3 السيرافي المشهور هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان النحوي القاصي شارح كتاب سيبويه، المتوفى سنة 368هـ. وأبيه هو أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله، شارح أبيات الكتاب المتوفى سنة 385هـ. (خرانة الأدب، حاشية المحقق 1: 19).

4. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 49، المبرد: المقتضب 4: 93، البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 2000م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 9 288 ويعني ابن المراجعة جرير بن الخطمي، لقب الفرزدق أمه بالمراجعة، وهي الأكل التي لا تمتنع من الفحول.

5. انظر: ابن هشام. معني اللبيب 2: 564.

## 2.2 أسماء الاستفهام:

تُميّز اللغة العربية الإخبار من الاستفهام باستخدام أدوات خاصة بالاستفهام، وهذه الأدوات قد تكون أسماء أو حروفاً، والأسماء هي: (من)، (ما)، (كم)، (أي)، (أين)، (كيف)، (متى)، (أين)، (ألى)، وهي مُختصة بطلب النصّور، وقد تستعي اللغة عن أدوات الاستفهام مكثفة بالنغمة الحاصّة به، والنغمة نفسها أداة، وهي جزء من اللغة.<sup>(1)</sup>

وقد نصّ النحاة على صدارة أسماء الاستفهام للجملة العربية، فسيبويه (180هـ) في أثناء حديثه عن معاني (أين) و(كيف) يقول: "وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به؛ لأنها من حروف الاستفهام".<sup>(2)</sup>

وابن السراج (316هـ) في حديثه عن (أي) في حالة كونها استفهاماً يقرر أنه "لا يجوز أن يكون إلا صدرأ كسائر حروف الاستفهام"،<sup>(3)</sup> ويرى أبو علي الفارسي (377هـ) أن "الاستفهام لا يتقدّم عليه ما كان في حيّزه"،<sup>(4)</sup> ومعنى قوله عدد الجرجاني (471هـ): "أن ما كان الاستفهام مُشتملاً عليه فإنه لا يقع قبله، فلا تقول: (زيد أين؟)؛ لأجل أن الاستفهام التّيس بزيد ودخله، وإنما كان كذلك؛ لأن الأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف وصيغة الاسم على معناه فرغ على ذلك، فكما لا يجوز أن تقول: (زيد عندك هل؟) تريد: (هل زيد عندك؟)؛ لأن الحروف تجيء لإفادة المعاني في الأسماء والأفعال، فلا تأتي بعد نقضي ذكر الاسم والفعل، كذلك ما يُصاغ من الأسماء على معانيها تقع في مواقعها، فلا تقول: (ريد كيف؟)، ولا: (عمرو أين؟)".<sup>(5)</sup>

1. فطر: ابن السجري: الأمالي 1: 401 - 402.

2. سيبويه: الكتاب 2: 128.

3. ابن السراج: الأصول 2: 329.

4. الجرجاني (عبد القاهر). المقتصد 1: 224.

5. المصدر نفسه 1: 225.

وكذلك يرى الرمحي (538هـ): "أن الاستفهام صدر للكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه".<sup>(1)</sup> ويذهب ابن الشجري (542هـ) إلى أن "الاستفهام يقع صدر الجملة".<sup>(2)</sup>

وينص الأسترابادي (686هـ) على أن كلمات للشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما يصير من تمام جملتها، إذا أثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً،<sup>(3)</sup> حتى لا يكون هذا التقديم مظنة الإلباس وتداخل الأساليب، ويزيد الأمر شرحاً، فيقول: "لا يجوز أن يتقدم على كلمات للشرط والاستفهام ما يجمع أمرين: أحدهما: أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل، والثاني: أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني، وذلك مثل: (كان) و(كان) و(ظن) وأحواتها، و(ما) النافية".<sup>(4)</sup>

وقد تتصل أسماء الاستفهام بصمائم، كحرف الجر والمضاف، فيصبح لهذا المركب اللغوي الصدارة في الأساليب العربية، وهذا ما نص عليه الأسترابادي (686هـ) بقوله: "قد تحذف ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف، وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها، فقدم عليها، وركب معها حتى يصير المجموع كلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجعل الألف دليل التركيب".<sup>(5)</sup>

---

1. الحوارمي: القاسم بن الحسين (ت: 617هـ)، للتخميم، 2000م، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، 4: 142.

2. ابن الشجري: الأمالي 1: 402.

3. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 108.

4. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 108.

5. المصدر نفسه 3: 133.

وفي حالة دخول (كي) على (ما) الاستفهامية، فإن مذهب الكوهيين في (كي) في هذا النمط التركيبي وفي جميع استعمالاتها الأخرى أنها حرف ناصبة مثل (أن)، ويعتدرون في نحو: (كيما أن تغر) بأن (أن) زائدة، أو بدل من (كي)، وفي (كيمة) بأر الفعل المنصوب بـ(كي) مقتر، و(ما) منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل لك: (جئتُك)، فتقول: (كيمة)، أي: (كي أفعل ماداً).<sup>(1)</sup>

ويرى الأستراباذي (686هـ) "أن في اعتدالهم هذا مخالفة لعدة أصول: أحدها: نصب (ما) الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقتر، ولا تتنصب إلا مقّمة عليه. ولهم أن يقولوا: المقتر كالمعذوم، إلا أن (كي) يكون إذن مُتَقَمّاً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما في: (لِمَه) و(يَمَه)، فإن الجار والمجرور ككلمة واحدة، فيسقط (ما) بهذا الوجه عن التصنُّر اللفظي".<sup>(2)</sup> ولعل<sup>(3)</sup> (كي) في مثل هذا النمط التركيبي حرف جر كما هو مذهب الأخفش (215هـ)،<sup>(3)</sup> فتكون الصدارة للمركب الاسمي المكون من الجار والمجرور.

وأما دخول حرف الجر (إلى) على (كيف) في نحو قولهم: (انظر إلى كيف تصنع)، يرى الأستراباذي (686هـ) أن " (كيف) فيه مُخرَجٌ عن معنى الاستفهام؛ لسقوطه عن الصدر".<sup>(4)</sup> ولعل (كيف) هنا اسم جاء بمعنى: (الكيفية)، وعلى هذا يكون معنى التركيب: (انظر إلى كَيْفِيَّةِ صُنْعِكَ)، ومتى جاءت (كيف) بهذا المعنى يكون لها حرية التحول الموضعي في الأساليب العربية.

1. المصدر نفسه 4: 50.

2. المصدر نفسه 4: 50.

3. المصدر نفسه 4: 47.

4. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 288.

وقد تجيء (مهما) في الاستفهام بمعنى: (ما) الاستفهامية،<sup>(1)</sup> ومما ورد على هذا النمط قول عمرو بن ملقَط الطائي:<sup>(2)</sup>

مَهِمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهِمَا لَيْلَةٌ      لَوْ ذَى بِنَعْلِيْ وَسِرْبَالِيْ

ذلك أنه يريد: ما لي لليلة. <sup>(3)</sup> وـ (مهما) الصدارة في هذا النمط التركيبي على حد استعمالها في الجزاء.

وقد ترد (ما) الاستفهامية في أنماط تركيبية مفارقة لموضع الصدارة، ومما ورد على هذا النمط حديث عائشة رضي الله عنها — حين قال لها أهل الإفك ما قالوا — أنها قالت: قَوَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالْتَقَتُ إِلَى أَبِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَجِبْ، قَالَ: فَمَاذَا لَقَوْلُ؟ فَالْتَقَتُ إِلَى أُمِّي، فَقُلْتُ: أَجِيبِيهِ. فَقَالَتْ: أَقُولُ مَاذَا؟...<sup>(4)</sup> حيث وردت (ما) الاستفهامية في نمطين، أحدهما جاء موافقاً للترتيب المثالي لجملة الاستفهام حيث تنصّر الأداة، وهو ما ورد على لسان أبي بكر رضي الله عنه: (ماذا أقول). والآخر جاء مخالفاً لهذا للترتيب، وهو ما ورد على لسان أم عائشة رضي الله عنهما: (أقول ماذا)، ويرى الكاتب في هذا الانحراف عن الترتيب المثالي تجميلاً وتنميقاً للإيقاع الموسيقي للحاصل بين جملتي الاستفهام: (ماذا

1. انظر: ابن الحاجب: الأمالي النحوية 1: 113، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 268، الأسترلابادي: شرح للكافية 4. 91، ابن هشام: معني اللبيب 1: 363.

2. انظر: الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت: 170هـ)، الجمل في النحو، 1995م، ت: فخر الدين قباوة، (دس)، ط5، ص: 282، الفارسي (أبو علي): الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، كتاب الشعر، 1988م، ت: محمود محمد الطنحلي، مكتبة الحانجي، القاهرة، 2: 441، البغدادي (عبد القادر): حرفة الأدب 9: 18، التفتيظي: الدرر للتوابع 5: 73.

3. انظر: البغدادي (عبد القادر): حرفة الأدب 9: 18.

4. البحاري: محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، الجامع الصحيح، 2005م، ت: محمد محمد تامر، دار البيان العربي، القاهرة، كتاب التفسير، حديث رقم: 4757، 3: 967.



أقول) و(أقول ماذا)، وكثيراً ما يحدث مثل هذا الانحراف في اللغة العربية التي تولي الجانب الموسيقي في الأداء الاستعمالي للتركيب العربية اهتماماً كبيراً.<sup>(1)</sup> إذ يصف كثير من الدارسين اللغة العربية بأنها لغة موسيقية، وأنها قد انحدرت إلينا وقد اكتسبت هذه الصفة منذ أقدم عهودها أو أقدم بصوصها، والظاهرة الموسيقية هي اللغة العربية تُعزى في أغلب عاصرها إلى الأمية، حين كان الأديب أدب الأذن لا أدب العين، وحين اعتمد العرب على مسامعهم في الحكم على النص اللغوي، فاكتمت تلك الأدان المِزان والتُمييز بين الفروق الصوتية الدقيقة، وأصبحت مرهقة تستريح إلى كلام؛ ليحسن وقعه لو إيقاعه، وتأبى آخر لنُبوّه، لو لأنه كما يُعزى أهل للموسيقى نشار.<sup>(2)</sup>

ويرى ابن مالك (672هـ) أن في قولها: "أقول ماذا) شاهداً على أن (ما) الاستفهامية إذا رُكبت مع (دا) تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً وبصياً، فالرفع كقولهم: (كان ماذا). والنصب كقول أم المؤمنين رضي الله عنها: (أقول ماذا)، وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً، كقولك لمن قال: (عندي عشرون): عشرون ماذا".<sup>(3)</sup>

واللغة العربية في أساليبها المختلفة ومنها الاستفهام تكاد تخص كل أسلوب من هذه الأساليب بأدوات خاصة تجعلها في صدر الجمل، وهذه الأدوات تقوم بتحويل معنى الجملة بما يتوافق مع الأسلوب المراد دوياً أدنى تغيير لشكل نظام الجمل، وهذا ما يعلله الأسترايادي (686هـ) بقوله: "ولما لزم تصدير للمُغَيَّر الدال

1. هناك فارق كبير بين صحة التعبير اللغوي وسلامته المُنتمية مع قواعد اللغة والبلاغة، وبين جمال التعبير الذي يعدو الصنعة واحترام القواعد. بل قد يبيع أحياناً من مخالفتها عدداً والخروج عليها تحقيقاً لأهداف جمالية أو تعبيرية خاصة. (الأدب والفن ص: 132)

2. الطر: أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، 1992م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، ص: 195-206.

3. ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع للصحيح، 1983م، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3، ص: 206.

على قسم من أقسام الكلام؛ لينبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم إذ لو جوزنا تأخير تلك المُغَيَّر - فأخر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المُغَيَّر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المُغَيَّرَات - لتردد ذهنه في أن هذا التعبير راجع إلى الكلام المُتَقَدِّم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع التَغْيِيرَات، أو أن المتكلم يذكر بعد تلك المُغَيَّر كلاماً آخر يؤثر فيه تلك المُغَيَّر، فيبقى في حيرته<sup>(1)</sup>.

وهذا ما أورده ابن الشجري (542هـ) في أماليه، لكنه لا يتناول هذه الظاهرة بشكل يستظم أساليب العربية كلها، وإنما خص بها أسلوب الاستفهام حيث يقول: "وإنما لرم تصديره؛ لأنك لو أخرته تناقض كلامك، فلو قلت: (جلس زيدٌ أين؟)، و(خرج محمدٌ متى؟)، جعلت أول كلامك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تُقَدِّم الاستفهام، فتقول: (أين جلس زيدٌ؟)، و(متى خرج محمدٌ؟)؛ لأن مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج محمد، فزال بتقديم الاستفهام التناقض"<sup>(2)</sup>.

وقد يرد في اللغة العربية أنماطٌ تركيبية تتقدم فيها الأسماء أداة الاستفهام وجملة طالباً لجلب انتباه المخاطب، وقد عقد سيبويه (180هـ) لذلك باباً سماه: "باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك. وذلك قولك: (زيدٌ كم مرة رأيت)، و(عبدُ الله هل لقين)، و(عمرُ هلا لقين)، وكذلك سائر حروف الاستفهام"<sup>(3)</sup>.

ويطير ذلك ما يقال في اللهجات العامية نحو: (الامتحان. متى؟)، و(نقام الندوة. أين؟)، و(المتهربون من الصرائف. كيف نتعقبهم؟). ويرى عبد العليم السيد فودة أن مثل هذا الاستعمال يجوز ويُخرج على أن في الكلام حذفاً من جملتين،

1. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 339.

2. ابن الشجري: الأمالي 1: 402.

3. سيبويه: الكتاب 1: 127.

وأصل الكلام: (متى الامتحان؟ متى الامتحان؟)، فحُذف من الجملة الأولى الخبر، ومن الثانية المبتدأ<sup>(1)</sup>.

ولكننا هنا أمام جملة واحدة مكونة من كلمتين، وإذا جار لنا أن نُقَرّر الكلمات المحذوفة في هذا التركيب، فالأولى أن نقول مثلاً: (الامتحان متى موعده؟)، أو (الامتحان متى يُعقد؟)، لو غير ذلك من الكلمات التي يُسأل بها عن زمان الامتحان.

ويذهب كمال بشر إلى " أن الأداة هنا مازالت في صدر الكلام، أي الجملة التي وقعت بها الجملة الثانية في التركيبين السابقين، فكان للتركيب مكون من جملتين، جاءت الثانية منهما مُصدّرة بأداة الاستفهام جذباً للانتباه، ودليل ما نقول وجود سكتة خفيفة بين الجانبين عند للنطق الصحيح للتركيب كله"<sup>(2)</sup>.

## 1.2.2 ( بَلَّة ) بمعنى: ( كيف ) و( أين ):

لكلمة (بَلَّة) وطائفتان نحوية عدة، فقد تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى: (ذغ)، وقد تكون مصدرأ منصوباً على المصدرية نائباً عن فعل الأمر، وقد تقع اسماً معرباً بمعنى: (غيز)، وذهب أبو الحسن الأخفش (215هـ)<sup>(3)</sup> إلى أن (بَلَّة): حرف جر بمنزلة (حاشي) و(عدا)<sup>(4)</sup>.

وقد تكون (بَلَّة) اسم استفهام مبني على الفتح بمعنى: (كَيْفَ)، وتعرّب خبراً مقدّماً عن مبتدأ مؤخر فقد "حكى أبو علي الفارسي (377هـ) عن الأخفش (215

---

1. فودة: عبد العليم السيد: في أصول اللغة، 2003م، مراجعة: أحمد عمر مختار، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 4/ 125 - 127.

2. بشر: دراسات في علم اللغة ص: 249.

3. الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ( ... - 215هـ / 830م) نحوي وعالم باللغة والأدب، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيويه. له مؤلفات عديدة منها: معاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والعروض. (إنباه الرواة 2: 36 - 43).

4. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44، لين هشام: معني اللبيب 1: 133.

هـ) أنه يجيء بمعنى: (كَيْفَ)، ويرفع ما بعده<sup>(1)</sup> وفي هذه الحالة يكون لها ما يكون لـ (كَيْفَ) الاستفهامية من أحكام مثل صدارة للجمل، وغير ذلك.

ويورد النحاة على ذلك شاهدين:

أحدهما: قول كعب بن مالك: (2)

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا      بَلَّةُ الْأَكْفِ، كَأَنَّمَا لَمْ تُخْلَقِ

فقد رويت كلمة (الأكف) بالحركات الثلاث، فعلى النصب تكون (بَلَّة) اسم فعل أمر، وعلى الجر تكون مصدرًا منصوباً على المصدرية، وعلى الرفع: يُكون معنى (بَلَّةُ الأكف): إنك ترى الهامات صاحبة عن الأبدان فكيف الأكف لا تكون صاحبة عن الأيدي. يعني إذا جعلت السيوف الأبدان بلا رموس، فلا عجب أن تترك الأيدي بلا أكف. هـ) (بَلَّة) بمعنى: (كَيْفَ) للاستفهام التعجبي<sup>(3)</sup>.

والشاهد الآخر الذي يورده النحاة ما حكاه أبو زيد (215هـ): (4) "إن فلاناً لا يطيق أن يحمل الفهر فمن بله أن يلقي بالصخرة". (5) بمعنى (بله) عند أبي علي الفارسي (377هـ)، وابن يعيش (643هـ)، والبغدادى (1093هـ) هو: (كَيْفَ). (6) لما الأسترلاباذي (686هـ) فيقتر للمعنى: بـ (كَيْفَ؟، ومن أين؟). (7) والصبان (1206هـ) يرى أن (بَلَّة) جاءت بمعنى: (أين) حيث يقول: \* ولا يخفى ما في

1. الأسترلابادي: شرح الكافية 3: 172.

2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 41، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 133، البغدادى (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 211، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 187.

3. البغدادى (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 213.

4. لم أجده في كتابه للوادر المطبوع، وهو في الحرائة (6: 214)

5. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44 — 45.

6. انظر: الفارسي (أبو علي): كتاب الشعر 1: 26، ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44 — 45، البغدادى (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 214.

7. انظر: الأسترلابادي: شرح الكافية 3: 173.

جعلها على هذه الرواية بمعنى: (كَيْفَ) من الركابة، ولو جعلت فيها من أوّل الأمر بمعنى: (أَن) لكان أحسن<sup>(1)</sup>.

ويرى الكاتب أنّ الشاهد الأول نقولته أيدي النحاة بالتغيير والتحريف، فقد لورد البغدادي (1093هـ) القصيدة التي احتوت للشاهد كاملة كما أوردها أصحاب السّير والمغازي في كتبهم<sup>(2)</sup> وجاءت رواية للشاهد على هذا النحو<sup>(3)</sup>:

فَترى الجماجمَ صاحباً هاماتها      بئسَ الأكفُ كأنها لم تُخلَقِ

ونصّ البغدادي (1093هـ) على أن قوله: " (فَترى الجماجم) قد غيّرهُ النحويون إلى قولهم: (تَرَى الجماجم)"<sup>(4)</sup> ويرى السهيلي (581هـ) أن: "خفض (الأكف) هو الوجه"<sup>(5)</sup> ومواء روي للشاهد بنصب (الأكف)، أو جرّها، فإنّ هذا مخرجه من دائرة الاستشهاد به على أن (بئس) جاءت بمعنى: (كَيْفَ).

أمّا الشاهد الثاني فقد جاء في كتب النحو على هيئات عدة، حيث وردت كلمة (بئس) في شرح المفصل مجرورة بالكسرة (بئس)<sup>(6)</sup> ووردت في شرح الكافية وخزانة الأديب مجرورة مسبوقة (بئس)<sup>(7)</sup> ووردت في حاشية الصبّاح مبنية على الفتح (بئس)<sup>(8)</sup>.

1. الصّبّاح: الحاشية 3: 302.

2. انظر: ابن هشام: عبد الملك الحميري (ت: 213هـ أو 218هـ)، السيرة النبوية، 1996م، ت: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الخير، بيروت، 3: 206.

3. البغدادي (عبد القادر): حرفة الأديب 6، 217.

4. المصدر نفسه 6: 223.

5. المصدر نفسه 6: 223.

6. انظر، ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44.

7. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 3، 173، البغدادي (عبد القادر): حرفة الأديب 6: 214.

8. انظر: الصّبّاح: الحاشية 3، 302.

ولرى بأن رواية الشاهد جاءت بفتح اللام وتكوين الهاء (بَلَّه) مصدراً للبله أي (العطسة)، فليست اسم فعل، ولا أداة استفهام بمعنى: (كيف)، أو (أين)، لذلك لا لرى هي (بَلَّه) أداة للاستفهام، لها حق للصدارة في الجملة العربية، وإنما هي في الشاهد الأول اسم فعل أمر، وفي الشاهد الثاني اسم مجرور بـ(من)، والجار والمجرور في محل رفع خبر مَقَّم، والمصدر المؤول بعد شبه الجملة مبتدأ مؤخر.

## 2.2.2 (كي) الاستفهامية:

تأتي (كي) في اللغة العربية على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بمنزلة (لام للتعليل) معنى وعملاً، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: (كَيْفَهُ) بمعنى: (لِمَهُ)، والوجه الثاني: أن تكون بمنزلة (أَن) المصدرية معنى وعملاً، وذلك في نحو: (جِئْتُكَ كَيْ تَكْرِمَنِي)، والوجه الثالث: أن تكون اسماً مختصراً من (كَيْف) الاستفهامية.<sup>(1)</sup>

ولم ترد (كي) الاستفهامية إلا في لغة الشعر، ويورد النحاة على ذلك شاهدين أحدهما قول ابن أحمر:<sup>(2)</sup>

لَوْ رَأَيْتَ رَاحِيَانِ لِبُعْرَانٍ شَرَّتَن لَنَا      كِي لَا يُحْسِنُ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا

ويرى ابن يعيش (643هـ) "أَن (كي) هنا بمعنى: (كيف) استفهام. وقال قوم: أراد: (كيف)، وإنما حذف الفاء تخفيفاً. كما قالوا: (سَنُوْ أَعْمَل) والمراد: سنوف".<sup>(3)</sup> وقال الأندلسي: "لَمَّا أُنْ يُقَال: هي لغة في (كيف)، لو يقال: حذف فاء (كيف)

1. الطبر: ابن هشام: معني اللبيب 1: 205 - 206.

2. الطبر: ديوان ابن أحمر ص: 71، ابن يعيش: شرح المفصل 3: 141، البغدادي (عبد القادر): حرافة الأديب 7: 103

3. ابن يعيش، شرح المفصل 3، 142.

ضرورة<sup>(1)</sup>. وممن يرى أن فاء (كيف) حذفت للترخيم أبو حيان (745هـ) في كتابه ارتشاف الصَّرب<sup>(2)</sup> والشاهد الثاني قول الشاعر<sup>(3)</sup>:

كَيْ تَجْتَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا نَثَرْتُ قَتْلَكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرُّمْ؟

فأصل (كي) هنا (كيف) الاستفهامية، وتؤدي معناها، وتعرب اسم استفهام ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية؛ لعدم وجود العلامة الخاصة بها، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك، ولأن لها الصدارة الحتمية مثل (كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدرًا، وقد يكون عجزًا<sup>(4)</sup>.

ويرى النحاة أن " للتصريف في الحرف بالحذف وغيره ثابت، مع أنه خلاف الأصل، فكونه في الاسم لولي وأحق"<sup>(5)</sup> وهذا التصريف بالحذف يطلق عليه علماء اللغة القدماء (الترخيم)، ويطلق عليه علماء اللغة المحدثون (بلى الألفاظ)، ويعزونه إلى كثرة الاستعمال<sup>(6)</sup>.

ولو كان الأمر في (كي) كذلك لشاع استخدامها في لغة الشعر والنثر على السواء، وكان هذا الذي أصابها من البلى يعود إلى كثرة الاستعمال، ولكن البغدادي (1093هـ) يرى أن هذا "من قليل ضرورة الشعر إذ لو كانت (كي) موصوعة للاستفهام لوردت في النثر، ولدوت في كتب اللغة كسائر الألفاظ للموضوعة"<sup>(7)</sup>.

1. الأسترلابادي: شرح الكافية 3: 289.

2. انظر: أبو حيان (الأندلسي) محمد بن يوسف (ت: 745هـ)، ارتشاف الصرب من لسان العرب، 1998م، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 4: 2418.

3. انظر: ليس هشام: معنى اللبيب 1: 205، البغدادي (عبد القادر): حزانة الأديب 7: 106، للشوقي. الدرر اللوامع 3: 135.

4. حسن: عباس، النحو الوافي، 1975م، دار المعارف، القاهرة، ط5، 4: 306 — 307.

5. البغدادي (عبد القادر): حزانة الأديب 7: 105.

6. انظر: عبد التواب: التطور اللغوي ص: 135.

7. البغدادي (عبد القادر): حزانة الأديب 7: 107.

ويرى رمضان عبد التواب أن ضرورة الوزن تؤدي في بعض الأحيان إلى ابتداع نوع من الأسلوب الذي لم يألّفه للنثر، بل ربما قادت تلك الضرورة إلى توليد الصيغ والألفاظ في أحيان أخرى.<sup>(1)</sup>

وهذا ما يراه الكاتب في (كي) الاستفهامية، فقيود الوزن حثمت على الشاعر إجراء بعض عمليات الحذف، وهي أشبه ما تكون بإعادة خلق لصيغة جديدة لم تألفها اللغة العربية من قبل، ولم يكتب لها للثبوت في لغة النثر.

ومن هنا يرى (شبيثالر) أنه "من أهم الواجبات فصل الشعر عن النثر عدد التحدث عن بناء الجملة، ووضع قواعد لنظامها؛ لأنه ما دامت أية ظاهرة نحوية معينة لا تعرف إلا في الشعر، فلها لا تصلح ظاهرة عامة تنطبق على النثر كذلك".<sup>(2)</sup>

وليس لدارس اللغة أن يحكم على صيغة من الصيغ، أو نمط من أنماط اللغة بالانحثار والزوال ما لم تهمل على السنة متكلمي اللغة، والذي حدث لـ(كي) الاستفهامية هو دخولها في صراع مع أنماط، وصيغ لغوية أخرى لها الوظيفة التركيبية نفسها، فكتب لتلك البقاء ولـ(كي) الفناء على السنة متكلمي اللغة.<sup>(3)</sup>

### 3.2 أدوات الشرط:

تتعدد أدوات الشرط في اللغة العربية، فمنها ما يكون اسماً، ومنها ما يكون حرفاً، ومنها ما هو جازم، ومنها ما هو غير جازم، ومنها ما هو امتناعي، ومنها ما هو غير امتناعي. فمن أسماء للشرط: (من)، (ما)، (مهما)، (متى)، (إيان)، (أين)، (أنى)، (حيثما)، (أي). ومن أحرف الشرط: (إن)، (إذما)، وكل ما سبق

1. عبد التواب: رمضان، فصول في فقه العربية، 1999م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، ص: 156.

2. مقلأ ع: عبد التواب: فصول في فقه العربية ص: 156.

3. انظر: عابدة (يحيى) والرعي (أمّنة). علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، 2005م، دار الكتاب الثقافي، إربد، ص: 115 - 117.



من أدوات الشرط الجازمة. أمّا: (إذا)، و(كَيْفَمَا)، و(لو)، فالصحيح اعتبارها غير جازمة. وكذلك أدوات الشرط الامتناعي: (لولا)، (لوما)، (لو) في بعض حالاتها، فهذه أدوات لا تجرم، وإنما تقتصر على ربط أمر بآخر، وتعليق جواب الشرط على فعل الشرط.<sup>(1)</sup>

وسنذكر أسماء الشرط وأحرفه في باب واحد لسلوكهما مملكاً واحداً من حيث صدارة الجملة العربية.

تلتزم اللغة العربية في توظيفها لأسلوب الشرط بترتيب صارم لا تكاد تخرج عليه، فالأداة تأتي في الصدارة، ثم جملة الشرط، فجملة الجواب، وقد ركز النحاة في حديثهم عن الترتيب الموضوعي لأسلوب الشرط على حكّمين مهمّين هما: وجوب صدارة الأداة، وجوب أن يليها للفعل، وهذان للحكمان مستنتجان من الصورة النمطية والبنية التحتية لأسلوب الشرط.

وقد نصّ معظم نحاة العربية على صدارة هذه الأدوات لجملة الشرط وجملة الجواب، فالمبرد (285هـ) يؤكد " أن الجزاء مُنْفَصِلٌ كَالِاسْتِفْهَامِ ".<sup>(2)</sup> والذي يقصده بـ(الانفصال) هو أن أدوات الاستفهام والشرط لا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا وقعت بعد حرف جر أو اسم مضاف، فإنها تُجرّ، ويصبح حرف الجر والاسم المضاف ضميمة تلازم أدوات الشرط، وتَنْصَدِرُ بصدارتها، وقد نصّ الأسترلابادي (686هـ) في نحو قولهم: (غُلَامٌ مَنْ نَصَرِبْ لَضَرْبِ) على " أن " (غُلَام) اتحد بكلمة الشرط بسبب إصافتها إليها، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ مرى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدّر المضاف".<sup>(3)</sup> وهذا الحكم تقتصر فيه معظم ألفاظ الصدارة.

1. انظر: ابن السراج: الأصول 2: 159، حص: النحو الوافي 4: 421

2. المبرد: المقتضب 2: 68.

3. الأسترلابادي: شرح الكافية 4: 107 - 108.

ويرى ابن السراج (316هـ) " أن الأسماء إذا كانت جزاء، أو استفهاماً، فلها صُور للكلام كما كان للحروف التي وقعت مواقعها".<sup>(1)</sup> ونص ابن يعيش (643هـ) على " أن الشرط كالاستفهام له صدر للكلام".<sup>(2)</sup> وذهب السمسيلي (770هـ) إلى أنه "لأداة الشرط صدر الكلام، فلا يُقَدَّم شيء من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب".<sup>(3)</sup>

ويرى عبيد القاهر الجرجاني (471هـ) أن أسماء الشرط "لا يعمل فيها ما قبلها، وتلزمها صدر الكلام، وإما أن تكون مُبتدأة في المعنى واللفظ، وإما أن تكون مُبتدأة في اللفظ دون المعنى، وإما أن لزمها للتقديم لنيابتها عن حرف الشرط الذي له صدر الكلام".<sup>(4)</sup> وتكون مُبتدأة في المعنى من حيث الوظيفة النحوية، ومُبتدأة في اللفظ من حيث الموضع الذي تحل فيه، وهو موضع الصدرة.

ولكر مع ذلك فنحن هنا أمام اتجاهين: الأول يلتزم برتبة محفوظة لأسلوب الشرط، وهم البصريون، والاتجاه الثاني يُبيح عدم الالتزام بهذه الرتبة بأن يُتَقَدَّم الجواب على أداة الشرط، وهم الكوفيون.

قالبصريون "لا يُجيزون تقديم معمول الشرط نحو: (زيداً إن تضرب بضربك)، وكذا معمول للجزاء، فلا يجوز: (زيداً إن جنتني أضرب) بالجزم، بل إنما نقول: (أضرب) مرفوعاً؛ ليكون الشرط متوسطاً، و (زيداً لأضرب) دالاً على جزائه أي: (إن جنتني، فزيداً أضرب). وعلة ذلك كله أن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام".<sup>(5)</sup>

1 ابن السراج، الأصول 2: 159

2 ابن يعيش، شرح المفصل 5: 117.

3 السمسيلي: محمد بن عيسى (ت: 770هـ)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، 1986م، ت: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 3: 960.

4 الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1109.

5 الأسننابادي: شرح الكافية 4، 100.

وأما الكوفيون فلهم وجهة نظر مختلفة عما سبق إذ "جَوَّزُوا تقديم معمول الجراء المجروم على أداة للشرط. قالوا: لأنَّ حقَّ الجواب التقديم، فنحو: (إنَّ تُصْرِبْ أَصْرِبْ) كان عندهم في الأصل (أُصْرِبْ إنَّ تُصْرِبْ)، فلما تأخَّر الجواب أنجرم على الجوار".<sup>(1)</sup>

فبالخلاف بينهم حول رتبة الجواب، فالبصريون يرون أنَّ اللغة العربية في أسلوب الشرط تلتزم ترتيباً صارماً، فأدوات الشرط تنصَّدر الأسلوب وهي بمثابة المفتاح الموسيقي الذي يحمل فوراً إلى الدهن الشرط.<sup>(2)</sup> ومن ثمَّ جملة الشرط، فجملة الجواب، فقد "قال أكثرهم أي البصريون: ولا الجواب أيضاً لا يجوز تقديمه على الأداة؛ لأنه ثابَّ أبداً عن الأول متوقِّف عليه".<sup>(3)</sup>

وما ورد في اللغة من أمثلة نحو: (ريداً إنَّ جئتني أَصْرِبْ) يرون أنَّ أسلوب الشرط جاء جملة معترضة بين المفعول به (زيداً) وفعله المصارع المرفوع (أُصْرِبْ)، وهذه الجملة (زيداً أَصْرِبْ) بمثابة الدليل على جواب الشرط، وليست إياه، خلافاً للكوفيين وأبي زيد (215هـ) والمبرد (275هـ).<sup>(4)</sup>

كما يرون في نحو: " (أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ)، و (أَنَا طَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) لم يكن ما تقدَّم جواباً، وإنما هو كلام مُستقلَّ عَقَّبَ بالشرط، والاعتماد على المبتدأ والخبر، ثمَّ عُلِّقَ بالشرط كما يطلق بالطرف في نحو: (أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ السَّبْتِ). والجواب محذوف، وليس ما تقدَّم بجواب. ألا ترى أنَّ الجواب إذا كان فعلاً كان مجزوماً، وإنَّ كان جملة اسمية لزمته (الفاء)، وهذا معنى قول الزمخشري

1. المصدر نفسه 4: 101

2. انظر: ملحق، الأسمية العربية ص: 93.

3. السيوطي: معجم الهوامع 2: 462.

4. انظر: السلميلي: شعاع العلل 3: 960.

(538هـ): وليس ما تقدم فيه جزاء مقمماً، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجراء محذوف<sup>(1)</sup>. وهم مع ذلك لا يقترون جواباً للشرط استغناء بما تقدم عليه. وفي مثل هذا التقديم تغيير للوظيفة التركيبية لبعض أدوات الشرط نحو: (من، وما، وأي)، فالتقديم يحيلهما إلى أسماء الموصول، وإن كان المعنى على المجازاة، وما بعدها صلة لها، وما قبلها عامل فيها نحو: (أتي من يأتي)، و(أصنع ما تصنع)، و(أحب أئهم يحبك)<sup>(2)</sup>، ويقصر هذا التقديم (متى وأينما) على الظرفية الزمانية، وعندما تكون للرتبة ضرورية في ترابط الجملة بحيث تصبح للحرية فيها مقصورة إلى الغموص أو الإلباس نجد للنحاة ينصون على ضرورة الالتزام بها<sup>(3)</sup>. أما الكوفيون فيرون أن حق الجواب التقديم، ومثل هذا القول يحتاج إلى بحث عميق لتطور نظام الجملة العربية في توظيفها لأسلوب الشرط في العصور التاريخية البعيدة.

ومر النظر في تركيب العربية يتبين أن اللغة تلتزم بهذا الترتيب للصارم، وأن ما أورده الكوفيون من شواهد على تقديم الجواب على أداة الشرط لا يتجاوز لغة الشعر، وقد أورد سيبويه (180هـ) معظمها في كتابه، ومن هذه الشواهد قول جرير ابن عبد الله البجلي (51هـ):<sup>(4)</sup>

يا أفرغ بن حابس يا أفرغ إنك إن يصرع أخوك تُصرع

وعند سيبويه أن الأصل هو: "إنك تُصرع إن يصرع أخوك"<sup>(5)</sup> فـ(تُصرع) هنا على نية التقديم، وقد توسط للشرط بين (إن) وخبرها.

1. ابن يعيش: شرح المعمل 5: 118.

2. الماسيلي: شفاء العليل 3: 961.

3. عبد اللطيف: بناء الجملة للعربية ص: 94.

4. انظر، سيبويه: الكتاب 3: 67، المبرد: المقتضب 2: 72، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 633،

البغدادي (عبد القادر): حرفة الأديب 8: 20

5. سيبويه: الكتاب 3: 267.

ومثل ذلك قول الشاعر: (1)

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَنْزِمُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشْمَا لِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

وتقديره عند سيبويه (180هـ): "وَالْمَرْءُ يَنْتَبِ لِنْ يَلْقَى الرُّشْمَا". (2) فتوسط الشرط بين المبتدأ والخبر.

وكذلك قول ذي الرُّمَّة: (3)

وَإِنِّي، مَتَى أَشْرَفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ

وتقديره عند سيبويه: "أَيُّ نَاطِرٌ مَتَى أَشْرَفَ". (4) على أن (ناظرٌ) خبر لـ (لِنْ)، والشرط توسط المبتدأ وخبره، ويرى ابن مالك (672هـ) أنه في مثل هذه الأنماط التركيبية وهي قوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّ لِنَ شَاءَ اللَّهُ لَمُهَيِّتُون"، (5) يسدُّ مسدَّ الجواب خبر ما قبل الشرط. (6)

أما المبرد (285هـ) فيجعل كل ذلك جواباً على إرادة (اللقاء)، فالتقدير عنده (فَأَنْتَ تُصْرَعُ)، (فهو ذيبٌ)، (فَأَنَا نَاطِرٌ). (7) وهو بهذا يرى أن هذه الجملة جواب

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 67، ابن السراج: الأصول 2: 193، للمعري: أبو العلاء (ت: 449هـ)، رسالة العريان، 1977م، ت: علقمة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط 10، ص: 255، ابن هشام: معنى اللبيب 1: 243، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 2: 3، سُرَاقَةٌ، رجل من القراء، نسب إليه للرِّياء وهول الرُّشْمَا، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

2. سيبويه: الكتاب 3: 68.

3. انظر، ديوان ذي الرُّمَّة 2: 1014، سيبويه: الكتاب 3: 68، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 48، / رواية للشاهد في الديوان (وَأَنِّي مَتَى أَشْرَفَ...) بفتح همزة (لِنْ) وفي الحُرانة وكتب النحو بالكسر.

4. سيبويه: الكتاب 3: 68.

5. سورة البقرة، آية: 70. / يرى أبو حيان أن جواب هذا الشرط محذوف يدلُّ عليه مصمور الجملة، أي: (لِنْ شَاءَ اللَّهُ اهْتَدَيْنَا)، وقياس الشرط الذي خُفَّ جوابه لِنْ يتأخر عن الدليل على الجواب، فكانُ للترتيب أن يقال هي الكلام. (لِنْ زِيدَا لِقَاتِمَ لِنْ شَاءَ اللَّهُ)، أي: (لِنْ شَاءَ اللَّهُ فهو قَاتِمٌ)، لكنه توسطَها بين اسم (لِنْ) وخبرها، ليحصل توافق رؤوس الآي، وللاهتمام بتعليق الهداية بمشيئة الله. (البحر المحيط 1: 419)

6. انظر. السلميلي: شعاء العليل 3: 962 — 963.

7. انظر: الميرد: المقتضب 2: 71 — 72.

للشرط جاءت بعد أداة للشرط وجملته، فأداة الشرط عنده تنصّر الأسلوب، ولا يتقدّم عليها شيء من جملة الشرط وجوابه.

وبعد أن يُورد سيبويه (180هـ) هذه الشواهد يقول: "فجاز هذا في الشعر" (1) فهو يقرر أن مثل هذا التقديم لا يجوز إلا في لغة الشعر، وقد نصّ للنحاة على أن "ما جاء لضرورة شعر، أو إقامة قافية، فلا حجة فيه" (2).

ولمّا ما "جوزّه الكسائي (189هـ) من تقديم معمول فعل الشرط أو للجواب على الأداة نحو: (خَيْرًا إِن تَفْعَلْ يُثَبِّكَ اللَّهُ)، و(خَيْرًا إِن لَتَيْتَنِي تُصِيبَ)، فقد قال أبو حيان (745هـ): وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب" (3) إذ لا يحقّ لعالم اللغة أن يُجبر نمطاً من الأنماط التركيبية ما لم يكن له حضور في الواقع الاستعمالي للأداء اللغوي.

ومعظم ما أورده النحاة من أمثلة للتقديم والتأخير في أسلوب الشرط، وغيره من أساليب العربية وتركيبها، هو من قبيل الأمثلة المصنوعة (4).

ويذهب الأسترابادي (686هـ) إلى أن كلمات الشرط الجازمة للثابتة الأقدام في الشرطية لا يدخلها شيء من نولسخ الابتداء إلا في الضرورة، فيضمر مع ذلك بعدها صمير للشأن حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدّر في جملها" (5) ويورد شاهداً على هذا للنمط قول الأخطل: (6)

1. سيبويه: الكتاب 3: 68.

2. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، الإصناف في مسائل الخلاف، 1998م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، مسألة: 87، 2: 628.

3. السيوطي: همع الهوامع 2: 462.

4. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 279.

5. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 241.

6. انظر: الأسترابادي: شرح الكافية 1: 241، السيوطي: همع الهوامع 1: 437، البغدادي (عبد القادر): حرانة الأدب 5: 420، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 179. الجائر: جمع جائر: وهو ولد للبقر الوحشي.

إِنْ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَانِبًا وَطِبَاءً

وليس هنالك داعٍ إلى تقدير ضمير الشأن، وأسلوب الشرط هنا مدّ مسدّد اسم (إِنْ) وحبرها، ومثل هذا النمط يُعدّ من قبيل الضرورات التي لا يُحتجّ بها؛ ذلك أن ما يؤثّر في الجملة لا يدخل على جملة مُصدّرة بلّازم للتصدّر<sup>(1)</sup>.

وأما القول في (أما) فيرى سيبويه (180هـ) أنّ فيها معنى للجزاء. كأنه يقول: (عبد الله منهما يكن من أمره، فمنطلق). ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً<sup>(2)</sup>. وإذا كان فيها معنى للجزاء، فتلزم موضع الصدارة في التركيب العربية، وهذا ما نَصَّ عليه سيبويه (180هـ) بقوله: " (أما) و (إذا) يقطعُ بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء"<sup>(3)</sup>. ومصطلح (الابتداء) في بعض مواضعه لدى سيبويه (180هـ) يُرادف مصطلح (الصدّارة) الذي ظهر فيما بعد.

ومن المولّصع التي ترد فيها (أما): أن تكون حرف وجوب لوجوب، نحو قولك: (أما قمت أكرمك)، و (أما جئتني أحسنت إليك)، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين. فإن كانتا منفيّتين كانت حرف نفي لنفي، نحو: (أما لم يقم زيد لم يقم عمرو)، وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفيّة والثانية موجبة، وبالعكس إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفيّة، وهما معنى الشرط أبداً لا يفارقها وموضعها الصدّر، ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى، أو معنى دون اللفظ، نحو ما مثّل به<sup>(4)</sup>.

وينصُّ ابن الحاجب (646هـ) على أنه قد يتصمّن للمبتدأ معنى للشرط، فيصحّ دخول الفاء في الحبر، وذلك: الاسم للموصول بفعل أو ظرف، والنكرة

1. الأسترلابي: شرح الكافية 1: 241.

2. سيبويه، الكتاب 4: 235.

3. المصدر نفسه 1: 95.

4. انظر - الماقي: أحمد بن عبد النور (ت: 702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، 2002م، ت: محمد أحمد الحراطة، دار القلم، دمشق، ط3، ص: 353 - 354.

الموصوفة بهما، مثل: (الذي يأتي، أو هي الدار، فله درهم)، (وكل رجل يأتي،  
أو في الدار، فله درهم).<sup>(1)</sup>

ومما ورد على هذا النمط قول المكيين للنبي صلى الله عليه وسلم: "الذي  
رَأَيْتَهُ يُسْقُ شِدْقُهُ، فَكَذَّابٌ"،<sup>(2)</sup> والمبتدأ في مثل هذا النمط التركيبي له الصدارة في  
جملته، وهذا ما أشار إليه الأسترلابادي (686هـ) بقوله: "وإنما دخله - الخبر -  
للفاء؛ لمشابهة المبتدأ لكلمة للشرط، ويلزمها التصتر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء؛  
لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة".<sup>(3)</sup>

وقد يتداخل أسلوب الشرط مع أسلوب القسم، ولاقتضاء كل منهما جملة تكون  
جواباً للأسلوب يضع الأسترلابادي (686هـ) ضابطاً عاماً لتحديد جملة الجواب إلى  
أي أسلوب تنتمي حيث ينص على أن القسم إما أن يتقدم أول الكلام أو يتوسطه أو  
يتأخر عنه. فإن تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو: (والله إن أتيتني  
لأتينك)، أو لا نحو: (والله إني أتيك).

ولم يتوسط الكلام، فإما أن يتقدم عليه للشرط، أو لا. فإن تقدم عليه وجب  
اعتبار الشرط، وجاز إلغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر  
نحو: (أنا إن أتيتني فوالله لأتيتك)، و(أنا إن أتيتني والله أتك)، أو لم يتقدم عليه ذلك  
نحو: (إن أتيتني فوالله لأتيتك)، و(إن أتيتني والله أتك).

ولم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط، فإما أن يتأخر عنه للشرط أو  
لا، فإن تأخر، فإن اعتبرت القسم ألحيت للشرط نحو: (أنا والله إن أتيتني لأتيتك)،  
وإن ألغيته اعتبرت الشرط، نحو: (أنا والله إن أتيتني أتك)، ولم يتأخر عنه  
للشرط، فإن جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه، نحو: (أنا والله لأتيتك)،  
و(أنا والله أتك)، ولم يأت بعده مفرد وجب إلغاؤه، نحو: (أنا والله قائم).

1 الأسترلابادي: شرح الكافية 1: 237

2 البحاري. الجامع الصحيح، كتاب الأئمة، حديث رقم: 6096، 3: 1223

3. الأسترلابادي: شرح الكافية 1: 241.



وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه، نحو: (أنا قائم والله)، و(إن أتيتني أنتك والله)، والقسم في كل هذه الأنماط أكثر إلغاء من للشرط؛ لأنه أكثر دوراً في الكلام حتى رفع الله المواجزة به بلا نية لتمرّن المستهم عليه وسماه لغواً<sup>(1)</sup>.

وسواء تقدّم القسم أو تأخر تبقى لأدوات الشرط الصدارة في أسلوبها، فبتقدّم القسم تصبح جملة الشرط جملة معترضة تنصّرها أداة للشرط، والصدارة هنا تكون للجملة والأسلوب لا للكلام، وإن وقع للقسم حشواً في أسلوب للشرط كانت صدارة الأداة للكلام والأسلوب على حدّ سواء.

وإذا جاءت أدوات للشرط غير واقعة في موضع الصدارة، فضرورة شعر،<sup>(2)</sup> كقول لبّيد بن ربيعة:<sup>(3)</sup>

على حين من ثلثت عليه نبوءة      يجد فقدّها، وفي الذباب تدائر

ويرى عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أن "هذا لا يحسن؛ لأجل أن (حين) مُصاف إلى الجملة، فلا يكون (من) صندراً، لكن الذي حسنه أن (حين) إذا أُضيف كان ما بعده في اللفظ مبتدأ وخبراً، كقولك: (حين زيد أمير)، فصار كأنه ليس قبله شيء"<sup>(4)</sup> ومعنى قوله هذا: أن (من) هنا تنصّر أسلوب الشرط فقط ولا تنصّر الكلام على عمومه.

وأسلوب الشرط "من المباحث التي لم تتل حقها من الاهتمام في كتب النحو التقليدية، فجملة الشرط عرفها النحاة، لا كأسلوب قائم برأسه متنوع الأنماط مختلف الدلالات، بل تناولوها ضمن مباحث جزم المضارع، فاقصروا في بحثهم لها على بحث العامل، فإذا كان التركيب: (إن تكتب لكتب) دار بحثهم حول العامل في ذلك

1. انظر: الأمّريّادي: شرح الكافية 4: 467 — 475.

2. انظر: الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1109.

3. انظر: ديوان لبّيد بن ربيعة ص: 64، سيبويه: الكتاب 3: 75، ابن السكيت: إصلاح المنطق

ص: 361، البغدادي (عبد القاهر): حرافة الأئب 9: 61 الشنقيطي: الدرر اللوامع 5: 86

4. الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1110.

الجزم الذي حلّ بالفعل الأول وبالفعل الثاني، واختلفوا في هذا اختلافاً جريئاً لا يحرج عن هذا الإطار، ولكن أهدأ كل ما يمكن أن يُبحث في جملة الشرط العربية؟<sup>(1)</sup>

## 4.2 (ما) التعجبية:

تتأرجح أساليب التعجب في اللغة العربية بين القياسية، والسماعية. وقد حصّلت اللغة العربية الأساليب القياسية بصيغتين هما: (ما أَفْعَلُ)، و(أَفْعَلْ به). بينما الأساليب السماعية للتعجب "لا صابط ولا حصر لها ولا بُدَّ أن يكون للتنعيم أساساً في فهمها".<sup>(2)</sup>

وصيغة التعجب القياسية (أَفْعَلْ به) فعلها جامد، لا يجوز لمعموله أن يتنقّم عليه.<sup>(3)</sup>

أمّا للضرب الثاني: (ما أَفْعَلُ)، "فلا بُدَّ أن يلزمه (ما) من أوله"<sup>(4)</sup>. وهذا ما سمع عليه الصّيار (1206هـ) في حديثه عن (ما) التعجبية: "من أنها مبتدأ أي واجب التقديم؛ لأنها في كلام جرى مجرى المثل، فلزم طريقة واحدة".<sup>(5)</sup> وكذلك صرّ الحصري (1286هـ) على أن: "(ما) مبتدأ ويجب تقديمه إجماعاً لجريانه مجرى المثل، فلا يُعَيَّر".<sup>(6)</sup>

والسحاة يطورون إلى صيغة التعجب: (ما أَفْعَلُ) بطرئهم إلى الأمثال، و"الأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع".<sup>(7)</sup> وكذلك هي صيغة التعجب تجري

1. حجابي محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، 1992م، دار الثقافة، القاهرة، ص: 68

2. كشك: أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، 1997م، (د.ن)، القاهرة، ط2، ص: 75

3. انظر. حسن: النحو الوافي 2 91.

4. ابن يعيشر: شرح المفصل 4 411

5. الصّينس الحاشية 3 24

6. الحصري الحاشية 2 89

7. ابن يعيشر. شرح المفصل 4 422

على مدح واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (ما)، ولا على الفعل، فلا يجوز: (زيداً ما أحسن)، ولا (ما زيداً أحسن)<sup>(1)</sup>.

هنا أمام عبارة مسكوكة لا يتزحزح فيها شيء عن موضعه؛ "لأن معنى للتعجب إنما دخلها على هيئة إن زال لفظها زال المعنى"<sup>(2)</sup>.

وإذا أردنا تحليل عبارة (ما أحسن زيداً)، نجد أن (ما) التعجبية جاءت في صدر الجملة، وهي من الألفاظ المبنية، و(أحسن) فعل ماضٍ، وهو أيضاً من الألفاظ المبينة، وللمتعجب منه (زيداً)، وإن كان معرباً إلا أنه يلتزم هنا وطيفة نحوية واحدة، فأشبهه بذلك الألفاظ المبنية. ويرى ثعلب حسان أن "عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة، وجعل الرتبة عوضاً لها عن العلامة الإعرابية"<sup>(3)</sup>.

فغياب العلامة الإعرابية أو ثباتها، يقيد من حركة للكلمات، ويجعلها تلتزم برتبة محفوظة لا تحيد عنها، وإن أي تعبير للظواهر للموقعية يعدّ خروجاً على نظام اللغة في تراكيبها.

وقد أورد النحاة بعضاً من الأساليب السماعية للتعجب استعملها أهل اللغة في عصور متباينة من تطور اللغة العربية، ولبو غ هذه الأساليب أسمى درجات البيان، وخروجها من نطاق لغة الإيصال إلى نطاق لغة الإبداع، جعل أهل اللغة يتمثلونها في كل زمان ومكان وجرت بذلك مجرى الأمثال، فأصبحت عبارات مسكوكة اكتسبت لفظها المتقدمة الصدارة من طريق المسبك.

فمن هذه الأساليب ما تنصّرها الأسماء، ومنها ما تنصّرها الأفعال، ومنها ما تنصّرها الأحرف، نحو: (لله أنت)، (تأهيك به)، (واهاً له)، (يا لك رجلاً)، (كاليوم رجلاً)، (ويلمه رجلاً)، (قائلة الله من شاعر)، (لا شلّ عشرة)، (أبرحت

1 المصدر نفسه 4: 422.

2. المبرد: المقصب 4: 177.

3 حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 208.

رُبّاً،<sup>(1)</sup> (للهِ درّة)، (حُصْبَتِكَ بريدٌ رجلاً)، (سبحان الله)، (يا لك من ليل)، (إنَّكَ من رجلٍ لعالم)، (ما أنت جارة)، (وما أله ناهياً)، (ويُتَلَّه رجلاً)، (كفالك به رجلاً)، (لله لا يُؤخَّرُ الأجلُ).<sup>(2)</sup>

## 5.2 (بيننا) و(بينما) الظرفية:

قد يتصل بأحر الظرف (بين) الألف أو (ما)، وللنحاة أقوال متباينة فيهما، وحلاصة ما دار حول (الألف): أنها صائت طويل امتداد للفتحة المتصلة بالنون، وقيل: إنها كافة للظرف (بين) عن الإضافة، والقول الثالث: أنها عوض عن كلمة محذوفة يُقدَّرُها النحاة بـ(أوقات)، والقول الرابع: أنها في أصلها كانت تتوین عوض. والقول الخامس: أنها بَقِيَّةُ (ما)،<sup>(3)</sup> قال أبو علي الفارسي (377هـ): "هذا لا يُعرف إلا بوحي أو خبر نبي".<sup>(4)</sup> والقول في (ما) أنها كافة زائدة. ولا يعنينا هذا الخلاف بقدر ما يعنينا سلوك الظرف (بين) عند اتصاله بالألف أو (ما) في التراكيب العربية.

و(بيننا) و(بينما): ظرفا زمان بمعنى: للمفاجأة، ويصافيان إلى جملة من فعل وفاعل، ومبتدأ وحيز.<sup>(5)</sup> ولا بد أن يأتي بعدهما كلام مرتب على هذه الجملة بمنزلة الجواب، وهذا ما نص عليه ابن منظور (711هـ) بقوله: "ويحتاجان إلى جواب يتم به للمعنى".<sup>(6)</sup> فالجمل التي تدخل عليها (بيننا) و(بينما) جمل ذات شقين، يتكور للشق الأول من (بيننا) أو (بينما)، والجملة التي تضاف إليهما، والشق الثاني هو: جملة

1. انظر: الأستراهادي: شرح الكافية 4: 222.

2. الظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 42.

3. المصدر نفسه 2: 150.

4. البغدادي (عبد القادر) خزانة الأدب 7: 62.

5. ابن منظور: لسان العرب 2: 197.

6. ابن منظور: لسان العرب 2: 197.

للجواب، وقد تُسبق بـ(إذ) أو (إذا) وقد لا تُسبق، وهو الأكثر. وجرت العادة للنطقية أن يكون هنالك سكتة خفيفة بين الجملتين.

والناظر إلى اللغة العربية في أساليبها يجدّها تشكلاً مسلّكاً واحداً، فالأساليب التي تتكوّن من شقين مثل أسلوب الشرط، وأسلوب الاستفهام — إذا نظرنا إلى جملة الجواب في الاستفهام على أنها الشقّ الثاني — وكذلك أسلوب المفاجأة الذي تُستخدَم فيه (بيناً) و(بينما)، فهذه الأساليب تتصرّفها ألفاظ هي بمثابة المفتاح الموسيقي الذي يحمل إلى الدهن الشرط، أو الاستفهام، أو المفاجأة، وتكوّن الصلة بين الشقّ الأول، والثاني إمّا مباشرة، وإمّا بواسطة أداة جديدة تدعم علاقة الشقّ الثاني بالأول، مثل وجود اللفاء التي تربط الجواب بالشرط، ووجود حرف الجواب في جواب الاستفهام، ووجود (إذ) أو (إذا) في جواب (بيناً) و(بينما).<sup>(1)</sup>

والألفاظ التي تتقدّم هذه الأساليب واجبة الصدارة، لا يتقدّم عليها شيء من الجمل التي تأتي بعدها، وهذا ما نصّ عليه علماء اللغة في حديثهم عن (بيناً) و(بينما) بقولهم: "بيناً وبينما من حروف الابتداء".<sup>(2)</sup> أي من كلمات الصدارة. وإذا تجاوزنا إطار الجملة البليغة إلى إطار القطعة البليغة، أو النصّ البليغ،<sup>(3)</sup> نجد أن (بيناً) و(بينما) في أغلب أحوالهما تتصرّفان هذه القطع، والنصوص، وكأنّهما أدوات استفتاح تبتدئ بها النصوص.

---

1. انظر: طحان، الألفية العربية ص: 94 — 95.

2. ابن منظور: لسان العرب 2: 198.

3. لقد قيّدت نظريات علم اللغة للحديث نفسها بمواصفات لغوية في مستوى الجملة، أو ما هو أدنى من الجملة، وذلك لعجزها عن ابتكار نظريات شاملة على مستوى النص. ولم تظهر النظريات التي تستطيع بطبيعتها الشاملة، أن تتعامل مع النصوص إلا في الربع الأخير من القرن العشرين. وهي نظريات ما زالت في أطوارها التجريبية الأولى، لكنّها نهت أذهال الأسلوبيين إلى خطورة المأزق البنيوي الذي أدّى بطريقة غير مباشرة إلى حصر المواصفات اللغوية فيما هو أدنى من مستوى الجملة. والجدير بالذكر أن الدراسات والنظريات اللغوية

ونظرة في الأحاديث النبوية في صحيح مسلم نتبين أن هناك ما يقرب من خمسة وعشرين حديثاً، يتصنّفها للظرفان (بيناً) و(بينما).<sup>(1)</sup>

ويتطرق كمال بشر في حديثه عن ألعاط الخطأ في الموقعية — في لغة اليوم — إلى تأخير ما حقّه للتقديم، ويرى بأنّ هذا يُظهر بكثرة عند استخدام الرابطة (بينما). إذ يقولون: (دُحِطَ عليه بينما كان يُذكر). وقد نصّوا على أن (بينما) و(بيناً) لهما صنادرة للكلام.<sup>(2)</sup>

ويطرّد في (كَلِّمًا) ما قلناه في (بينما)، من مجيء (ما) الكلفة؛ لتكفّه عن طلب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجمل، "ولـ(ما) في (كَلِّمًا) من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات للشرط، نحو: (من)، و(ما)، و(متى)؛ شابهها أكثر من مشابهة (بينما)، فلم يدخل إلا على العلية بخلاف (بيناً) و(بينما)."<sup>(3)</sup>

وبسبب هذه المشابهة يكون في (كَلِّمًا) رائحة للشرط، فتسلك سلوك أدواته من حيث الترتيب الموضوعي، فيكون لها للصنادرة للحتمية في الأساليب العربية، وهذا ما نصّ عليه الأستراباذي (686هـ) بقوله: "ولما رُتّب (بيناً) و(بينما) و(كَلِّمًا) مع جملتيهما ترتيب كلمات للشرط، مع للشرط والجزاء؛ لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى لزوم للجزاء للشرط، ولهذا أُدخل (إذا) و(إذ) للمعاجاة في جواب (بيناً) و(بينما)؛ ليدلّا على اقتران مضمون الأول بالثاني معاجاة بلا تراخ، فيكون أكد في معنى للروم".<sup>(4)</sup>

---

التي طمحت إلى دراسة النصوص الأدبية، إنما كانت نتيجة غير مباشرة لتأثر النظريات اللغوية الحديثة بالنقد الأدبي، وليس العكس. (موسوعة النظريات الأدبية ص: 39)

1. انظر: السنوي؛ يحيى بن شرف (ت: 676هـ)، صحيح مسلم بشرح النووي، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت، 10 164 — 165.

2. بشر: دراسات في علم اللغة ص: 294.

3. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 278.

4. المصدر نفسه 3: 279.

## 6.2 كِتَابَاتِ الْعَدَدِ:

من كِتَابَاتِ الْعَدَدِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: (كَمْ)، وَ (كَأَيُّ)، وَ (كَذَا). سُمِّيَتْ كِتَابَاتِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا يُكْنَى بِهَا عَنْ مَعْنُودٍ، وَيُرَادُ مِنْهَا ذَلِكَ الْمَعْدُودُ، فَهُوَ مَدْلُولُهَا، وَهِيَ الرَّمْزُ لِلدَّالِّ عَلَيْهِ، وَتَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ مِنْهُ وَالْقَلِيلِ.<sup>(1)</sup>

يَرَى ابْنُ السَّرَاجِ (316هـ) أَنَّ "كَمْ" لَا تَكُونُ إِلَّا مَبْتَدَأَةً فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالْحَبَرِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَبْنِيَهَا عَلَى فِعْلٍ، وَأَنَّهَا تَكُونُ فَاعِلَةً فِي الْمَعْنَى، وَمَفْعُولَةً، وَمَبْتَدَأَةً، وَظَرْفًا كَمَا يَكُونُ سَائِرُ الْأَعْدَادِ فِي التَّقْدِيرِ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ كَمْ رَجُلًا)، فَتَقْتَضِمْ عَلَيْهَا مَا يَعْمَلُ فِيهَا.<sup>(2)</sup> وَقَوْلُهُ: (لَا يَجُوزُ أَنْ تَبْنِيَهَا عَلَى فِعْلٍ) أَيُّ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا مَا قَبْلَهَا مِنْ فِعْلٍ وَغَيْرِهِ، وَهَذَا حُكْمٌ عَامٌّ تَشْتَرِكُ فِيهِ مَعْظَمُ أَلْفَاظِ الصُّدُورِ.

وَيَنْصُرُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ (471هـ) عَلَى أَنَّ "كَمْ" فِي الْخَبَرِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ مِنْ جِهَةِ لَزُومِ التَّقْدِيمِ لَهَا. فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (يُعْجِبُنِي صَرْبُكَ كَمْ رَجُلًا)، وَلَا: (أَعْلَمُ أَنَّهُ جَامِعُكَ كَمْ رَجُلًا)؛ لِأَنَّهُمْ لَجَزْؤُهَا مَجْرَى وَاحِدًا فِي الْحَالِينِ.<sup>(3)</sup>

وَيَنْصُرُ ابْنُ بَيْعِشٍ (643هـ) عَلَى أَنَّ لـ (كَمْ) مَوْصِعَيْنِ: "الِاسْتِفْهَامُ وَالْخَبَرُ"، وَأَصْلُهَا الِاسْتِفْهَامُ، وَالِاسْتِفْهَامُ يَكُونُ بِالْمُبْهَمِ؛ لِيُشْرَحَ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ، وَلَيْسَ الْأَصْلُ فِي الْإِخْبَارِ الْإِبْهَامِ، وَلِذَلِكَ كَانَ فِي الْخَبَرِ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ الِاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ أَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ كَالِاسْتِفْهَامِ.<sup>(4)</sup> وَلَا يَقْبَلُ أَبُو حَيَّانٍ (745هـ) الْقَوْلَ بِأَنَّ أَصْلَ (كَمْ) الِاسْتِفْهَامُ، وَيَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ أَصْلٌ فِي بَابِهَا لَكِنَّهَا لَفْظٌ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْحَبَرِ.<sup>(5)</sup>

1. انظر: ابن بَيْعِشٍ: شرح المَعْصِلِ 3: 165، حَسَنُ (عَبَّاسٍ): النحو الوَاقِي 4: 568.

2. ابن السَّرَاجِ: الْأَصُولُ فِي النُّحُو 1: 316.

3. عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ: الْمَقْتَصِدُ 2: 748.

4. ابن بَيْعِشٍ: شرح المَعْصِلِ 3: 165.

5. أَبُو حَيَّانٍ: مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، (ت: 745هـ)، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ 2001م، ت. عَادِلُ أَحْمَدُ عِيدُ

الْجَوْلَادُ وَعَلِيُّ مُحَمَّدُ مَعُوضُ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، 7: 319.

وفي موضع آخر يقرّر ابن يعيش (643هـ) "أنّ (كم) لا تكون إلاّ لوّلاً في اللفظ".<sup>(1)</sup> ويرى أن (كم) في نحو قولك: (كم غلام ملك) في موضع نصب بـ (ملك) و"فتم لما تفتّم من كون (كم) لها صدر الكلام أيضاً في الخبر على حدّها في الاستفهام، وحملاً على (رُب)؛ لمضارعها إيّاها".<sup>(2)</sup>

والمشابهة بين (كم) و(رُب) تكمن في تصدّر كلّ منهما الجملة العربية، فلمّا تضمنت (كم) الخبرية من المعنى الإنشائي في التكثير، و(رُب) من المعنى الإنشائي في التقليل "وجب لها صدر الكلام، وإنّما وجب تصدير مُتصمّن معنى الإنشاء؛ لأنّه مؤثّر في الكلام مخرج له عن الخبرية، وكلّ ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام، والعرض، والتمني، والتشبيه، ونحو ذلك، فحقّه صدر تلك الجملة".<sup>(3)</sup> فكان أساليب للعربية جميعها تختزل في هذه الأنواع التي تتصدّر الجمل، فهي التي تحدّد أسلوبها، وتعدّ المفتاح الذي يحمل إلى لدهن معنى هذا الأسلوب.

ويذهب أبو حيان (745هـ) إلى أنّ هناك لغة أخرى في (كم) حكاهما الأخفش (215هـ) وهي جواز أن لا تتصدّر، فنقول: (فككت كم عار)، و(ملك كَم غلام)، لأنها بمعنى: (كثير)، كما جاز: (فككت كثيراً من العناء)، و(ملك كثيراً من العلمان).<sup>(4)</sup> حيث وقعت (كم) معمولة لما قبلها؛ لذلك تسقط عنها أحقية الصدارة.

ويرى أبو حيان (745هـ) أنّه "اضطرب في القياس على هذه اللغة، فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنّه يجوز القياس عليها؛ لأنها لغة".<sup>(5)</sup> وقوله هذا ينقصه الشاهد، فقد وصف بعض النحاة هذه اللغة بالرداءة.<sup>(6)</sup>

1. ابن يعيش شرح المفصل 3: 168.

2. المصدر نفسه 3: 169.

3. الأسترابادي: شرح الكافية 3: 238.

4. أبو حيان: ارتشاف الصرب 2: 784.

5. المصدر نفسه 2: 784.

6. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 207.



وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: "لَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ".<sup>(1)</sup> فَيَرَى ابْنُ هِشَامٍ (761هـ) أَنَّكَ إِن "أَهْلَكْتَ" (أَنْ) وَصَلْتَهَا مِنْ (كَمْ)، فَسَرْدُودٌ بِأَنَّ عَامِلَ الْبَدَلِ هُوَ عَامِلُ الْمُعْبَدِ مِنْهُ، فَإِنْ قُتِرَ عَامِلُ الْمُعْبَدِ مِنْهُ (يَرَوْا) فَـ (كَمْ) لَهَا الصُّدْرُ، فَلَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا، وَإِنْ قُتِرَ (أَهْلَكْنَا)، فَلَا تُسَلِّطُ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْبَدَلِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ (كَمْ) مَفْعُولُ لـ (أَهْلَكْنَا)، وَالْجُمْلَةُ إِمَّا مَعْمُولَةٌ لـ (يَرَوْا) عَلَى أَنَّهُ عُلِّقَ عَنِ الْعَمَلِ فِي اللَّغْظِ، وَ (أَنْ) وَصَلْتَهَا مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَإِمَّا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ (يَرَوْا) وَمَا سَبَقَ مَسَدٌ مَفْعُولِيهِ، وَهُوَ (أَنْ) وَصَلْتَهَا".<sup>(2)</sup>

أَمَّا (كَأَيُّ) فَفِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ: (كَأَيُّ) وَ (كَأَيُّ) وَ (كَأَيُّ) وَ (كَأَيُّ) وَ (كَأَيُّ).<sup>(3)</sup> وَأَصَحُّهَا (كَأَيُّ) وَ (كَأَيُّ)، فَهُمَا: لُغَتَانِ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْخَفِيفَةَ أَكْثَرَ فِي الشُّعْرِ، وَالثَّقِيلَةَ أَكْثَرَ فِي الْقِرَاءَةِ،<sup>(4)</sup> وَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَكَايُنَ مِنْ نَبِيٍّ)<sup>(5)</sup> مِنَ السَّبْعَةِ بِالْخَفِيفَةِ إِلَّا ابْنُ كَثِيرٍ (120هـ) وَحْدَهُ، وَوَلَفَقَهُ مِنْ غَيْرِ السَّبْعَةِ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ الْمَدَنِيُّ (132هـ)،<sup>(6)</sup> وَهَذِهِ الْأَزْدَوَاجِيَّةُ فِي اسْتِعْمَالِ (كَأَيُّ) فِي لُغَةِ النَّثْرِ، وَ (كَأَيُّ) فِي لُغَةِ الشُّعْرِ إِحْدَى آثَارِ الْوَرْنِ لِلشُّعْرِيِّ عَلَى أَبْنِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ.<sup>(7)</sup>

1. سُورَةُ يَس، آيَةُ: 31 / قَالَ الْفَرَّاءُ: (كَمْ) فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا بـ (يَرَوْا)، وَالْأُخْرَى: أَوْ تَكُونُ (كَمْ) فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بـ (أَهْلَكْنَا). (مَعَالِي الْقُرْآنِ 2: 376) قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ رَدًّا عَلَى الْفَرَّاءِ: لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ (كَمْ) لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا اسْتِفْهَامٌ، وَمُحَالٌ لَنْ يَدْخُلَ اسْتِفْهَامٌ فِي حَيْثُ مَا قَبْلَهُ، وَكَذَا حُكْمُهَا إِذَا كَانَتْ خَبَرًا. (إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 3: 392 393)

2. ابْنُ هِشَامٍ: مَعْنَى اللَّيِّيبِ 1. 207

3. انْظُرْ: ابْنُ يَعْشَرَ. شَرْحُ الْمُعْصَلِ 3: 180

4. انْظُرْ: ابْنُ الشُّجْرِيِّ: الْأَمْثَالُ 1 160.

5. سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: 146.

6. انْظُرْ: ابْنُ مُجَاهِدٍ: أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى (ت: 324هـ)، السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ، 1980م، ت: شَوْقِي

صَيْفٍ، دَارُ الْمَعَارِفِ، الْقَاهِرَةُ، ط2، ص: 216، الذَّلَالِيُّ عُمَلَانُ بْنُ سَعِيدٍ (444هـ)، لِلتَّيْسِيرِ

فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، 1985م، ت: أُوْتُو بِرْتَزَل، دَارُ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، بَيْرُوتَ، ط3، ص: 90.

7. انْظُرْ: عَبْدِ الْقَوَابِ: فُصُولٌ فِي فِقْهِ الْعَرَبِيَّةِ ص: 224.

و(كأي) لها صدر الكلام كما هو الشأن في (كم) للخبرية، فقد نص أبو حيان (745هـ) على أن "كأين" لازمة للتصدير، ولا يحفظ من كلامهم الإضافة إليها، ولا دخول حرف الجر".<sup>(1)</sup>

ونص ابن عقيل (769هـ) على أن "كم" لها صدر الكلام: استفهامية كانت أو خبرية. فلا تقول: (صريت كم رجلاً) ولا: (ملكتم كم غلمان)، وكذلك (كأي) بخلاف (كذا). نحو: (ملكتم كذا درهماً).<sup>(2)</sup>

ويرى ابن هشام (761هـ) أن "من الأمور التي توافق فيها (كأي) (كم) لزوم التصدير".<sup>(3)</sup> وكذلك يرى أن من الأمور التي تخالف فيها (كذا) (كأي) "أنها ليس لها الصدر، تقول: (قبضت كذا درهماً)".<sup>(4)</sup> ونص السيوطي (911هـ) على أن "كأين" مبنية لازمة للصدر، ملازمة للإيهام مفتقرة لتمييز، وتعييرها مجرور بـ(من) غالباً، وقال ابن عصفور (669هـ): لازماً".<sup>(5)</sup>

وعلى هذا يتقرر أن من كنايات العدد ما له الصدارة الضمنية في الجملة العربية نحو: (كم)، و(كأي)، ومنها ما ليس كذلك.

ونص الأسترلابادي (686هـ) على أنه قد جاء (كأي) في الاستفهام قليلاً، دون (كذا)،<sup>(6)</sup> ومنه قول أبي بن كعب (21هـ) لعبد الله: "كأين تقرأ سورة

1. أبو حيان: ارتشاف الصرب 2، 791.

2. ابن عقيل: عبد الله العقيلي، (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل، 2003م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2: 387.

3. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 210.

4. المصدر نفسه 1: 211.

5. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، 1985م، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 2: 218.

6. الأسترلابادي، شرح الكافية 3: 246.

الأحزاب؟ لو كَأَيِّنْ تَعُدُّ سورة الأحزاب؟ فقال: ثلاثاً وسبعين. فقال أبي: قَطَّه. (1) أي: (كَمْ تَعُدُّ؟)، فاستعملها استفهامية، وحذف مُمَيِّزَهَا، وهما قليلان. وفي مثل هذا النمط اللغوي أيضاً يكون لها الصَّدَارَةُ في الأساليب العربية.

---

١. ابن الأثير: المِيزَانُ، المجلد ١٠، الصفحة ١٣٩٩، في غريب الحديث، ١٣٩٩ هـ، ت: محمود محمد الطنطاوي، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩، ٤: ٧٩.

## **الفصل الثالث**

### **الأفعال التي لها الصدارة**



## الفصل الثالث

### الأفعال التي لها الصدارة

ثمة أفعال في اللغة العربية تتصدر الجمل، وتكتسب هذه الأفعال الصدارة بطريقتين إحداهما: أن يتصل بها أحرف تكون سوابق ولواحق، أمّا السوابق فهي: (قد) و(السين وسوف)، وأمّا اللواحق فهي: نونا للتوكيد و(ما) للكافة، ورأيت أن أنسب الصدارة إلى الأفعال وليس إليها؛ لنزولها من الأفعال منزلة الجزء،<sup>(1)</sup> والطريقة الأخرى في اكتساب الأفعال لحق الصدارة هي: أن تكون جامدة إمّا جموداً اشتقاقياً، وإمّا جموداً سياقياً، وهي على النحو الآتي:

#### 3.1 الفعل المتصل بـ(قد) الحرفية:

(قد) لفظ مشترك، يكون اسماً وحرفاً، وفي حالة كونه اسماً يكون له معنيان، فقد يكون اسماً بمعنى: (حَسَبَ)، وقد يكون اسم فعل بمعنى: (كفى). وتفيد (قد) الحرفية مع الماضي أحد ثلاثة معان: التَّوَقُّع، والتَّقَرُّب، والتَّحْقِيق، ومع المضارع أحد أربعة معان: التَّوَقُّع، والتَّخْلِيل، والتَّحْقِيق، والتَّكْثِير.<sup>(2)</sup> و(قد) الحرفية من الحروف التي اقتصت بالدخول على الأفعال؛ "ذلك أن من الحروف حروفاً لا يُتكرر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غير مظهر، أو مضمراً، فمما لا يليها للفعل إلا مظهر (قد)".<sup>(3)</sup> ويرى سيبويه (180هـ) أنك لو قلت: "(قد زيدا لقيت) لم يحسن؛ لأنها إمّا وضعت للأفعال".<sup>(4)</sup>

1. انظر سيبويه الكتاب 3: 115، ابن هشام، معني للبيب 1: 158.

2. انظر: المرادي: الحسن بن قاسم (ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، 1992م،

ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 253 — 259.

3 سيبويه الكتاب 1: 98.

4. المصدر نفسه 1: 98.

وتطرق النحاة إلى السياق التركيبي الذي تأتي فيه (قد) للحرفية، ورأوا أنها تأتي في سياق الجواب؛ لنحو قولهم: "(أفعل؟)". كما كانت (ما فعل) جواباً لـ(هل فعل؟) إذا أخبرت أنه لم يقع".<sup>(1)</sup> ويقرر ذلك سيبويه (180هـ) في موطن آخر حيث يقول: "وأما (قد) فجواب لقوله (لما يفعل)، فتقول: (قد فعل)، وزعم الخليل (170هـ) أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر".<sup>(2)</sup> ويقرر ابن يعيش (643هـ) مقولة الخليل (170هـ) بقوله: "يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل أو علم أنه متوقع أن يُخبر به، قيل: (قد فعل). وإذا كان المخبر مبتدئاً قال: (فعل كذا وكذا) فاعرفه".<sup>(3)</sup> وبيدء على ذلك يتبين أن (قد) حرف إخبار، والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها. فهو الخاص بها الذي تسمى به.<sup>(4)</sup>

و(قد) الحرفية بذلك تسلك المسلك التركيبي نفسه الذي تسلكه أحرف الجواب من حيث تصدر الجملة العربية، إلا أن هذا الحكم لم ينص عليه سوى السهيلي (581هـ)، والخصري (1286هـ)، وعباس حسن. فقد قال السهيلي (581هـ) في نتائج الفكر: "قيل: أدخلت على الماضي (قد) التي للتوقع كانت بمنزلة (السين) التي للاستئناف، وقيل حينئذ: (ألمس قد قام زيد) كما هُج: (غداً سيقوم زيد)، والعلّة كالعلة حدوك الفعل بالذلل".<sup>(5)</sup> فهو يرى أن (قد) حرف استئناف — أي ابتداء — لا يجوز تقم شيء من معمولات الفعل المتصل بها عليه حتى أشباه الجمل التي هي مناط التوسع من حيث التقديم والتأخير.

1. سيبويه. الكتاب 3: 114.

2. المصدر نفسه 4: 223.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 92.

4. انظر: المالقي. رصف المباني ص: 456، المرادي: الجنى للداني ص 256.

5. السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581هـ)، نتائج الفكر في النحو، 1984م، ت: محمد

إبراهيم البناء، دار الاعتصام، الرياض، ط2، ص: 123.

ولقد تطرّق الخصري (1286هـ) إلى الحديث عن الوظيفة النحوية لكلمة  
(مثلة) في قول ابن مالك (672هـ):<sup>(1)</sup>  
وغير ماضٍ مثله قد عملاً      إن كان غير ماضٍ منه استعملًا.

ورأى بأنها "إمّا حال من فاعل (عمل)، أو بعث لمصدره محذوفاً أي: (عمل  
عملًا مثل عمله). وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بـ(قد) عليه، وهو ممنوع،  
فلعل فيه خلافاً، أو لضرورة".<sup>(2)</sup> فمثل هذا التقديم ممنوع عنده، وضرورة النظم  
أجأت ابن مالك (672هـ) إلى ذلك. وإن كان في قوله (فعل فيه خلافاً) شيء من  
التشكيك في هذا الحكم. وقد سبقه بذلك الصبيان (1206هـ) — في الموضع نفسه —  
حيث يرى أن "ما ذكره بعضهم من منع تقدّم معمول الفعل المقرون بـ(قد) عليه،  
فلعله غير متفق عليه".<sup>(3)</sup>

ويرى عباس حسن "أن (قد) الحرفية بجميع أنواعها للمعنوية إذا دخلت على  
فعل لم يصح أن يتقدّم عليها شيء من معمولاته".<sup>(4)</sup> فهو بذلك يرى أن للفعل  
المتصل بقدر الحرفية صدارة الجملة.

والجملة الفعلية في اللغة العربية لها ترتيب مُطَرَّد؛ إذ يتقدّم الفعل يليه الفاعل  
يليه إحدى متعلقات الجملة. لكن نظراً على هذا الترتيب ما يُغيّره، فيتقدّم على الفعل  
بعض معمولاته؛ فرتبة الفعل في الجملة للعربية غير محفوظة، فهي رتبة حرّة، وقد  
يعرض لهذه الرتبة للحرّة، أو غير المحفوظة ما يقيدها، ومن هذه المقيدات التي تُقيّد  
رتبة الفعل، وتجعله في صدر الجملة، ولا تسمح لأيّ معمول من معمولاته بالتقدّم  
عليه — (قد) الحرفية.

1. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 246.

2. الخصري: الحاشية 1: 246.

3. الصبيان: الحاشية 1: 339.

4. حسن: النحو الوافي 1: 52.



وصدارة الفعل المتصل بـ(قد) للحرية موضع خلاف، وحكم غير متفق عليه، إذ يرى محمد عبد الخالق عصيمة بأنه ليس لـ(قد) صدر الكلام، فيجوز أن يتقدم معمول ما بعدها عليها، وقد جاء تقديم معمول الفعل بعد (قد) عليها في قول عمرو ابن قنعلص: (1)

ألا يا بيت أهلك أوعدوني      كأنني كل ذنب قد جنيت

وقد تتبع هذا الشاهد، فوجدت روايته على هذا النحو: (2)

ألا يا بيت أهلك أوعدوني      كأنني كل ذنبهم جنيت.

وعلى هذه الرواية يخرج هذا البيت من الاستشهاد به على تقدم معمول الفعل المتصل بـ(قد) عليه، وحتى لو سلمنا أن أيدي النحاة لم تطل هذا الشاهد بالتغيير والتحريم، وأن معمول الفعل المتصل بـ(قد) تقدم عليه، فلا بد أن يكون هذا شاهداً واحداً معياراً لظاهرة موقعية تنتظم معظم تراكيب اللغة العربية، ولا يمكن إغفال حق الصدارة للفظ من ألفاظ العربية لمجرد ورود شاهد واحد يحالف نمطاً لغوياً مطرداً في تراكيب العربية، وأية ظاهرة لغوية متفشية في لغة من اللغات لا تغنم شواهد تحالف المعهود، وتخرج على المطرد من هذه الظاهرة، فمن الأخطاء التي وقع فيها علماء اللغة القدماء، اعتبار اللغة منطقية مطردة. هكذا اعتبر الإغريق لغتهم، ولكن اللغة وليدة للنفس والعاطفة، كما هي وليدة الفكر. (3)

1. عصيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2004م، دار الحديث، القاهرة،

(دط)، 2: 247

2. الطر: البعدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 3- 52.

3. فريضة، أنيس، نظريات في اللغة، 1981م، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص: 125.

وربما تكون (هل) بمعنى: (قد)، وذلك مع الفعل، نحو قولك: (هل قُمتَ) بمعنى: (قد قُمتَ)، ومنه قوله تعالى: "هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر" (1) قالوا معناه: (قد أتى عليه ذلك)، وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قول ريد الخيل: (2)  
سائل فوارس يزبوع بفتكتها أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم

وزعم بعضهم أن (هل) في الآية للتقرير، (3) وهذا مردود؛ لأنه لم يثبت في (هل) معنى التقرير، فيحمل هذا عليه، ولا يليق بالآية، بل اللائق بـ (هل) فيها أن تكون للتحقيق، فهي أشبه بـ (قد) الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من غيرها. (4) و (هل) هذه التي بمعنى: (قد) أمكن في الصدارة من (قد) نفسها، إذ لم ترد في الشواهد العربية إلا متصرفة، ولم يحتم حول ذلك خلاف.

### 2.3 الفعل المتصل بأحد حرفي الاستقبال: السين وسوف:

إن حرفي الاستقبال: السين وسوف من الحروف المختصة بالفعل المضارع، ويخلصانه للاستقبال، وينزلان منه منزلة للجزء، ولهذا لم يعمل فيهما مع اختصاصهما به. (5)

1. سورة الإنشال، آية: 1. / يرى المبرد أن معناه: قد أتى على الإنسان حين من الدهر. و (قد) تكون جحذاً، وتكون حيزاً. وهذا من الحيز: لأنك قد تقول: (فهل وعظمتك؟)، (فهل أعطيتك؟) تقرر به أنك قد أعطيتَه ووعظتَه والجحد أن تقول: (وهل بقدر واحد على مثل هذا؟) (معاني القرآن 3: 213)

2. انظر: المبرد: المقتضب 1: 44، ابن جني: الخصائص 2: 465، ابن الشجري: الأمالي 1: 163، ابن هشام: معاني اللبيب 2: 406، البغدادي (عبد القادر): خرافة الأنبياء 11: 261.
3. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 464 — 465.
4. انظر: سيدييه: الكتاب 3: 189، المبرد: المقتضب 1: 43 — 44، المالقي: رصف المباني ص: 470 — 471، ابن هشام: معاني اللبيب 2: 405 — 408.
5. انظر: المالقي: رصف المباني ص: 460، ابن هشام: معاني اللبيب 1: 158 — 159.

وذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على المضارع نحو: (سأفعل) أصلها (سؤف)، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها، والعلّة عند الكوفيين أنه لما كثر استعمال (سؤف) في كلامهم حذفوا منها (الواو) و(الفاء) تخفيفاً، والذي يدل على ذلك أنه قد صنع عن العرب أنهم قالوا: (سؤأفعل)، و(سؤأفعل)، و(سؤأفعل).<sup>(1)</sup> وإذا جار أن تُحذف (الواو) تارة و(الفاء) أخرى لكثرة الاستعمال جار أن يُجمع بينهما في الحذف.<sup>(2)</sup>

ويرى رمضان عبد التواب أن "سؤف" أقدم من السين، والسين جزء مُقْطَع منها، و(سؤف) من الكلمات القديمة في اللغات السامية الأخرى: كالآرامية فهي فيها: sawpa وهي اسم معناه فيها: الغاية، والنهاية. ثم أصبحت في العربية أداة تكل على الاستقبال في الأفعال، ثم بدلت تعاني قصاً لبعض أطرافها في الفترة التي سبقت نزول القرآن الكريم؛ فقد ورد أن العرب قالوا: (سؤأ يكون) و(سؤأ يكون) و(سؤأ يكون)؛ وعندما جاء القرآن الكريم سجل لنا إحدى صور التطور في (سؤف)، أو قل المرحلة الأخيرة منه، مع الأصل الذي كان لا يزال يعيش معه جنباً إلى جنب، كما روى لنا اللغويون صور التطور الأخرى التي لم يكتب لها ما كتب لغيرها من الحلود.<sup>(3)</sup>

ولم أجِد في كلام القدماء من النحاة ما يدل على أن للفعل المتصل بحرف الاستقبال صدرّة الجملة العربية، بل وجنتهم يضعون أمثلة تتقّم فيها معمولات الفعل المتصل بحرف الاستقبال عليه، مثل قول المبرد (285هـ): "كما تقول: (زيداً

1. انظر: ابن خالويه: الحميم بن أحمد (ت 370هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، (د.ت)، ت: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص: 121.
2. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 92، 2: 646.
3. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 140.

سأضرب<sup>(1)</sup>. فقدّم المفعول به (زيداً) على للفعل المتصل بحرف الاستقبال، ولو كان هذا مُمنّعاً لما أقدم عالم من علماء العربية الأوائل على مثل هذا للصنيع. وبصر<sup>(2)</sup> أبو حيان (745هـ) على أن 'حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله على أن فيه خلافاً شاذاً، وصاحبه محجوج بالسماع، قال النمر بن تولب<sup>(2)</sup>:

فلما رآته أمياً هان وجدها      وقالت: أبونا هكذا سوف يفعل

فـ (كهذا) منصوب بـ (يفعل) وهو بحرف الاستقبال<sup>(3)</sup>. أي (سوف يفعل هكذا). ومعظم ألفاظ الصدارة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لذا خرج الفعل المتصل بحرف الاستقبال من أن يكون له الصدارة الدائمة للتركيب العربية من وجهة نظر أبي حيان (745هـ).

وفي كلام أبي حيان (745هـ) ما يشير إلى أن هناك خلافاً في تقدّم معمول الفعل المتصل بحرف الاستقبال عليه، ويصفه بأنه شاذ، ومدفوع بالسماع، ويذكر شاهداً على ذلك قول النمر بن تولب السابق.

ومن الشواهد على مثل هذا التقديم ما جاء في القرآن الكريم من التقديم في قوله تعالى: "وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ مُتَخَلِّفُونَ"<sup>(4)</sup> فقد تقدّم متعلّق للفعل المتصل بحرف الاستقبال (من بعد عليهم) عليه.

ومع إجماع النحاة على جواز تقدّم معمول الفعل المتصل بحرف الاستقبال، نجد للسهيلي (581هـ) يحالف ذلك، ويرى أنه "لا يستقيم تقديم الطرف على الفعل في المستقبل من أجل المسين أو (سوف)، لا نقل: (غدأ سيقوم زيد)؛ لوجوه منها:

1 المبرد: المقتضب 2: 8.

2 انظر: ديوان النمر بن تولب العكلي ص 102. / جاءت روايته في الديوان. (فلما رآته أمياً هان وجدها....).

3. أبو حيان: البحر المحيط 6: 194.

4. سورة الروم، آية. 3.

أن السين تنبئ عن معنى الاستئناف، والاستقبال للفعل، وإنما يكون مستقبلًا بالإصافة إلى ما قبله، فإن كان قبله طرف أخرجته (السين) عن الوقوع في الظرف، فبقي للظرف لا عامل فيه، فبطل للكلام؛ فإذا قلت: (سيقوم زيد غدًا)، قلت (السين) على أن الفعل مستقبل بالإصافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلم، ودل لفظ (غدًا) على استقبال اليوم فتطابقًا، وصار ظرفاً له.

ووجه ثان مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو أن (السين) و(سوف) من حروف المعاني الداخلة على الجمل. ومعناها في نفس المتكلم، وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر للكلام كحروف الاستفهام، والنفي، والتمني، وغير ذلك. ولذلك فُجِح: (ريداً سأصرب) و(زيد سيقوم)<sup>(1)</sup>.

قال السهيلي (581هـ) يرى في حرف الاستقبال المتصل بالفعل مقيداً له، ولعنصر الجملة الأخرى، فيجعل الفعل في صدر الجملة، وكأنه بهذا يجعل الجملة الفعلية أكثر نمطية، وأقرب إلى الترتيب المعهود الذي تسلكه من تقديم للفعل يليه للفاعل يليه متعلقات الجملة.

وأرى أن الأغلب عند استعمال الفعل المتصل بحرف الاستقبال ألا يتقدم عليه شيء من الجملة التي هو أحد عناصرها، وقلت: (الأغلب) معتقداً أن القوانين اللغوية ليس لها صفة الحتمية، بحيث يحكم حكماً قطعياً على صدارة الفعل المتصل بحرف الاستقبال "ومعنى ذلك أنه ليس هنا (صواب مطلق) في طريقة نحوية معينة، ولكن هناك طريقة أصح، أو أفضل من طرق أخرى، وهذه الحقيقة يؤكدتها (نشومسكي) تأكيداً قوياً في كل كتاباته"<sup>(2)</sup>.

لذلك أرى أن تقديم معمول الفعل للمتصل بحرف الاستقبال ليس خطأ نحوياً، بل أرى أن هذه الطريقة النحوية مقبولة، ولكن الأصح ألا يتقدم هذا المعمول على

1 السهيلي: نتائج الفكر ص 121 - 122.

2. الراجحي: عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، 1986م، دار النهضة العربية، بيروت، (دط)، ص: 128.

فعله، فقد تَتَّبَعَتُ الأفعال المتصلة بالسين وسوف في القرآن الكريم، فوجدتها كثيراً ما تأتي صدر جمل مستقلة نحو قوله تعالى: "مَلْأَصْرَفُ عَنِ آيَاتِي الَّذِينَ يَنْكَرُونَ فِي الْأَرْضِ بِخَيْرِ الْحَقِّ".<sup>(1)</sup>

وجاءت الجملة المصدرة بالسين و(سوف) خبراً للمبتدأ في نحو قوله تعالى: "وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ"<sup>(2)</sup> كذلك لقترن جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ بالسين و(سوف) في آيات كثيرة، نحو قوله تعالى: "وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْنَا وَظَلَمًا فَسَوْفَ نَصْلِيهِ نَارًا"<sup>(3)</sup> وجاءت الجملة المصدرة بالسين و(سوف) مفعولاً للقول في نحو قوله تعالى: "قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ نَكَرًا"<sup>(4)</sup> وهذه جمل مستقلة بحسب أصلها تتصنرها الأفعال المتصلة بالسين و(سوف)، ولم يتقدم معمول الفعل المتصل بالسين و(سوف) على عامله في القرآن الكريم إلا في قوله تعالى: "وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سِيغْلِبُونُ"<sup>(5)</sup>.

### 3.3 الفعل المتصل بإحدى نوني التوكيد:

نونا التوكيد في اللغة العربية الحفيفة والثقيلة هما أصلان عدد البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناها التوكيد، وقال الخليل (170هـ): التوكيد بالثقيلة أبلغ، ويحتصان بالفعل، ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً، وأما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما، وإن كان مستقبلاً أكد بهما.<sup>(6)</sup>

1. سورة الأعراف، آية: 146.

2. سورة الأعراف، آية: 182.

3. سورة النساء، آية: 114.

4. سورة الكهف، آية: 83.

5. سورة الروم، آية: 3.

6. الطبري، ابن هشام: معنى اللبيب 2: 391 — 392.

ويرى عبد الصبور شاهين أن "أسلوب تأكيد الفعل بالنون المُشدَّدة هو نمط حاص بالعربية، لم تعرفه أية لغة من اللغات السامية الموجودة، وإن عرف بعضها أنماطاً أخرى".<sup>(1)</sup>

واللغة العربية في تأكيدها للجملة الفعلية تتخذ عدة طرق منها: دخول بعض السوابق على الفعل كالحرف (قد) أو اللام مع (قد)، وكذلك وصل بعض اللواحق بالفعل كتور التوكيد للثقلة والخفيفة.<sup>(2)</sup>

وأساليب التوكيد في اللغة العربية تضافي نوعاً من الجمود على حركة عناصر الجمل؛ ومثال ذلك صدارة الفعل المتصل بـ(قد) الحرة التي تفيد التحقيق والتوكيد للجملة العربية بحيث لا ينقُص شيء من عناصرها عليه، وكذلك ما اتفق عليه النحاة من عدم جواز تقديم أخبار النواسخ المتصلة ببعض أحرف الجر الزائدة؛ مثل: (الباء ومن) وهذه الأحرف الزائدة تفيد التوكيد، فهي بمثابة تكرار للجملة مرة ثانية، وكذلك صدارة (إن) للتوكيد للجملة الاسمية، وغير ذلك من عناصر التوكيد.

وقد أوجب الأسترلابادي (686هـ) تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد مُشدَّدة، أو مُحَقَّقة، فلا يقال: (زيداً أصرين)، ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل ذليلاً في طاهر الأمر على أن الفعل غير مهم، وإلا لم يؤخر عن مرتبته، أي: الصدر، وتوكيد الفعل مؤدس بكونه مهماً؛ فيتأخران في الطاهر.<sup>(3)</sup> ونصر الصبيان (1206هـ) على أن "الفعل المؤكَّد بالنون لا ينقُص معموله عليه".<sup>(4)</sup> ويُعلَّل ذلك بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتماماً به؛ فينقُص.<sup>(5)</sup> وكذلك يرى

1. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للنسبة العربية رؤية جديدة في الصرف العربي،

1977م، مؤسسة الرسالة، بيروت، (دخ)، ص: 96.

2. انظر: كشك: من وظائف الصوت اللغوي ص. 49.

3. الأسترلابادي: شرح الكافية 1: 304.

4. الصبيل: الحاشية 1: 100.

5. الصبيان: الحاشية 1: 100.

عباس حسن أن "كل فعل أمر أو مضارع اتصلت بآخره نون التوكيد، فإنه يمتنع أن يتقدم عليه شيء من معمولاته إلا للضرورة؛ لأنَّ تقدُّم هذا المعمول يُخرجه من حيز التوكيد، فيتنافى مع المراد من تأكيده".<sup>(1)</sup>

فهم يرون أنَّ العربية في أساليبها المختلفة تقدِّم العصر المُهم، وتؤكد للفعل كما يرون مؤنر بكونه مهماً؛ لذلك يجب تقديمه، وهذا ما يؤكد سيويوه (180هـ) بقوله: "إنَّما يتقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى".<sup>(2)</sup> ويرى فؤاد التترى أنَّ الجملة العربية "يتبع في ترتيبها نظام عقلي خاص يقوم على تقديم الأهم على ما هو دونه في الأهمية؛ لاستجلاب الصورة الذهنية التي تعكسها بشكل يتلاءم ومقتضى الحال".<sup>(3)</sup>

ويرى عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أنه لا يكفي أن يقال قُدِّم للعناية والاهتمام ولتخيُّلهم تلك قد صغُرَ أمر (التقديم والتأخير) في نفوسهم، وهوتوا الخطب فيه حتى إنَّك لترى أكثرهم يرى تتبُّعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم تر ظناً لرزى على صاحبه من هذا وشبهه".<sup>(4)</sup>

ويرفض إبراهيم أنيس القول بالتقديم والتأخير؛ للاهتمام والعناية وغير ذلك من المعاني حيث يقول: "لا معنى لأنَّ نفعنا مع البلاغيين، حين يعرفون تقدُّم المسند إليه إلى أمور تلمسوها من شواهد مُعَيَّنة، كالتمكُّن في ذهن السامع، والتعجل بالمسارعة أو المساءة، والاستلذاذ، والتعظيم، والتحقيق، ومن الغريب أنَّهم يجعلون هذه الأسباب نصبها أو معظمها داعياً من دواعي تقدُّم المسند أيضاً، ودراستهم هذا لا

1. حسن: النحو الوافي 1: 80.

2. سيويوه: الكتاب 1: 34.

3. التترى: في أصول اللغة والنحو ص 212.

4. الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز، 2004م، ت: محمود

محمد شاكر، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط5، ص: 108.



تعدو أن تكون نقداً أدبياً لأمتة معينة تصوّروا فيها تلك الأمور التي أشاروا إليها<sup>(1)</sup>.

ولم يقتصر القول بالتقديم والتأخير من أجل هذه المعاني على البلاغيين فقط، بل نجد مثل ذلك عند النحاة، وإن كان النحاة يُعلّلون التقديم والتأخير لأجل هذه المعاني وغيرها في الأساليب القياسية للمطردة، وليس في الأمثلة المحدودة للمعينة، وللقول بصدارة الفعل المؤكد بالنون لكونه مهماً مثال على ذلك.

ليس من اليسير تعليل صدارة الفعل للمُتَّصِلِ بنون التوكيد أو حصره في دائرة العناية والاهتمام، بل ليس من الهين أن يقال لم اتخذت اللغة العربية هذا المسلك من الترتيب وذلك؛ لأنّ ترتيب الكلمات في كل لغة ليس إلا وليد تطور طويل المدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة على هذه اللغة، ومن الصعب الوقوف على كل الظروف اللغوية أو الاجتماعية التي ساهمت في مثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما نألفه ونعده في كل لغة<sup>(2)</sup>.

وقد ورد في اللغة العربية شواهد عدة نقّم فيها معمول للفعل المُتَّصِلِ بنون التوكيد، ومن هذه الشواهد للمثل العربي: «يَعْنِي مَا أُرِيْنُكَ»<sup>(3)</sup> حيث نقّم شبه الجملة (يَعْنِي) على مُتَّعَلِّقِ الفعل المُتَّصِلِ بنون التوكيد (أُرِيْنُكَ). وكذلك قول امرئ القيس<sup>(4)</sup>:

قالت فطيمة حلّ شعرك منحة  
أفبعت كذبة تمدحن قبيلاً

1 أنيس: من أسرار اللغة ص: 259.

2 أنيس، من أسرار اللغة ص: 252.

3 الميداني - أحمد بن محمد النيسابوري (ت: 518هـ)، مجمع الأمثال، 1987م، ت: نعيم حسن ررور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 143.

4 انظر: نيسولي امرئ القيس ص: 358، سيبويه، الكتاب 3: 514، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 384.

حيث يرى عبد القادر البغدادي (1093هـ) أن " (بعد) ظرف يتعلّق بـ (تمدح) محذوفاً لا بـ (تمدح)؛ لأنّ المؤكّد بالدور لا يتقدّم معموله عليه، وقيل إذا كان ظرفاً يجوز، وقد علّق به العيني (855هـ).<sup>(1)</sup> وقوله بأنّ: " (بعد) ظرف يتعلّق بـ (تمدح) محذوفاً لا يستقيم؛ لأنّ التقدير يجب أن يكون متوافقاً مع ما يمكن أن تُنتج القواعد اللغوية من أساليب.<sup>(2)</sup> ولا داعي لتقدير فعل محذوف يُفسّره للفعل المذكور؛ لما في ذلك من تهافت بلاغي.<sup>(3)</sup> ولا بأس بإجازة تقديم شبه الجملة في لغة الشعر، وحجّة ذلك ورود أمثلة متعدّدة تكفي للقياس عليه. وهذا ما يرتصيه الصّبيان (1206هـ) بقوله: "وينبغي حمل امتناع التّقدّم — إن سلم — على حالة الاختيار دون الضرورة".<sup>(4)</sup>

ومن الشواهد أيضاً على تقديم شبه الجملة على الفعل المتّصل بدور التوكيد في لغة الشعر قول الكميت بن ثعلبة:<sup>(5)</sup>

فمنهما نشأ منه فزارة تُعطكم      ومهما نشأ منه فزارة تمنعا

حيث تقدم شبه الجملة (منه) الثاني على متعلّقه (تمنعا) المتّصل بدور التوكيد للحفيضة المنقلبة ألفاً، ويجوز أن يتعلّق به بناء على أنّه يتوسّع في الظروف ما لا يتوسّع في غيرها.<sup>(6)</sup>

وعلى هذا تكون نون التوكيد بمثابة مقبّد لرتبة الفعل، فتجعله في صدر الجملة العربية محافظة بذلك على الترتيب النمطي للجملة الفعلية، وما ورد من

1. البغدادي (عبد القادر): 11، 384.

2. انظر: عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص: 86.

3. حسن: النحو الوافي 1: 104.

4. الصّبيان: الحاشية 1: 100.

5. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 515، البغدادي (عبد القادر)، خزانة الأدب 11: 390، الشنقيطي:

الدرر النواع 5: 165.

6. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 394.

تقديم كان في لغة الشعر، ولم يَنَقُصْ في لغة الشعر سوى شبه الجملة؛ لما يمتاز به من حرية التحويل الموصعي.

### 4.3 الفعل المتصل بـ(ما) الكافة:

إن الأفعال التي تتصل بـ(ما) للكافة في اللغة العربية ثلاثة، هي: (قُلْ) و(كثُرْ) و(طالْ). فـ(قُلْ) تدل على القلة، و(كثُرْ) و(طالْ) يدلان على الكثرة، ولا يَنَحُلْنَ حينئذٍ إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها، وقد زعم بعض النحاة أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة، ولا يعنينا هذا الخلاف بقدر ما يعنينا رصد الظواهر الموقعية لهذه العناصر.<sup>(1)</sup>

وقد نصَّ ابن يعيش (643هـ) على أن "قُلْما" لما كُفِتْ بـ(ما)، ودخلت على الفعل في (قُلْما بفعل)، وأجري بغيره، وغلب ذلك فيه، ضارع الحرب، فلم يقتصر الفاعل كما لا يقتصر الحرف، ولذلك لا يقع إلا صدراً، ولا يكون مبدئاً على شيء، فأما (كثُرما يقولن ذلك)، قُلْما كان خالفه أجري مجراه.<sup>(2)</sup> وابن يعيش (643هـ) في هذا يقرر أن سلوك (قُلْما) في التركيب العربية من حيث صدارة الجملة يشبه سلوك عناصر النفي، وهذا ما نصَّ عليه ابن السراج (316هـ) من قبله في حديثه عن الفعل الماضي (قُلْ) بأنه "وصعته العرب موضع (ما)؛ لأنه أقرب شيء إلى المنفي للقليل كما أن أبعد شيء منه الكثير".<sup>(3)</sup> وكذلك يقرر ابن يعيش (643هـ) أن (كثُرما) له صدر للجملة، فهو يجري مجرى (قُلْما) من الناحية الموصعية، وإن خالفه من الناحية الدلالية.

وابن هشام (761هـ) في حديثه عن (قُلْ) و(كثُرْ) و(طالْ)، واتصالها بـ(ما)، وكفها عن العمل يرى أن "علة ذلك شبهة بـ(رُبْ)".<sup>(4)</sup> ويرى الدسوقي (1230هـ)

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 115، ابن هشام: المغني 1: 336.

2. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 170.

3. ابن السراج: الأصول 2: 168.

4. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 336.

في حاشيته على المغني أن هذا الشبه يكمن في "الدلالة على القلة أو الكثرة، والتصدير أول الكلام".<sup>(1)</sup> فكما أن (رُبُّ) لها الصدارة في الجملة العربية، كذلك هذه الأفعال لها صدارة الجملة العربية.

وقد ورد عن العرب أسلوب سماعي يلزم فيه (أقلُّ) صدارة الجملة، فلا يتقدّم عليه شيء من معمولاته، وهذا الأسلوب هو قولهم: (أقلُّ رجلٍ يقول ذلك...)، وقد نصّ ابن السراج (316هـ) على أن (أقلُّ رجلٍ) أخزوه مجرى (قلُّ رجلٍ)، فلا تدخل عليه العوامل، وجعلت (أقلُّ) مبتدأة صدرًا إذا جعلت تنوب عن النفي، كما أن النفي صدر، فلا يبنون (أقلُّ) على شيء، فتقول: (أقلُّ رجلٍ يقول ذلك)، ولا تقول: (ليت أقلُّ رجلٍ يقول ذلك)، ولا (لعلُّ) ولا (إنُّ).<sup>(2)</sup>

ويُعَلَّلُ النحاة سبب عدم جواز دخول (ليت) و(لعلُّ) و(إنُّ) على (أقلُّ) أن هذه العناصر لها الصدارة في الجملة العربية، ومنعوا ذلك؛ لكيلا يجتمع شيان لكلٍّ منهما الصدارة، فيقع بينهما التعارض، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر، هذا ما يقوله النحاة، ولكن السبب الحقيقي هو عدم استعمال العرب الفصحاء للأسلوب المشتمل على أداتين لهما الصدارة.<sup>(3)</sup>

ويظهر من قول ابن السراج (316هـ) أن (قلُّ) أيضاً له صدر الكلام، وإن لم تتصل به (ما).

- 
1. النّموقي: مصطفى محمد عرفة (ت: 1230هـ)، حاشية النّموقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2000م، ت: عيد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2: 228.
  2. ابن السراج، الأصول 2: 168.
  3. حسن، النحو الوافي 1: 571.

### 5.3 الفعل الجامد:

مصطلح الجمود من المصطلحات التي اكتتفها الغموص في النحو العربي سواء من الجانب النظري لم الجانب التطبيقي، وليس أدل على ذلك من النظر في تعريفهم له، فقد عرّف سيبويه (180هـ) الفعل الجامد بأنه "ما وُضع موضعاً واحداً".<sup>(1)</sup> وتبعه في ذلك ابن السراج (316هـ) حيث قال: "اعلم أن كل فعل لازم بناءً واحداً، فهو غير متصرف، وقد ذكرت أن التصرف أن يقال فيه: فعل يفعل، ويدخله تصاريف الفعل، وغير المتصرف ما لم يكن كذلك".<sup>(2)</sup>

فالفعل الجامد عند سيبويه (180هـ) وابن السراج (316هـ) هو ما لم يؤخذ من مادته غيره من الصيغ.

في حين يرى المبرد (285هـ) أن كل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخله من المعنى أكثر من ذلك".<sup>(3)</sup>

والمبرد (285هـ) في حديثه عن المعنى لا يقصد المعنى المعجمي للفعل، وإنما يقصد المعنى الدلالي للسياق، وبناء على ذلك، فإن التصرف الذي يتحدث عنه هو تصرف في السياق بأكمله، وليس تصرفاً في صيغة الفعل التي تثبت في هذا السياق على هيئة واحدة بحكم جمود السياق، لا جمود الصيغ.

فالجمود الذي يتحدث عنه سيبويه (180هـ) وابن السراج (316هـ) هو جمود المفردات، أما الجمود الذي يتحدث عنه المبرد (285هـ)، فهو جمود التراكيب والأساليب الذي يشمل المبنى والمعنى.

والمُحَنِّين رأي آخر في تعريف الجامد، فهو عند عبد الصبور شاهين "ما يؤخذ من مادته على غير قياس، فلو نظرنا في مادة (ل، ي، س)، فقد أخذ منها

1. سيبويه: الكتاب 1: 46

2 ابن السراج: الأصول 1: 98

3 المبرد: المقتضب 4: 175.

للفعل (ليس) على غير قياس؛ لأنَّ قياس الفعل الماضي أنْ تتحرك عينه من ناحية، وأنْ يكون له مضارع وأمر من ناحية أخرى، وهو ما لم يتحقق ههنا أخذ من هذه المادة، فهو إذن كلمة جامدة أخذت من مادة غير مُخصَّبة<sup>(1)</sup>.

والأفعال التي لها الصُّدرة في هذا الباب إمَّا أنْ تكون اكتسبت للصُّدرة من طريق السميَّة؛ بسبب جمود أساليبها، وإمَّا أنْ تكون أفعالاً جامدة الصيغ، وليس لجمود الصيغ دور في صدارتها للتراكيب سوى أنْ العرب نطقت بها هكذا، وهي على النحو الآتي:

### 1.5.3 (ليس):

للحاة في (ليس) مذاهب عدة، فمبهم من عدّها فعلاً ناقصاً لا يتصرف، تُلزم رفع الاسم ونصب الخبر. وزعم ابن السراح (316هـ) أنها حرف بمنزلة (ما) دلّ على نفي الحال. وتُرد (ليس) للنفي العام المُستغرق به للجنس، وهو ممَّا يُغفل عنه،<sup>(2)</sup> ومنهم من عدّها حرف عطف، ومنهم من عدّها من أدوات الاستثناء. وقد سُمِّعت بضمّ اللام (لُسْتُ).<sup>(3)</sup>

ونصر سيويو (180هـ) على أنْ (ليس) "وُضِعَتْ موضعاً واحداً، ومن ثمّ لم تصرف تصرف الفعل".<sup>(4)</sup> ويعني بهذا أنها جامدة لا تتصرف؛ ذلك أنها تُلزم صورة واحدة، فلا يوجد من مادتها فعل مضارع، أو أمر، أو غير ذلك من المُستقَات الأخرى، وعلى ذلك تكون (ليس) كلمة جامدة أخذت من مادة غير مُخصَّبة.

1. شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 107.

2. انظر: ابن مالك: ثوابد التصحيح والتصحيح ص: 141.

3. انظر ابن هشام: مغني اللبيب 1: 323 - 326.

4. سيويو: الكتاب 1، 46.

وتُعدُّ (ليس) في الأساليب العربية عنصر نفي يقوم بتحويل معنى الإيجاب والقبول إلى ما يناقضه، وهي بذلك تنصّتر الجملة العربية، فلا يتقدّم عليها اسمها إجماعاً. أمّا خبرها فقد ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديمه عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد (285هـ) من البصريين، وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه (180هـ)، وليس بصحيح، والصحيح أنّه ليس له في ذلك نصّ. وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها<sup>(1)</sup>.

ولا يصحّ من البصريين مثل هذا القياس المنطقي الذي لا يقوم على تتبع الطاهرة للعوية، ووصفها كما هي لذاتها. فالظواهر الموقعية لـ(ليس) تختلف عن الظواهر الموقعية لـ(كان). ولا يكون القياس وصفاً إلا إذا كان بين تركيب وتركيب آخر مناظر له في اللغة العربية.

وحجّة الكوفيين في منع تقديم خبر (ليس) عليها أنّ (ليس) فعل غير متصرف، والفعل إنّما يتصرف عملاً إذا كان متصرفاً في نفسه. فأمّا إذا كان غير متصرف في نفسه، فينبغي ألا يتصرف عملاً، فلماذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه<sup>(2)</sup>.

ويرى تمام حسّان أنّه في مثل هذه المقولات يدخل المنطق فحذار من الخلط بين النحو والمنطق<sup>(3)</sup>. وتعميق البحث في أيّ ظاهرة من الظواهر اللغوية يتمّ بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي، والمقولات الفلسفية<sup>(4)</sup>.

لذا نجد عالماً من علماء العربية مثل أبي حيان (745هـ) لا يفتن بمثل هذه المقولات الفلسفية، وكأنّه يرى أنّ الركون إلى مثلها معاً يسيء إلى لغة العرب،

1. الأتباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 160.

2. المصدر نفسه 1: 161.

3. حسّان: تلمّام، مناهج البحث في اللغة، 1990م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ط.)، ص: 195.

4. أنظر: حجازي: مدخل إلى علم اللغة ص: 67.

وأنه يجب على عالم اللغة إذا أراد تقرير أي حقيقة من الحقائق اللغوية استقراء كلام العرب في مظهره، ويظهر ذلك المنهج الذي يعتقه في قوله: "وقد تتبعت جملة من دواوين العرب، فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها".<sup>(1)</sup>

ولو أن المتأخرين من النحاة للكوفيين اكتفوا بما قاله أبو حيان (745هـ)، وكذلك ما نصه عليه ابن عقيل (769هـ): بأنه لم يرد من لسان العرب تقدم خبر (ليس) عليها.<sup>(2)</sup> لكان ذلك أقوى لموقفهم، وأقرب إلى المنهج العلمي في دراسة الظواهر اللغوية.

وحجة البصريين أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح، ومنه قوله تعالى: "ألا يوم يأتيهم لنفس مصروفاً عنهم".<sup>(3)</sup> ووجه الدليل في هذه الآية أنه قُدم معمول خبر (ليس) على (ليس). فإن قوله تعالى: (يوم يأتيهم) يتعلق بـ (مصروف)، وقد قُدمه على (ليس) ولو لم يجر تقديم خبر (ليس) على (ليس)، وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.<sup>(4)</sup>

ومفسلة البصريين: (إن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل) مقولة فلسفية منطقية أثبت النحاة أنفسهم عدم نقتها، حيث أجازوا تقديم معمول خبر (إن) على اسمها نور الخبر.<sup>(5)</sup>

---

1 أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 5: 206.

2 ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 258.

3 سورة هود، آية: 8. / يرى الزجاج أن (يوم يأتيهم) منصوب بمصروف، المعنى: ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم. (معاني القرآن وإعرابه 3: 40)

4 الأنباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 162

5 النظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 258 (حاشية المحقق)، الخضري: الحاشية 1: 252.



ولعل هذه المقولات للفلسفة المنطقية التي تتوالى علينا في هذه المسألة من قبيل "الأخطاء العامة التي وقع فيها للعالم القديم للذي أقحم الفلسفة والمنطق والذين في العلوم اللغوية"،<sup>(1)</sup> وليس لمثل هذه المقولات ما يؤيدها من الأداء اللغوي.

ويرى الكوهيون أن استدلال البصريين بهذه الآية "لا حجة لهم فيه؛ لأننا لا نسلم أن (يوم) متعلق بـ(مصرف)، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع، وإنما بني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل. وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى: (لننصرن مصروفاً عنهم). وتقديره: يلزمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: (ولئن أحرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يخبئنه)".<sup>(2)</sup>

ويرى خالد الأزهرى (905هـ) أنه "على تقدير تسليمه — تقديم معمول خبر (ليس) عليها — يجاب بأن المعمول ظرف، فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره".<sup>(3)</sup> ويورد النحاة شاهداً آخر مجهول القائل هو:<sup>(4)</sup>

فَيَأْتِي فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَكَنتُ أَيْباً فِي الْخَفَا لَمَنْتُ أُنْقِمُ

فإن قوله (في الخفا) متعلق بـ(أنقِم)، وتقديم المعمول يؤذن بجوار تقديم العامل. والرد عليهم في هذا يشبه الرد عليهم في الشاهد السابق من تقدير عامل آخر يتعلق به شبه الجملة، لو أن شبه الجملة تقدم؛ لأنه يتسع فيه، أو غير ذلك من الردود.

وبعد إيراد هذين الشاهدين وإحراجهما من حيز الاستشهاد بهما على جوار تقديم شيء من جملة (ليس) عليها، وأن ما جاء به نحاة البصرة من قبيل افتراض قسولب لعوية لا مثيل لها في لغة العرب محاولين بذلك لي أصاق التراكيب العربية

1. فريحة: نظريات في اللغة ص: 116.

2. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 163.

3. الأزهرى: خالد بن عبد الله (ت: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، 2000م، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 245.

4. انظر: أبو حيل (الأندلسي): للبحر المحيط 5: 206.

العصيدة، ووضعها في مثل هذه القوالب التي لا تتأخرها، وذلك "يقودنا إلى البحث في غير ظواهر اللغة، ويصرفنا عن طواهرها، بل يصرفنا إلى وضع القواعد النحوية لتلك الظواهر المفترضة".<sup>(1)</sup>

بعد هذا كله يتبين أن (ليس) عنصر نفي يتصدر الجملة العربية، وقد نص نحاة العربية على أن "النفي له صكر للكلام".<sup>(2)</sup>

### 2.5.3 أفعال المقاربة:

أفعال المقاربة هي: ما وصفت لنحو الخبر رجاء، أو حصولاً، أو أخذاً فيه. وهي: (كاد)، (كرب)، (أوشك)، (هلهل)، (لوى)، (لم)، لمقاربة الفعل. و(جعل)، و(طقق)، و(أخذ)، و(علق)، و(أنشأ)، و(هب). للشروع فيه. و(عسى)، و(أخلوق)، و(حرى). لترجيئه. ويعمل عمل (كان) إلا أن خبره يجب كونه جملة، وشذ مجيئه مفرداً بعد (كاد) و(عسى)، وشرط الجملة أن تكون فعلية، وشذ مجيء الاسمية بعد (جعل)، وشرط الفعل أن يكون مصارعاً مقروناً بـ(أن) إن كان للفعل (حرى) و(أخلوق)، وأن يكون مجرداً منها إن كان الفعل دالاً على الشروع، والغالب في خبر (عسى) و(أوشك) الاقتران بها، وعدم الاقتران في (كاد) و(كرب). وتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.<sup>(3)</sup>

وينص ابن عقيل (769هـ) على أن "أفعال هذا الباب لا تنصرف، إلا (كاد) و(أوشك)، فإنه قد استعمل منها المضارع".<sup>(4)</sup> ويرى ابن هشام (761هـ) أن "هذه

1. عميرة: خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في مهبج وصف في التحليل اللغوي، (دست)، جامعة اليرموك، إربد، (د.ط)، ص: 64.

2. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 17، 1: 159

3. انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 299 - 310، الأسترابادي: شرح الكافية 4. 206، ابن هشام: جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، لومح المسالك إلى ألعية ابن مالك، 2003م، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1: 271 - 278.

4 ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 310.

الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي: (كاد) و(أوشك) و(طفق) و(جعل)، واستعمل اسم الفاعل لثلاثة: (كاد) و(كرب) و(لوشك)<sup>(1)</sup>.

ويرى السيوطي (911هـ) أن "أفعال هذا الباب جامدة لا تنصرف ملازمة للفظ الماضي"<sup>(2)</sup>.

وهنا نجد أن النحاة اختلفوا في عدد الأفعال المتصرفة في هذا الباب، لكنهم يجمعون على أن معظمها أفعال جامدة تلازم صيغة الماضي، والنحاة لا يحكمون على أي صيغة من صيغ العربية بالجمود إلا إذا ثبت أن العرب لم يستعملوا غيرها من الصيغ القياسية، والناظر في كتب النحاة والمعاجم العربية يجد أن مواد الأفعال فيها متصرفة، حتى تلك التي أجمع للنحاة على جمودها مثل مادة (ل، ي، س) فإن أصلها: لاس يليس<sup>(3)</sup> وإن كان هذا الأصل مهجور الاستعمال، فقد يعاد استعماله من جديد، فالألفاظ تحيا على لسان متكلميها.

ويرى الأسترابادي (686هـ) أن كون أفعال المقاربة فروعاً لـ(كان)، ومحمولة عليها لم ينتقم أخبارها عليها، كما كان ينتقم خبر (كان) عليه<sup>(4)</sup> ويرى السيوطي (911هـ) أنه "لا ينتقم الخبر في هذا الباب على الفعل. فلا يقال: (أن يقوم غمسي ريذ) اتفاقاً. قال ابن مالك (672هـ): والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قُضت لاردادت محالفتها الأصل. وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة لا تنصرف، فلها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تنتقم أخبارها لتفضلها (كان) وأخواتها"<sup>(5)</sup>.

1. ابن هشام: أوضح المسالك 1: 285 - 287.

2. السيوطي: همع الهوامع 1: 413.

3. انظر: الميرد: المقتضب 1. 246، ابن منظور: لسان العرب 13: 264 - 266.

4. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 217.

5. السيوطي: همع الهوامع 1. 420.

والقول بأن أفعال للمقاربة فروع لـ (كان) وأخواتها، وأن (كان) أصل لها، وأن (الأصل) يتقدم خبره عليه بخلاف (الفرع)، وما كان هذا الاتساع في التقديم (الأصل) لأنه (أصل)، بل إن قضية الأصلية والفرعية إجمالاً في النحو العربي كما يرى اللوصفيون — بحث ميتافيزيقي لا يعتمد على مبدأ علمي سليم.<sup>(1)</sup>

والقول بأن أفعال هذا الباب ضعيفة، لعدم تصرفها؛ لذا لا تتقدم أخبارها عليها — من تأثير نظرية العامل على النحو العربي، فتعميق البحث اللغوي يتم بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي في نظرية العامل.<sup>(2)</sup> ومن هذه الأدوات دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة.

وعلى هذا، فسين عدم تقدم أخبار هذه الأفعال ليس له علاقة بالأصلية والفرعية، وليس له علاقة بالنصرف والجمود، وإنما جرت اللغة العربية في ترتيب عناصرها في هذا الباب وفقاً لهذا المملاك الذي لا يُعلل.

ولم أقف على شاهد نحوي تتقدم فيه أسماء أفعال المقاربة عليها إلا أنني وجدت للسحابة يضعون أمثلة تتقدم فيها الأسماء على أفعال المقاربة، وإن كانوا يبرعمون أن إعرابها مبتدأ، وأن أسماء أفعال المقاربة ضمير مستتر يعود على الاسم المتقدم. هذا على لغة تميم. أما على لغة الحجاز، فلا يوجد ضمير مستتر بل ينظر إلى أفعال المقاربة على أنها أفعال تامة مرفوعة: المصدر المؤول من (أن) وما تكمل عليه.

فنقول على لغة تميم: (هَذَا عَسَى أَنْ تَقُومَ)، و (الزَيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا)، و (الرَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا)، ونقول على لغة الحجاز: (هَذَا عَسَى أَنْ تَقُومَ)، و (الرَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا)، و (الرَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا).<sup>(3)</sup>

1. انظر: الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث ص: 144.

2. انظر: حجازي: مدخل إلى علم اللغة ص: 67.

3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 382، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 315.

ولعلّ للعرب لم يصدر عنها مثل هذه التراكيب التي يُمثلها النحاة، وهي إلى التمارين العقلية أقرب منها إلى الأداءات الاستعمالية، فقد تتبعنا الشواهد النحوية الواردة في باب أفعال المقاربة في كتب النحو، فلم أَعثر على شاهد نَتَقَدِّم فيه الأسماء على أفعال المقاربة، وكذلك نَتَبَّعُ أفعال المقاربة في القرآن الكريم، فلم أجدّها إلا في صدر جملتها حتى تلك التي جاءت منها تامة، نحو: (عسى). وعلى هذا يَتَبَيَّنُ أَنَّ أفعال المقاربة لها الصدارة في الجملة العربية، فلا يَنَقُصُ عليها شيء من معمولاتها.

### 3.5.3 (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما من أفعال المدح والذم:

في اللغة العربية ألفاظ وأساليب تدلّ على المدح أو الذم. بعضها يؤدي هذه الدلالة صراحة، لأنه وضع لها من أول الأمر نصاً. نحو قولك: أمدح، أنتي، أذم، أَسْتَقْبِحُ...، ومن هذا النوع للصريح أيضاً (نعم) و(بئس)، وما جرى مجراهما من أفعال المدح والذم. وبعض هذه الأساليب لا يدلّ على المدح أو الذم إلا بقرينة سياقية، وهي أساليب كثيرة في مقدماتها: أساليب للنفي، والاستفهام، والتعجب، والتفضيل، ونحوها، فهذه أساليب قد نَصَمُ إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم بقرينة حالية أو مقالية.<sup>(1)</sup>

لن (نعم) و(بئس) فعلا ماضيان — على الأرجح — موضوعان للمدح أو الذم، فـ(نعم) للمدح للعام، و(بئس) للذم للعام، ومباهما على (فعل) هي الأصل، وفي كل واحد منهما أربع لغات: فَعِلَ، فَعِلَ، وفَعِلَ، وفَعِلَ. ويلزم باب (نعم) و(بئس) بـ(بئس) شينين: أحدهما: الاسم الذي يُستحق به المدح أو الذم. والآخر: الممدوح والمنموم، ويطلق عليه المخصوص بالمدح أو الذم.<sup>(2)</sup>

1. انظر: حسن: المعجم الوافي 3: 367.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 2، 175 — 176.

ويجوز أن تذهب سائر الأفعال إلى مذهب (نعم) و(بئس)، فتحولهما إلى (فعل)، فنقول: (علم الرجل زيد)، و(جاء الثوب ثوبه)، و(طاب الطعام طعامه). وكل ما كان من ذلك بمعنى: (نعم) و(بئس) يجوز نقل حركة وسطه إلى أوله، وإن شئت تركت أوله على حاله، وسكنت وسطه<sup>(1)</sup> والعناصر التي تكون هذا النمط التركيبي هي نفسها العناصر التي يتكون منها النمط التركيبي في (نعم) و(بئس)، وقد اشتهر من سائر الأفعال في هذا النمط التركيبي فعلاّن هما: (ساء) و(حبذا).

وقد نصّ معظم نحاة العربية على أن (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما من أفعال المدح والذم أفعال جامدة لا تتصرف<sup>(2)</sup>. وعلّة ذلك "خروجها عن أصل الأفعال من حيث إفادة الحدث والزمان، ولزومها إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة. وإنشاء من معاني الحروف، وهي لا تتصرف فكذا شبهها"<sup>(3)</sup>.

ولعلّه من الصعب موافقة النحاة في قولهم بأنّ هذه الأفعال جامدة في صيغها جموداً اشتقاقياً، ذلك أن مادة (ن، ع، م) مادة مُحَصِّبة يمكن أن يؤخذ منها صور كثيرة، نحو: نَعَمْ، يَنْعَمْ، فهو نَاعِمٌ<sup>(4)</sup> ونحو: بئس، يَبِئس، فهو يَبِئس<sup>(5)</sup>. وكذلك الأفعال: (حب) و(ساء) وغيرها من الأفعال المستخدمة في مثل هذا النمط التركيبي. ويجب أن نُميِّز الجمود الاشتقاقي من الجمود السياقي، فالأول: جمود صرفي يكون في الصيغ، والثاني: جمود نحوي يكون في التراكيب. وقد خلط النحاة في باب (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما من الأفعال بين الجمود الصرفي والجمود النحوي التركيبي.

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 392.

2. انظر ابن السراج: الأصول 1: 98، السيوطي: همع الهوامع 3: 17.

3. الخصري: الحاشية 2: 98.

4. انظر ابن منظور: لسان العرب 14: 302.

5. المصدر نفسه 2: 8.

والذي أصاب أساليب المدح والذم من الجمود هو جمود نحوي، وليس جموداً صرفياً، والأساليب العربية في مثل هذه الحالات يثبت فيها الفعل على صيغة واحدة من صيغ الأفعال العربية. وهذا ما عَبر عنه النحاة أنفسهم أثناء حديثهم عن أساليب المدح والذم بأن هذه الأساليب: "كلام يجري مجرى للمثل، والأمثال لا تُعبر، وتحمل على ألفاظها، وإن قاربت للحن".<sup>(1)</sup> فهي أساليب إحصاحية تلتزم صورة واحدة.

ويرى محمد أحمد أبو العرج أن لغة الأمثال جديرة بأن تُعتبر لعوة أخرى مستقلة عن الشعر والنثر، كما أن دراستها جديرة بأن تُظهر لنا لعوة لها خصائصها المتميزة عن النثر والشعر، واعتقادنا بإمكان إفراء الأمثال في العربية على أنها لعوة لها خصائصها قريب ممّا يفعله الإنجليز حينما يتحدثون عن العبارات الاصطلاحية (Idioms) على أن لها خصائص متميزة عن غيرها من ألوان التعبير".<sup>(2)</sup>

وهذا عين ما يقوله روبنر (R.H.Robins) من أن "العبارات الاصطلاحية تُشير إلى عادات خاصة في الربط بين الكلمات أو مجموعة من الكلمات غالباً ما تستعمل مجتمعة بدلالة مختلفة عن دلالة هذه الألفاظ نفسها إذا استعملت منفردة".<sup>(3)</sup> وأظهر ما يميز لغة الأمثال هو: الجمود الموقفي بين عناصر التراكيب، بحيث يبدو التركيب مسبوكاً سبكاً قوياً لا يمكن إجراء أي تحويل موضعي لأي عنصر من عناصره، وهذا ما نجده في أساليب المدح والذم بـ(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما، والفرق بين الأمثال والتراكيب التي جرت مجرى الأمثال لا يكمن في الخصائص التركيبية، بل يظهر في استعمال الأمثال في مواقف معينة ومحددة،

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 400.

2. أبو العرج: محمد أحمد، مقدمة لدراسة فقه اللغة، 1966م، دار النهضة العربية، بيروت، ص 116.

3. نقلاً عن: أبي العرج مقدمة لدراسة فقه اللغة ص: 116.

واستعمال التراكيب التي جرت مجرى الأمثال بشكل مطرد وقياسي لمعان أكثر تداولها، كما هو الشأن في أساليب المدح والذم بـ(نعم) و(بئس) وما جرى مجراها من الأفعال.

وهذا الجمود الذي أصاب هذه الأساليب يبدو بمطأً تركيبياً متطوراً عن أنماط أخرى للتراكيب العربية المستخدمة في المدح والذم كانت فيه هذه الأنماط أقل قساوة في ترتيب عناصرها من الحالة التي استقرت عليها في عصور الاحتجاج وتدوين اللغة.

واللغة العربية هي تطویرها للأساليب — ومنها أساليب المدح والذم — تسعى لبلوغ أسامي درجات البلاغة والبيان، وهذا ما عبّر عنه ابن جني (392هـ) في حديثه عن علّة ترك صرف الأفعال بقوله: " فإذا بالغوا وتناهوا مدعوه للتصرف، فقالوا: (نعم للرجل)، و(بئس للغلام)".<sup>(1)</sup> مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدم التصرف يشمل الأسلوب بأكمله، وليس صيغة الفعل فحسب.

وقد اكتسبت أفعال المدح والذم حق الصدارة من طريق السبك، فلا نجد لها في التراكيب العربية إلا متقدمة، ومع هذا الاطراد العام في صدارتها لأسلوب المدح والذم نجد سيبويه (180هـ) في حديثه عن (نعم) و(بئس) يضع أمثلة يتقدم فيها للمخصوص على (نعم) و(بئس). نحو قوله: (عبد الله بنعم الرجل) و(قومك نعم الصغار، ونعم الكبار) و(قومك نعم للقوم).<sup>(2)</sup>

وقد لورد السحابة شواهد يتقدم فيها المخصوص على (نعم) و(بئس) دون غيرها من أفعال المدح والذم، ومن هذه الشواهد: قول ذي الرمة:<sup>(3)</sup>

---

1. ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ)، للحصائص، 1999م، ت: محمد علي

النجار، الهيئة المصرية للعلمة للكتاب، القاهرة، ط4، 3: 247

2. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 176 — 178.

3. انظر، اليعقوبي (عبد القادر)، خرافة الأنبي 9: 390. وقوله: (فجلك) تحريف، وصوابه،

(فحسبك)، كما هو مسطور في ديوان ذي الرمة.



أبو موسى، فجئتك بنعم جداً وشيخ الحَيِّ حالك نعم حالاً

حيث تقدم المخصوص (جئتك) على (نعم). ولا نريد أن نجري وراء النحاة في مذهبهم في رفع المخصوص، وما يترتب على ذلك من كون الكلام جملة واحدة أو جملتين، وما يتبع هذا من تقدير عناصر محذوفة في الأسلوب. وهذا أمر لا يتوافق مع واقع اللغة، والأداء الاستعمالي لمثل هذه التراكيب. بل نريد أن نركز اهتمامنا على الجانب الشكلي الظاهر لمثل هذه التراكيب باعتبارها أنماطاً يسهل رصدها وتحديد الطواهر الموقعية لعناصرها.

ومن هذه الشواهد أيضاً: قول أبي دَهْل الجُمحي: (1)

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعْمٌ ————— م أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ

حيث تقدم المخصوص المنعوخ (ابن عبد الله) على (نعم).

ويرى الأستراباذي (686هـ) أن "الأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل؛ ليحصل التفسير بعد الإيهام". (2) وفي موضع آخر ينص على أن تقدم المخصوص على (نعم) أو (بئس) قليل. وأن تقدمه كالنادر بالنسبة إلى تأخره. (3) وعلى هذا يتبين أن تصدر (نعم) و(بئس) لأساليب المدح والذم هو الغالب في التراكيب العربية، وأن ما ورد من تقديم للمخصوص على هذين الفعلين لا يعدو أن يكون نمطاً استثنائياً لظاهرة لغوية مطردة تنصدر فيها أفعال المدح والذم، ويتأخر فيها المخصوص بالمدح والذم.

1. انظر: ديوان أبي دهل الجُمحي ص: 96، السيوطي: الأشباه والنظائر 8: 209، البغدادي

(عبد القادر): حُرارة الأدب 9: 388، الشافعي: الدرر للولامع 5: 217.

2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 239

3. المصدر نفسه 4: 240.

أما (سَاء) و (حَبْذا) وما جرى مجراها من الأفعال، فلا بد أن تقتصر أسلوب المدح والذم، ولا يجوز أن يتقدم المخصوص أو غيره من عناصر الأسلوب عليها؛ إذ لم يرد في الكلام العربي العصيح مثل هذا التقديم.

وقد نصّر الأستاذ ابادي (686هـ) أثناء حديثه عن أسلوب المدح والذم بـ (حَبْذا) على أن "النواسخ لا تعمل في هذا للمخصوص، ولا يُقْتَمُ أي المخصوص - على حَبْذا".<sup>(1)</sup> وتابعه خالد الأزهرى (905هـ) بقوله: "لا يتقدم المخصوص على (حبذا)، فلا يقال: (زيدٌ حبذا) كما يقال: (زيدٌ بعم الرجل)؛ لما تكربنا من أنه كلام جرى مجرى المثل. وقال ابن بابشاد (469هـ)<sup>(2)</sup>: إنما امتنع تقديم المخصوص على (حبذا)؛ لئلا يتوهم أن في (حب) صميراً مرفوعاً على الفاعلية يعود على المخصوص، وأن (دا) مفعول به. قال ابن مالك (672هـ): وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله. ثم علّله بجريانه مجرى للمثل".<sup>(3)</sup>

ويرى الصّبّار (1206هـ) أن مثل هذا للتوهم "موجود مع التأخير أيضاً وإن كان أقوى مع التقديم. قيل: وإنما كان هذا للتوهم بعيداً؛ لاشتغال التركيب في غير هذا المعنى، وفيه أن التركيب المشتهر (حبذا ريداً) لا (زيدٌ حبذا)".<sup>(4)</sup> ونحن نقف أمام هذه الظاهرة موقف الواسف المقرر، لا موقف الفيلسوف المعطل لما تقدم هذا وتأخر ذلك، فهكذا طبقت العرب مثل هذه الأساليب حيث يتصدر فعل المدح أو الذم يلبه العناصر الأخرى للأسلوب.

1. المصدر نفسه 4: 249.

2 طاهر بن أحمد بن بابشاد (معناه الفرح والمرور)، أبو الحسن النحوي (.... - 469هـ/ 1076م). أحد الأئمة في النحو وهو العربية قدم إلى العراق تاجراً بالبلول، وأحد علمائها، ثم رجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل. له شرح للجمل للرجاجي، والتعليقة في النحو، والمحتجب في النحو أيضاً. (بغية الوعاة 2: 17).

3. الأزهرى (خالد): شرح التصريح على التوضيح 2: 91.

4. الصّبّار. الحاشية 3: 58.

### 4.5.3 فعل التعجب (أفعل):

فعل التعجب (أفعل) عند البصريين لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة (أفعل) بمعنى: (صار ذا كذا)، ثم غيرت الصيغة، فبحسب إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الطاهر، فزيت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به؛ ولذلك التزمتم. وقال الفراء (207هـ) وللزجاج (311هـ) والزمخشري (538هـ) وابن كيسان (299هـ)<sup>(1)</sup>، وابن خروف (603هـ): لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعذية.<sup>(2)</sup>

ومما يدل على اضطراب تصور النحاة للأساليب القياسية — ومنها أسلوبا التعجب — ما جاء في إعرابها من تصور نحوي لا يتفق وقوانين اللغة؛ حيث قالوا بأن صيغة (أفعل): من قبيل الماضي، والصوغ اللغوي يأبى ذلك حتى ولو حكموا عليها بأنها جاءت على صورة الأمر، وفي قولهم: بأن الباء حرف جر زائد نسيان لسمية الحرف الزائد عندهم، وقولهم بأن المتعجب منه في (ما أفعله): مفعول به، وفي (أفعل بـ): فاعل، نسيان أن المتعجب منه واحد في الصيغتين، ونسبة التعجب في الصيغتين واحدة.<sup>(3)</sup>

---

1. محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن (.... — 299هـ / 912م). عالم بالعربية نحواً ولغة، من أهل بغداد. من مؤلفاته: تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، والمهذب، وغلط أدب الكتّاب، ومعاني القرآن. (الأعلام 5: 308).

2. انظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 3: 227 — 228.

3. انظر: كشك (أحمد): من وظائف الصوت اللغوي ص: 75، دمشق: عريب، المصطلحات التأصيلية واللفظية إلى النحو العربي، 1987م، معهد الإلقاء العربي، بيروت، ص: 218.

219.

وممّا يدل على اضطراب تصور النحاة للأساليب القياسية قولهم بأن فعل التعجب: جامد غير متصرف،<sup>(1)</sup> مع أنهم اشترطوا في الفعل الذي يبنى منه فعل التعجب أن يكون متصرفاً، فلا يبنى من نحو: (نعم) و(بئس).<sup>(2)</sup>

فقد قصروا الجمود على الفعل وحده بعد دخوله في سياق التعجب، وبسوا بأنه جمود تركيبى يكتف الأسلوب بأكمله، حتى إن معظم النحاة منع الفصل بين عناصره؛ لشدة سبكه وجريانه مجرى المثل.<sup>(3)</sup>

وهناك فرق في الاصطلاح بين جمود الأفعال كصيغ في تراكيب متعددة، وبين ثباتها على صيغة واحدة بعد أن تدخل في أسلوب قياسي من أساليب العربية، والذي اعتري الفعل بعد دخوله في أسلوب التعجب هو ثباته على هيئة واحدة تلامز الإفراد والتكثير.

ونتيجة لهذا الاضطراب في تصور النحاة بين جمود الصيغ وجمود التراكيب رعم ابن هشام (761هـ) أنه لعدم تصرف هذين الفعلين - فعلى التعجب - لم تنع أن يتقدم عليهما معمولهما.<sup>(4)</sup> وكذلك تبعه السيوطي (911هـ) بقوله: 'ولا تقدم معمول لفعل' - يجب على للفعل، وإن جاز ذلك في غير هذا الباب؛ لعدم تصرفه؛ ولأن المجرور من (أفعل) عند الجمهور فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه'.<sup>(5)</sup>

ممّا حدا بالنحاة أن يضعوا قاعدة أصولية ترى أن معمول الفعل الجامد لا يستقدم عليه، ولما كان الأصل الذي بنيت عليه هذه القاعدة غير سليم كانت جميع تطبيقاتها غير صحيحة.

---

1. انظر: المبرد: المقتضب 3: 190، ابن السراج: الأصول 1: 98، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 413.

2. ابن هشام: أوضح المسالك 3: 239.

3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.

4. ابن هشام: أوضح المسالك 3: 236.

5. السيوطي: همع الهوامع 3: 41.

بل حدا هذا الأمر ببعض النحاة المحققين كابن يعيشر (643هـ) أن يرى علة  
عدم جواز تقديم معمول فعلي التعجب يرجع إلى 'ضعف فعل التعجب'.<sup>(1)</sup> وتقسيم  
الأفعال إلى قوي وضعيف، والنظر إلى الأفعال الجامدة على أنها أفعال ضعيفة لا  
تعمل فيما تقدم عليها من معمولاتها — هو الجانب المعيب في (نظرية العامل)، إذ  
تمنح العامل سلطاناً يتحكم به في صياغة الأسلوب، أو صيغته بعير سند يؤيده من  
فصيح الكلام.<sup>(2)</sup>

في حين ينظر للزمخشري (538هـ) إلى عدم التصرف نظرة تشمل الأسلوب  
كله حيث يرى أنه " لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، فلا  
يقال: (يزيد أكرم) ولا: (أكرم اليوم يزيد)".<sup>(3)</sup> وكذلك يقرر الأستراباذي (686هـ)  
"أن كل لفظ صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه  
احتياطاً لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام؛ فلهذا لم يتصرف في (نعم) و(بئس) وفي  
الأمثال".<sup>(4)</sup>

وعلى هذا يتبين أن فعل التعجب (أفعل) له للصدارة الحتمية في جملته من  
طريق السبك وفقاً للنمط التركيبي الذي تنسم به لغة الأمثال من نظام صارم في  
ترتيب العناصر.

1. ابن يعيشر شرح المفصل 4: 422.

2. انظر: حسن: النحو الوافي 1: 73.

3. ابن يعيشر: شرح المفصل 4: 422.

4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 223.

## **الفصل الرابع**

### **الحروف التي لها الصدارة**



## الفصل الرابع

### الحروف التي لها الصدارة

ثمّة حروف في اللغة العربية تنصّتر الجمل والتراكيب، وتجرى في نصّتها وفق أصل عام من أصول التركيب في العربية، وهو أصل أشار إليه الأسترلابادي (686هـ) بقوله: "كل ما يُغيّرُ معنى الكلام، ويؤثّر في مضمونه، وكان حرفاً، فمنّته للصّتر كحروف النفي والتّثبيته والاستفهام والتّشبيه والتّحضيض والعرض وغير ذلك، وأمّا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنّها وإن أثّرت في مضمون الجملة، فلم تلزم النصّتر إجراء لها مجرى سائر الأفعال".<sup>(1)</sup>

ولعل الأسترلابادي (686هـ) في قوله هذا نصّتر عن رأي لابن الحاجب (646هـ) قاله في أماليه ونصّه: "لا يجوز: (زيداً هلاً ضربت). ولا: (زيداً هلاً صريت). ولا: (زيداً إن تضربت أضربت). ولا: (زيداً ما ضربت)، لأنّه لا يتقدّم على الحروف التي تدلّ على خصائص أقسام الكلام معمول ما هو في حيّزها، كما لا يتقدّم عليها ما هو في حيّزها. وجاء: (زيداً اضربت)؛ لأنّه ليس ثمّ حرف ممّا ذكرناه، فيمتنع التقديم عليه، وإنّما صيغة الفعل نفسها موصوعة لذلك، كما أن (ضربت) يتقدّم عليه معمول، وإن كان معناه إثباتاً؛ لما لم يكن معه حرف وُضع لذلك".<sup>(2)</sup>

ونصر ابن الحاجب (646هـ) في موضع آخر على أن كلّ ما كان موضوعه من الحروف على الدلالة على قسم من أقسام الكلام، فلا يتقدّم شيء ممّا في حيّزه عليه، كالاستفهام والشرط والنداء وأشباهها. وسرّ ذلك قصّدهم إلى التّثبيته على القسم الذي دلّ عليه الحرف ليصرف السامع فهمه، ويتوقّر خاطره على مقاصد معاني ما يسمعه، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف، ولو أخره لكان متقدّم

1. الأسترلابادي، شرح الكافية 4: 339

2. ابن الحاجب: الأمالي 4: 33 - 34.



الحاظر في معاني ذلك الكلام المخصوص، وفي التردد بين أقسامه، فيحتل عليه التفهيم؛ لاختلاف المعاني باختلاف الأقسام، فكان التقديم لهذا العرص، فلا يجوز أن يقدم شيء مما في حيز (إي) عليه؛ لأنها تدل على الإثبات، ولا لام الابتداء، ولا حرف الاستفهام، ولا حرف الشرط<sup>(1)</sup>.

وعلة التصدر عند الأستراباذي (686هـ) أنه "إنما لزم تصدير المُعَيَّر الدال على قسم من أقسام الكلام؛ ليبين السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم إذ لو جورنا تأخير ذلك المُعَيَّر - فأحر - والواجب على السامع حمل الكلام الحالي عن المُعَيَّر من أول الأمر على كون مصمونه خالياً عن جميع المُعَيَّرات - لتردد ذهنه في أن هذا التعبير راجع إلى الكلام المُتَقَدِّم الذي حمله على أنه خال عن جميع المُعَيَّرات، أو أن المُتَكَلِّم يذكر بعد ذلك المُعَيَّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المُعَيَّر، فيبقى في حيرة"<sup>(2)</sup>. والحروف التي لها الصدارة على النحو الآتي:

#### 1.4 حرفا الاستفهام: الهمزة و(هل):

لقد حتم منهج البحث عدم دمج حرفي الاستفهام: الهمزة و(هل) بأسماء الاستفهام، وفقاً للتقسيم التقليدي لأنواع الكلمة في اللغة العربية، ولا يقتصر التمايز بين حرفي الاستفهام وأسمائه على هذا فحسب، بل يظهر هذا التمايز جلياً بالتدقيق في النعمة التي ينتهي بها كل منهما إذ "لا ندُّ للمجموعة المعنوية من أن تنتهي بنعمة هابطة في التقرير والطلب والاستفهام غير المبدوء بـ(هل) والهمزة، أمّا في الاستفهام المبدوء بـ(هل) والهمزة وفي المجموعة الكلامية التي لم يتم بها المعنى، فالنعمة النهائية صاعدة أو ثابته أعلى مما قبلها"<sup>(3)</sup>.

1. اس الحاجب الأمالي 4 63

2. الأستراباذي شرح الكافية 4 339

3. حسان: مناهج البحث في اللغة ص 169.

واللغات تسلك طرقاً عدة في توظيفها لأسلوب الاستفهام، وفي التمييز بينه وبين الإخبار، فبعض اللغات يُمَيِّز الإخبار والاستفهام، يتخالف في ترتيب الكلمات، منها: الفرنسية والإنجليزية والألمانية، وبعضها أدوات خاصة بالاستفهام، منها: اللاتينية والتركية<sup>(1)</sup>.

واللغة العربية في استخدامها لأسلوب الاستفهام، لا تُغَيِّر في الترتيب الموصفي لنظام الجملة شيئاً، وإنما تعتمد إلى أدوات خاصة بأسلوب الاستفهام، فتجعلها في صدر الجملة إذ إنَّ "الأدوات التي تنصدر الجملة هي التي تُحدِّد عادة أسلوبها، وقد ينطبق هذا المبدأ على مختلف الأساليب الجُمليَّة"<sup>(2)</sup>.

ولا تقف اللغة العربية في توظيفها لأسلوب الاستفهام عند هذا الحد، بل تقوم أيضاً بتغيير نغمة الجملة، فنقلها من نغمة الإخبار إلى نغمة الاستفهام، وقد تحذف أداة الاستفهام، وتبقى النغمة لتدل على أنَّ هذا الأسلوب أسلوب استفهام "فالتنخيم مظهر من مظاهر لفهم النحوي"<sup>(3)</sup>.

وحرفا الاستفهام في صدلرتهما للجملة، لا يختلفان عن الأسماء، فكلُّ حرف للاستفهام لا يقع إلا في صدر الكلام؛ لأنَّه ينقل للجملة من الخبر إلى الاستحبار، فيكون له صدر للكلام<sup>(4)</sup>. وكذلك نصُّ ابن الحاجب (646هـ) على هذا الحكم بقوله: "حرفا الاستفهام: الهمزة وهل، لهما صدر الكلام"<sup>(5)</sup>.

1- برجستراسر- التطور النحوي ص: 165

2. طحلل: الأسمية العربية ص: 98.

3. كشك: من وظائف الصوت النحوي ص. 113.

4. الخوارزمي: النخيمير 4. 142.

5 الأسترابلاي: شرح الكافية 4: 456.

وقد عدَّ النحاة الهمزة أصل الاستفهام.<sup>(1)</sup> ولعلَّ الأصالة نابعة من استئثارها بأمور لا نجدها في غيرها من أدوات الاستفهام، ومن هذه الأمور: ما نصَّ عليه ابن مالك (672هـ) بقوله: «أَوْبَرَّتْ الهمزة بكمال للتصدير، فَتَمَّتْ على العاطف»؛<sup>(2)</sup> وقد نصَّ على ذلك أيضاً المرادي (749هـ) بقوله: «إنَّ لهمزة الاستفهام تمام للتصدير يستقيمها على الفاء والواو و(ثمَّ)»؛<sup>(3)</sup> وذلك في نحو قوله تعالى: «أَفَلَا تَعْقِلُونَ»؛<sup>(4)</sup> وقوله تعالى: «أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ»؛<sup>(5)</sup> وقوله تعالى: «أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنْتُمْ بِهِ».<sup>(6)</sup>

ويرى ابن مالك (672هـ) أنَّ أداة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل. والعاطف لا يتقدَّم عليه جزء مما عطف. ولكن خُصِّتْ الهمزة بتقديمها على العاطف، تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، وقد غفل الرمخشري (538هـ) في معظم كلامه في الكشف عن هذا المعنى، فادَّعى أنَّ بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة، معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده. وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى.<sup>(7)</sup>

ويرى ابن مالك (672هـ) أنَّ من الأصول التي حولت في هذه المسألة «أنَّ المدَّعي حذف شيء يصحُّ للمعنى بدونه — لا تصحَّ دعواه حتى يكون موضع ادِّعاء

1. انظر: المبرد: المقتضب 2: 74.

2. ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط، ت. عبد المصم أحمد هريدي، (دست)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1: 277.

3. المرادي: الجنى الداني ص: 31.

4. سورة البقرة، آية: 44.

5. سورة الروم، آية: 9.

6. سورة يونس، آية: 51.

7. ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع

للتصحيح، ت: محمد هؤاد عبد الباقي، 1983م، عالم الكتب، بيروت، ط3، ص: 12.

الحذف صالحاً للثبوت؛ ويكون للثبوت مع ذلك أكثر من الحذف. وما نحن بصدد  
بخلاف ذلك، فلا سبيل إلى تسليم الدُّعوى. وقد رجع للزمخشري (538هـ) عن  
الحذف إلى ترجيح الهمزة على أحواتها بكمال التصدير<sup>(1)</sup>.

ويرى المرادي (749هـ) أن "الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على  
الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق  
التصدير، فقنموها بخلاف (هل) وسائل أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور<sup>(2)</sup>."

ومن الأمور التي اختلفت بها همزة الاستفهام دخولها على كلمات الشرط  
واقعة في موضع الصدارة، وكان قياس همزة الاستفهام ألا تدخل على كلمات  
الشرط، لكن لها في الاستعمال منعة، فجاز: (أمن يضربك تضربة؟) و (أين لقينة  
شمتة)<sup>(3)</sup>.<sup>(4)</sup> محدثة بذلك تطريراً وتلويناً أسلوبياً يجمع بين الاستفهام والشرط، وهذا  
ملمح يدل على مظاهر للتطور والكمال اللذين بلغتهما اللغة العربية.

ويتطرق النحاة لثناء حديثهم عن أحرف الاستفهام إلى الحديث عن (أم)  
المسقطعة، وبأنها تفيد الإضراب، وقد تتضمن معه استفهاماً، فتكون بمعنى: (بل)  
والهمزة<sup>(4)</sup>. ويرى فاضل السامرائي أنه "للزومها معنى الإضراب لا تكون أول  
الكلام مثل بقية أدوات الاستفهام، بل لابد أن يسبقها كلام<sup>(5)</sup>."

1. المصدر نفسه ص: 12 — 13.

2. المرادي: الجنى الداني ص: 31.

3. الأستراباذي: شرح للكافية 4: 111.

4. انظر: ابن هشام: معنى اللبيب 1: 55.

5. السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، 2002م، دار الفكر، عمان، ط2، 4، 218.

## 2.4 أحرف التنبيه:

حروف التنبيه في اللغة العربية كثيرة ومتعددة، تشمل أحرف النداء، وحرف الردع (كلّا)، واسمي الفعل (هَلُمّ) و(وَيّ)، وغير ذلك من ألفاظ العربية.<sup>(1)</sup> والنداء عندما يؤبوا لأدوات التنبيه جعلوها تنحصر في ثلاثة أحرف هي: (ها) و(ألا) و(أما)، ومعناها عندهم: تنبيه المحاطب لسماع ما يأتي بعدها من الكلام، وتدخل (ألا) كثيراً على النداء، وتدخل (أما) كثيراً على القسم، وأما (ها)، فتدخل من جميع المفردات على اسم الإشارة كثيراً.<sup>(2)</sup>

والنداء في اصطلاحهم يطلقون عليها أحرف التنبيه تارة، وأحرف الاستفتاح تارة أخرى،<sup>(3)</sup> منطلقين في التسمية الأولى من المعنى الذي تضيفه على الجملة، وفي التسمية الثانية من الموقع الذي تحل فيه؛ إذ يستفتح بها الكلام. وقد نصّ المبرّد (285هـ) على أنّ "التنبيه يقع قبل ما نُبّهت عليه"،<sup>(4)</sup> وهو بذلك يضع أصلاً من أصول التركيب في اللغة العربية، ويقرر مظهراً من مظاهر

---

1. انظر: المصري: فتح الله صالح، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، 1987م، دار الوفاء، القاهرة، ص. 183 — 206.

2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 5: 40 — 44، الأسترايادي: شرح الكافية 4: 431 — 432

3 يرى ابن الحلّج أنّ تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام؛ لأنّ إصافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إصافته إلى أمر ليس من دلالاته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح. ألا ترى أنّ حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها، لا تكون إلا مستفتحة بها، ولم تُسمَّ حروف استفتاح، لأنّه ليس من دلالاتها، وإنما سُمّيت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولاً لها، وإذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار إصافتها وجنتها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف النفي والاستقبال والجر وغير ذلك، فثبت أنّ تسميتها بحروف التنبيه أولى (الأمالي 4: 118)

4. المبرّد، المختصّب 2، 323.

للموقعية في هذه اللغة، فعنصر التنبيه فيها يتصدر المُنْبَه عليه، ولا بد في المُنْبَه عليه أن يكون جملة تامة للمعنى كاملة للعناصر.

ويذهب الأسترلابادي (686هـ) إلى أنه لجميع حروف التنبيه صدر الكلام، كما للاستفهام، إلا (ها) للدخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون إما في الأول، أو في الوسط، بحسب ما يقع اسم الإشارة.<sup>(1)</sup> ويقرر الأسترلابادي (686هـ) في موطن آخر أن "كل ما يُغَيَّر معنى للكلام، ويؤثّر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبه الصدر كحروف التنبيه".<sup>(2)</sup>

وتأثيرها في الجمل للعربية كما يرى الأسترلابادي (686هـ) يكمن في أن قائمتها للمعنوية تؤكد مضمون الجملة.<sup>(3)</sup> ولعل صدارة هذه الأحرف تتجاوز الجمل إلى النصوص والمقطوعات اللغوية، كما هو الشأن في (ألا).

وللنحاة في (ها) التنبيه غير المتصلة باسم الإشارة مذهبان: الأول ما يراه الخليل (170هـ) في نحو قولك: (ها أنا ذا)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنتم أولاء)، من "أن" (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت هذا. وإنما أرادوا أن يقولوا: (هذا أنت)، ولكنهم جعلوا (أنت) بين (ها) و(ذا)، وأرادوا أن يقولوا: (أنا هذا)، و(هذا أنا)، فقدموا (ها) وصارت (أنا) بينهما.<sup>(4)</sup>

والمذهب الآخر ما يراه سيويوه (180هـ) من أنه قد تكون (ها) في (ها أنت ذا) غير مقّمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا)، يترك على هذا قوله عزّ

1. انظر: الأسترلابادي، شرح الكافية 4: 433.

2. المصدر نفسه 4: 339.

3. الأسترلابادي، شرح الكافية 4: 431.

4. سيويوه: للكتاب 2: 354.

وجل: "ها أنتم هؤلاء"،<sup>(1)</sup> فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون أولاً إذا قلت: (هؤلاء) لم تعد (ها) هاهنا بعد أنتم.<sup>(2)</sup>

ويرى الكاتب ما يراه سيويوه (180هـ)، فكما أن هاء (ها) للتنبيه تتصل بأسماء الإشارة اتصالاً مباشراً، وظيفتها تنبيه المخاطب، وتقع حيث يقع اسم الإشارة، فهناك أيضاً (ها) للتنبيه تختص بالدخول على الجمل كما هو الشأن في (ألا) و(أما)، وظيفتها تنبيه المخاطب على ما تحثه به، وتقع في صدر الجمل التي تدخل عليها كما هو الشأن في (ألا) و(أما).

أما (ها) للتنبيه للملازمة لـ(أي) في أسلوب النداء، فليس لها الصدارة في التراكيب العربية، وتأتي بعد (أي) عوضاً من الإضافة؛ لأن أصل (أي) أن تكون مضافة إلى الاستفهام والحبر،<sup>(3)</sup> ولولا أن التنبيه فصل بين المنادى للمعروف بـ(أ) و(أي) لذهب اللوهم إلى أنه مضاف.<sup>(4)</sup>

---

1. آل عمرو، آية: 66. / يرى الفراء أن العرب إذا جاءت بلسم مكني، أرادت التقريب فرقت بين (ها) وبين الاسم المشار إليه بالاسم المكني، يقول الرجل: (أين أنت؟)، فيقول: (ها أنا ذا)، ولا يجوز عنده إلا في التقريب والمصمر. وقال أبو إسحاق: هو جائز في المصمر والمظهر إلا أنه في المصمر أكثر قال أبو عمرو ابن العلاء. (ها أنتم) الأصل فيه (الأنتم) بهمرتين بيدهما ألف. (للحاس: إعراب القرآن 1: 402 - 403)، وما هذه الهاء التي عاها لبر العلاء إلا همزة الاستفهام التي قلبت هاءً ووضع بينها وبين همزة الصمير (أنتم) ألف، كراهية توالي الهمزتين في بعض لغات العرب (انظر: سيويوه: الكتاب 3: 551)

2. سيويوه: الكتاب 2: 354.

3. انظر: ابن منظور: لسان العرب 1: 204

4. انظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص: 204.

### 3.4 أحرف التحضيض:

التَّحْضِيضُ: مبالغة الحَضُّ، يقال: (حَضَّتهُ على كذا)، أي رَغَبَه في فعله،<sup>(1)</sup> وحذَّره من تركه، فإذا قيل (حَضَّضْهُ) - بالتشديد - دلَّ على تأكيد الحدث، والمبالغة في التحريض، فلذلك قيل حروف التَّحْضِيض لا الحَضُّ،<sup>(2)</sup> وفي اللغة العربية أحرف تنصير الجمل، وظليفتها حُتُّ المحاطب على فعل شيء لو تركه، وهي: (لَوْلا)،<sup>(3)</sup> نحو قوله تعالى: (قُلْ لَّا نَفَرُ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ)،<sup>(4)</sup> و (لَوْمًا) نحو قوله تعالى: (لَوْمًا تَأْتِينَا بِالْمَلَأَكَةِ)،<sup>(5)</sup> و (هَلًا) نحو قولهم: (هَلًا أَعْنَتَ أَهَاكَ)، و (أَلًا) نحو قولهم: (أَلًا حَلَمْتَ عَنَّهُ)، وقد يكون في (أَلًا) المخففة معنى التحضيض نحو قوله تعالى: (أَلَّا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ؟)،<sup>(6)</sup> وكذلك (لَوْ) في نحو قولك: (لَوْ تَقَرَّلَ عَيْنَا، فَتَصِيبَ خَيْرًا)، وأيضاً (أَمَّا) في نحو قولك: (أَمَّا تَغَطِّفُ عَلَيَّ)، وتلزم هذه الحروف للفعل الماضي والمضارع في الجمل الخبرية.<sup>(7)</sup>

وتتعدد معاني هذه الحروف عند النحاة وفقاً لما يليها من الأفعال، ووفقاً للسياق التنعيمي الذي ترد فيه للتراكيب، فيرى الأسترلابادي (686هـ) أن 'معناها

1. انظر: الفيومي: أحمد بن محمد بن علي (ت: 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، 1994م، دار الكتب العلمية، بيروت 1: 140.

2. انظر: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت 1: 210.

3. يرى ابن قتيبة أن (لولا) تكون في بعض أحوالها بمعنى: (هَلًا)، وذلك إذا رأيتها بغير جواب، تقول: (لولا فعلت كذا)، تريد: (هَلًا فعلت كذا). (تأويل مشكل القرآن ص 485)

4. سورة التوبة، آية: 122. / يرى أبو عبيدة أن مجازها هَلًا. (مجاز القرآن 1: 271)، و يرى أبو حيان أن (لولا) للتحصيل، وهي كثيرة في القرآن. (البحر المحيط 3: 310)

5. سورة الحجر، آية: 7. / يرى أبو عبيدة أن (لوما) و (هَلًا) و (لولا) و (أَلًا) معانهاً واحدة: (هَلًا تأنيباً). (مجاز القرآن 1: 346)

6. سورة النور، آية: 22.

7. انظر: سيبويه. الكتاب 1: 98، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 88 — 89، ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت 1: 210 — 215، الأسترلابادي: شرح الكافية 4: 452، ابن هشام: معني اللبيب 1: 296.



إذا دخلت فسي الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المصارع للحضض على الفعل والطلب له<sup>(1)</sup>. وذكر الصبيان أن هذه الأتوات المذكورة كلها للتخصيض سواء وليها ماضٍ أو مضارع<sup>(2)</sup>.

ويرى النحاة أن ما اختص من هذه الأحرف بالمضارع له معنيان: أحدهما: للعرض: وهو طلب الشيء بئين وتائب، والمعنى الآخر: للتخصيض: وهو طلب الشيء بحث وإرعاج، ويظهر ذلك من نبرة للصوت ودرجة الأفعال<sup>(3)</sup>.

ولست هنا بصدد البحث في معاني هذه الأتوات في التراكيب العربية خصوصاً إذا لم يكن لتحديد المعنى أي دور في رصد الظاهرة الموقعية، ومن هنا كان تأكيد بلومفيلد (Bloomfield) أن دراسة المعنى هي أضعف نقطة في علم اللغة، وحاول إخراجها من نطاق البحث، وقصره على الفونولوجيا والنظم على أساس شكلي<sup>(4)</sup>.

وهذه الأحرف وإن تراوحت معانيها بين التخصيض والعرض والتوبيخ، فلها كما ينص ابن الحاجب (646هـ) "صدر للكلام"<sup>(5)</sup>.

وينص ابن الحاجب (646هـ) في موضع آخر على أن حروف التخصيض ونظائرها، لا تكسور إلا مستقفاً بها<sup>(6)</sup>. فهي من الألفاظ التي تأتي في صدر النصوص والمقطوعات اللغوية.

وكذلك نص ابن مالك (672هـ) على أنه حروف التخصيض صذر الكلام<sup>(7)</sup>. ويقول في موضع آخر: هي مستحقة للتصدير؛ لأن فيها معنى

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 452.

2. الصبيان: الحاشية 4: 72.

3. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 303.

4. الأراجحي: النحو العربي والدرس الحديث ص: 111.

5. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 452.

6. ابن الحاجب: الأمالي 4: 118.

7. ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة للافظ 1: 209.

الاستفهام؛ إذ هي (هَلْ فَعَلْتَ) معنى: (لَمْ لَمْ تَفْعَلْ)؟، ولذلك يُسمِّيها الكوهيون حروف استفهام<sup>(1)</sup>.

وفي قول ابن مالك (672هـ):

كذا إذا للفعلُ تلاً ما لم يَرِدْ      ما قبلُ معتمولاً لما بعدُ وَجِدْ

يرى الأشموني (918هـ) أن من هذه الأولات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها أدوات التحضيض، ويرى الصبيان (1206هـ) علة ذلك أن لها الصنذر، ولو عمل ما بعدها فيما قبلها للزم وقوعها حشواً<sup>(2)</sup>.

#### 4.4 أحرف النفي:

ليس للنفي في كتب التراث العربي القديم باب مستقل واحد، والكاتب في هذه المصنفات يجد أن عناصر النفي فيها منثورة في أبواب مختلفة تلحق كلاً منها بالباب الذي تشترك فيه أو أحر الكلم بحركة معينة مع بقية أدوات ذلك الباب<sup>(3)</sup>.

والنفي "يساب من أبواب المعنى يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لعوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك"<sup>(4)</sup>.

وأحرف النفي في اللغة العربية هي: (مَا) و(لَا) و(لَمْ) و(لَمَّا) و(لَنْ) و(لَنْ). يشترك اثنان منها في نفي الحال، وهما: (مَا) و(لَنْ)، واثنان في نفي المستقبل، وهما: (لَا) و(لَنْ)، واثنان في نفي الماضي، وهما: (لَمْ) و(لَمَّا)<sup>(5)</sup>.

1 المصدر نفسه 1: 215.

2. انظر: الصبيان، الحاشية 2: 109 – 110.

3. انظر عمارة (خليل أحمد): أسلوبا للنفي والاستفهام في العربية ص: 56.

4. عمارة (خليل أحمد): أسلوبا للنفي والاستفهام في العربية ص: 56.

5. انظر، الخوارزمي: التخمير 4: 90 – 91، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 31.

ومعظم عناصر النفي تنصدر التركيب في اللغة العربية، وقد نصّ ابن السراج (316هـ) على أنّ "النفي صنر".<sup>(1)</sup> أي: إنّ موقعه صدر الجمل، وقد تبعه في ذلك الأسترابادي (686هـ) بقوله: "كلّ ما يُغيّر معنى الكلام، ويؤثّر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصنر، كحروف النفي".<sup>(2)</sup> وهذه قاعدة عامة بصعها الأسترابادي (686هـ) للحروف التي تُحوّر معاني الجمل؛ ولهذا كان لأحرف النفي الصدارة في الجمل التي تدخل عليها، وتؤثّر في مضمونها.

وليست كلّ أحرف النفي لها الصدارة في التركيب العربية، وإنّ كان الغالب عليها إذا وردت في تركيب أنّ تنصّره، فقد نصّ ابن يعيش (643هـ) على أنّك لو قلت: (قائماً ما زال زيد) لم يجر؛ لأنّك تقدّم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه، ويجوز ذلك مع (لم) و(لن) و(لا)، فتقول: (قائماً لم يزل زيد)، و(منطلقاً لن يترج بكر)، و(خارجاً لا يزال خالد)، وإنّما ساغ ذلك مع (لم) و(لن) و(لا) ولم يسغ مع (ما)، لأنّ (لم) و(لن) لما احتصنا بالدخول على الأفعال صارنا كالجزء منها، فكما يجوز تقدّم منصوب للفعل عليه؛ لذلك يجوز للتقديم مع (لم) و(لن)؛ لأنّهما كأحد حروفه.<sup>(3)</sup> وقد حكى سيويوه (180هـ) عن العرب: (زيداً لم أضرب)، و(زيداً لن أضرب).<sup>(4)</sup>

وإذا كان تقديم متعلق ما بعد حرف النفي عليه لا يجوز مع (ما) النافية، فكيف يجوز مع (لم) و(لن) و(لا)، وكلها أحرف نفي معناها واحد، وإن اختلف زمان النفي بها.

وإذا كان الحرفان (لم) و(لن) كأحد حروف الفعل، فجاء تقديم معموله عليهما، فكيف يجوز ذلك التقديم مع حرف النفي (لا)، وهو ليس كأحد حروف

1. ابن السراج: الأصول 2: 168

2. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 339.

3. ابن يعيش: شرح المعصل 4: 368.

4. انظر: سيويوه. الكتاب 1: 135.

العمل. ما كان أجدد للنحاة لو أنهم تركوا مشقة الخوض والجدل في مثل هذه الأمور، وقصروا ذلك على أن العربية جرت في أساليبها على هذا النمط الذي لا يُعلل، لكان ذلك أقرب إلى المنهج العلمي في دراسة اللغة.

وأحرف النفي التي نصت للنحاة على صدارتها للتركيب العربية هي: (ما) و (لا) العاملة و (إن) في أرجح الآراء،<sup>(1)</sup> وهي على النحو الآتي:

#### 1.4.4 (ما) النافية:

(ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أن لا يعمل شيئاً، غير أن أهل الحجاز والتَّهَامِيَّينَ والنَّجْدِيَّينَ يُشَبِّهُونَهُ بِـ(لَيْسَ)، ويرفعون به الاسم، ويصبون به الخبر كما يفعل بـ(لَيْسَ)، واللغة الأولى لَيْسَ، والثانية أفصح، وبها ورد للكتاب العزيز، قال الله تعالى: "مَا هَذَا بَشَرًا"<sup>(2)</sup> ويُروى عن الأصمعي (216هـ) أنه قال: ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصب خبر (ما) للمشبهة بـ(لَيْسَ).<sup>(3)</sup>

ويرى ابن السراج (316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون صدور الكلام أن هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة، لا يجوز أن يقدّم ما بعدها على ما قبلها، وذلك نحو: (ما) التي للنفي تقول: (ما ريد أكلاً طعامك)، ولا يجوز أن

---

1. يرى الأسترابادي جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلا (ما). (الكافية 4: 35)  
2. سورة يوسف، آية 31. / يرى الزجاج أن هذه القراءة هي للقراءة المعروفة، وقد رويت: (ما هذا بشرى)، أي: (ما هذا بعد مشتري). وهذه القراءة ليست بشيء، وسيبويه وجميع النحويين يرفعون أن (بشراً) منصوب خبر (ما)، ويجعلونه بمدرلة (ليس)، و(ما) معاماً معنى (ليس) في النفي، وهذه لغة الحجاز، وهي اللغة القُذَمَى الجيدة. ورفع بعضهم أن الرفع أقوى الوجهين، وهذا غلط؛ لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات. ولغة بني تميم: (ما هذا بشر). ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة. (معاني القرآن وإعراجه

3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 1: 268، ابن هشام: معني اللبيب 1: 333.

تَقْدُم (طَعَامَكَ)، فتقول: (طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ أَكَلًا)، ولا يجوز عندي تقديمه، وإن رفعت للخبر، وأما الكوفيون، فيجيزون: (طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ أَكَلًا) يشبهونها بـ(لَمْ) و(لَنْ)، وأباه البصريون<sup>(1)</sup>.

وابن السراج (316هـ) هنا يوافق البصريين الذين يرون صدرلة (مَا) النافية للجملة التي تدخل عليها لكانت (مَا) عاملة أم مهملة، وخجة البصريين في ذلك أن (مَا) للنفي، والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، والسرف فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلها لا بعدها<sup>(2)</sup>.

فالبصريون يرون أن السرف في صدرلة (مَا) النافية أنها تنقل الجمل من الإثبات إلى النفي، وكل حرف يدخل على الجمل العربية، ويُعَيَّر في معناها، ويؤثّر في مضمونها، فمرتبته صدر الجمل التي يدخل عليها<sup>(3)</sup>.

وقد نصّ الأشموسي (918هـ) على أن ابن كيسان (299هـ) وافق البصريين في: (مَا كَانَ) ونحوه، وخالفهم في: (مَا رَأَى) ونحوه؛ لأن نهيها إيجاب<sup>(4)</sup>. فابن كيسان (299هـ) يرى أن منع التقديم يشمل الأفعال الناسخة وغير الناسخة مما سبقها حروف النفي (مَا)، أما الأفعال: (زَالَ) و(فَنِيَ) و(بَرَحَ) و(انفَكَ)، فإنها تدل على النفي، وفي النفي إيجاب، فكأنه لم يكن هنا (مَا) النافية المستحقة للتصدير<sup>(5)</sup>. وأجاب ابن هشام (761هـ) عن دليل ابن كيسان (299هـ): "بأن نحو: (مَا زَالَ زَيْدٌ قائماً) نفي باعتبار اللفظ، إيجاب باعتبار المعنى، فمنعوا التقديم نظراً إلى اللفظ، ولما كان التقديم أمراً رجعاً إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ<sup>(6)</sup>".

1. ابن السراج: الأصول 2: 234 - 235.

2. الأتباري: الإصناف، مسألة: 17، 1: 159.

3. انظر: الأسترلابادي: شرح الكافية 4، 339.

4. الصبلي: الحاشية 1، 343.

5. المصدر نفسه 1: 343 - 344.

6. المصدر نفسه 1: 344.

وهنا يركز ابن هشام (761هـ) على أن دراسة الطواهر الموقعية، وترتيب العناصر في التراكيب يجب أن تكون دراسة شكلية، وأن المعنى لا دور له في تفسير هذه الظواهر.

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا: "إِنَّمَا جَوَزْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (لَمْ) وَ(لَنْ) وَ(لَا)؛ لِأَنَّهَا نَاقِيَةٌ كَمَا أَنَّهَا نَاقِيَةٌ، وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا، فَلِذَا جَازَ التَّقْدِيمُ مَعَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ، فَكَذَلِكَ مَعَ (مَا)".<sup>(1)</sup>

وقول الكوفيين هذا يعوزه السماع عن العرب، فلم يوردوا شاهداً واحداً على مثل هذا النمط التركيبي، وكل ما جاءوا به من الحجج من قبيل القياس المنطقي الذي لا يؤيده الأداء اللعوي.

وعلى هذا يتبين أن (ما) الناقية تنصّدر الجمل التي تدخل عليها سواء أكانت هذه الجمل فعلية أم اسمية وسواء كانت (ما) عاملة أم مهملة، فلا يتقدّم معمول عليها بحال.<sup>(2)</sup>

#### 2.4.4 (لا) الناقية:

تتعدّد الأنماط التركيبية التي تأتي فيها (لا) للناقية، فتارة تأتي لنفي الجنس على سبيل للتخصيص، وهي بذلك تعمل عمل (إن)، وتارة تعمل عمل (ليس)، وهذا النمط قليل الاستعمال، والوجه الثالث: أن تكون عاطفة، والوجه الرابع: أن تكون حرف جوب مناقضاً لـ(نعم)، والوجه الخامس: أن تكون حرفاً مهماً.<sup>(3)</sup>

وقد نصّ ابن السراج (316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون في صدر الكلام على أن من هذه الحروف " (لا) التي تعمل في النكرة النصب، ويبني معها، فلا تكون إلاّ صدىً، ولا يجوز أن تُقدّم ما بعدها على ما قبلها، وهي مشبهة بـ(إن)، وإنما يقع بعدها المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن تُقدّم ما بعد (إن) عليها

1. الألباري: الإحصاف، مسألة: 20، 1: 172.

2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 1: 389.

3. انظر: ابن هشام: معني اللبيب 1: 264 – 271.

كذلك هي، والتقديم فيها أبعد؛ لأنَّ (إنَّ) أشبه بالفعل منها<sup>(1)</sup>. وابن السراج في حديثه هنا يعني: (لا) للنافية للجنس.

وقد نصَّ أبو البقاء العكبري (456هـ) على أنَّ (لا) عملت عمل (إنَّ) لمشابهتها من أربعة أوجه: أحدها: "لأنَّ كلا منهما له صدر للكلام"<sup>(2)</sup>.

ويذهب الأسترابادي (686هـ) في حديثه عن (لا) للنافية للجنس، و(لا) التي بمعنى: (غير) إلى أنه تعني بكون (لا) بمعنى: (غير) كونها لنفي الاسم الذي بعدها كـ (غير)، فلا يكون لها صدر للكلام، وبكونها للتبرئة: أنها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدير<sup>(3)</sup>. وكان (لا) إذا كانت لنفي النسبة الحاصلة في الجمل يكون لها صدر هذه الجمل، وإذا كانت لنفي المفرد، فذلك يعني ورودها في حشو الكلام.

وقد تلحق (لا) التاء نحو: (لات)، فتختص بلفظ (الحين) مصافاً إلى النكرة، نحو قوله تعالى: (ولات حين مناص)<sup>(4)</sup> وقد تكل على لفظة (أول) ولفظة (هنا)، وقال الفراء (207هـ): تكون مع الأوقات كلها، والتاء في (لات) إما لتأنيث الكلمة، أي (لا)، أو لمبالغة النفي، كما هي (علامة)<sup>(5)</sup>.

وفي تحديد نوع (لا) الملحقة بالتاء يرى الأسترابادي (686هـ) أنه "لا يمتنع دعوى كون (لات) هي: (لا) التبرئة، ويقويه لزوم تكرير ما أضيف (حين) إليه، فإذا

1 ابن السراج: الأصول 2. 235 – 236

2. الأزهرى (خالد): شرح للتصريح على التوضيح 1. 336.

3 الأسترابادي: شرح الكافية 2: 197.

4. سورة ص، آية: 3. / بمن الأخضر على أنهم شئها (لات) (ليس)، وأصمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، ورفع بعضهم: (ولات حين مناص)، فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: (ليس أحد) وأصمر الخبر، وقد أجازوا الخصم، فقلوا: (لات أول). (معاني القرآن 2: 453) والوقف عليها (لات) بالتاء، والكسائي وقف بـ (لا): لأنه يجعلها هاء للتأنيث وحقيقة الوقف عليها بالتاء، وهذه التاء بطير التاء في الفعل. (معاني القرآن وإعرابه 4: 320)

5. لنظر: الأسترابادي. شرح الكافية 2: 228 – 229.

انتصب (حين) بعدها، فالخير محذوف، كما في (لا حول)، وإذا ارتفع، فالاسم محذوف، أي: (لات حين حين مخلص)، كما في: (لا عليك)<sup>(1)</sup>. ومما يقوي كونها (لا) للثبوت التشابه في الموقعية بينهما، فكلاهما يقتضي الصدرة.

والنمط التركيبي الذي تنصده (لا) النافية للجنس يتسم بالجمود في ترتيب عناصره، فلا بد من تقدم (لا) النافية يليها الاسم، ومن ثم الخير، ولا يجوز للخير أن يتوسط بينها وبين اسمها حتى وإن كان مما يتوسع فيه.<sup>(2)</sup>

وكذلك يتسم النمط التركيبي لـ (لا) المشبهة بـ (ليس) بالجمود، فلا بد من تقدم (لا) النافية يليها الاسم، ومن ثم الخير، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها حتى وإن كان ظرفاً أو مجروراً.

وقد نص ابن السراج (316هـ) على أن " (لا) إذا كانت تلي الأسماء والأفعال وتصرفت في ذلك، ولم تشبه بـ (ليس) فلك للتقديم والتأخير".<sup>(3)</sup> وظاهر كلامه أن (لا) إذا شبهت بـ (ليس) لا يجوز أن يتقدم شيء من عناصر الجملة عليها؛ لأنها من لفاظ الصدرة.

ولعل (لا) النافية للجنس و (لا) المشبهة بـ (ليس) تسلكان مسلكاً واحداً من حيث صدرة التركيب وترتيب العناصر ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم الذي يسبقها، فتارة تقتضي ضمة وأخرى فتحة بحسب لهجات القبائل العربية التي كانت تستعملها، أمّا المعنى فواحد تقريباً على الرغم مما يقوله النحاة في مصطلحاتهم بأنها تكون مع الاسم المرفوع للوحدة، ومع الاسم المنصوب للجنس".<sup>(4)</sup>

1. الأمثري: شرح الكافية 2: 229.

2. انظر: الأزهرى (حالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 336.

3. ابن السراج الأصول 2: 235 - 236.

4. عميرة (خليل أحمد): أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص: 69.



وقد تعدد اللهجات العربية وتختلف في الحركات الإعرابية لعناصر التركيب، وكذلك في أبنية الصيغ الصرفية لتلك العناصر، ويكون هذا الاختلاف كثيراً بكثرة القبائل العربية، أما بالنسبة إلى الظواهر الموقعية وترتيب العناصر فيقول الخلاف بينها، وتكاد تجمع هذه القبائل على أنماط تركيبية قياسية في ترتيب العناصر.

وإذا كانت (لا) حرف جواب مُناقضاً لـ(نعم)، فلها الصدارة في جملة الجواب كسائر حروف الجواب، هذا إذا نظرنا إلى جملة الجواب على أنها جملة مستقلة، ليس لها علاقة بجملة السؤال من الناحية الشكلية.

وأما غير ذلك من أوجه استعمال (لا) النافية، فقد تقع في هذه الاستعمالات صدىً، وقد تقع حشواً ذلك أنها تصرفت تصرفاً ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة، وأنه يتخطاها العامل، فيعمل فيما بعدها نحو قولك: (خرجتُ بلا زاد)، و(عوقبتُ بلا جُرْمٍ)، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها<sup>(1)</sup>. وإذا كانت (لا) عاطفة، فلا بد أن تقع في حشو الجمل، وليس لها أحقية الصدارة.

ومما ورد من الشواهد على تقديم أحد عناصر الجملة على (لا) النافية قول المعلوط القرطبي<sup>(2)</sup>:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا لِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى لِسْنِ خَيْرٍ لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فَقَدْ معمول الخبر على (لا) النافية والأصل: (لا يزالُ يزيدُ حيراً)<sup>(3)</sup>.

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 369.

2. الطر: ميبويه: الكتاب 4: 222، ابن السراج: الأصول 2: 206، ابن جني الخصائص 1: 111، ابن السجري: الأمالي 3: 148، البغدادي (عبد القادر): خزانة الألب 8: 443، المشقطي: الدرر اللوامع 2: 110.

3. انظر الأزهرى (خالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 245 — 246.

#### 3.4.4 (إن) النافية:

(إن) النافية بمنزلة (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية كقوله: (إن يقوم زيد)، و(إن زيد قائم) قال الله تعالى: "إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ"<sup>(1)</sup>، ولا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه (180هـ)، وأجازه المبرد (285هـ).<sup>(2)</sup>

إن من خصائص (أفعال القلوب) تعليقها عن العمل، والتعليق: إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد أحد هذه الأفعال،<sup>(3)</sup> وقد نص الأسترلابادي (686هـ)، على أن "المعلق قد يكون حرف نفي، وهو: (ما) و(إن) و(لا) نحو: (علمت ما زيد قائماً، وإن زيد قائم، ولا زيد في الدار، ولا عمرو، ولا رجل في الدار). أما (ما) و(إن) النافيتان، فلزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً، فلبقت للجمل التي دخلتها على الصورة الجملة رعاية لأصل هذه الحروف، وإن كانت في تقدير المفرد".<sup>(4)</sup>

ويرى الأسترلابادي (686هـ) هنا أن (إن) النافية لها صدر الكلام كما هو الشأن في (ما) النافية، وهذا وضعها في التراكيب العربية، والجملة التي تنصدرها (إن) النافية تحافظ على هذا الترتيب حتى وإن سبقت بعامل من العوامل الفعلية أو غيرها من العوامل، وكأن هذه التراكيب أصبحت بعد دخول (إن) النافية وكذلك (ما) سبائك يصعب إجراء أي تحويل موضعي لعناصرها.

1. سورة الأنعام، آية: 148.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 152، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 38 — 39

3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 330 — 331.

4. الأسترلابادي: شرح الكافية 4: 157.

#### 5.4 (إن) وأخواتها:

(إن) وأخواتها من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف: (إن) و (أن) و (كان) و (لكن) و (لئن) و (لعل). وعذا سيبيويه (180هـ) خمسة، وأسقط (أن) للمفتوحة؛ لأن أصلها (إن) المكسورة. ومعنى (إن) و (أن): التوكيد، ومعنى (كان): التثنية، و (لكن): للاستدراك، و (لئن): للتمني، و (لعل): للترجي والإشفاق. وهذه الحروف تعمل عكس عمل (كان)، فتكسب الاسم وترفع الحبر.<sup>(1)</sup>

وقد قرر المبرد (285هـ) في حديثه عن هذه الحروف أنه "لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف فيكون منها: (يفعل)، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر؛ فلذلك لزمّت طريقة واحدة إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شبيهت به، وذلك قولك: (إن زيدا منطلقاً)، و (إن أخاك قائم)، و (كان للقائم أخوك)، و (لئن عبد الله صاحبك)، فأما التقديم والتأخير، نحو: (إن منطلقاً زيداً)، فلا يجوز؛ لأنها حروف جامدة، ولكن إذا كان الذي يليها ظرفاً، فكان خبراً، أو غير خبر جار، وذلك: (إن في الدار زيداً)، و (إن في الدار زيداً قائم)."<sup>(2)</sup>

فهذه الحروف تصفي على التركيب التي تدخل عليها شيئاً من الجمود في حركة عناصرها، فلا ينقش شيء منها على الآخر، اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك ألهم توسعوا في الظروف وحصوها بذلك؛ لكثرتها في الاستعمال.<sup>(3)</sup>

والسحاة كعانتهم إذا ما رأوا جموداً تركيبياً في أسلوب من أساليب العربية، فإنهم سرعان ما يجعلون هذا الجمود جموداً اشتقاقياً صرفياً يعترى العامل النحوي في عناصر هذا التركيب.

1. انظر سيبيويه: الكتاب 2: 131، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 319.

2. المبرد: المقتضب 4: 109.

3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 1: 256.

وقد نصَّ ابن الحاجب (646هـ) على أنَّ هذه الحروف: "لها صدر الكلام سوى (أنَّ)، فهي بعكسها".<sup>(1)</sup> وعلة ذلك عند الأسترلابادي (686هـ) أنَّ كلَّ ما يُغيَّر معنى الكلام، ويؤثَّر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته للصدر، وإنَّما لزم تصدير المُغيَّر الدال على قسم من أقسام الكلام؛ ليبين السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم".<sup>(2)</sup>

فما قُتِمَت هذه الحروف إلا ليعلم أنَّ الكلام مُشتمل على التوكيد في (لأنَّ) أو للتشبيه في (كأنَّ)، وقد نصَّ ابن يعيش (643هـ) على أنَّهم إنَّما "قُتِمُوا — كاف التشبيه في (كأنَّ) — إلى أولها؛ لإقراط عدايتهم بالتشبيه".<sup>(3)</sup> وما قُتِمَت (لأنَّ) إلا ليعلم أنَّ الكلام مُشتمل على التثني، وكذلك (لعلَّ) حتى يعلم أنَّ الكلام مُشتمل على التزجي.

ولما استثناء (أنَّ) من حكم الصدرة؛ فلكونها مع جزائها في تأويل المفرد؛ لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات: كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه، ولا تنصدر، وإنَّ كانت في مقام المبتدأ الذي حقَّه الصدر".<sup>(4)</sup> ومعنى ذلك: أنَّ (أنَّ) وجزائها ممَّا تعمل فيه العوامل، وهذا ما نصَّ عليه ابن يعيش (643هـ) بقوله: "وإنَّما لم تُصدَّر بها الجملة؛ لأنَّ (إنَّ) المكسورة و(لأنَّ) المفتوحة مجراهما في التأكيد واحد إلا أنَّ المفتوحة تكون عاملة ومعمولاً فيها، فأخرت للإيدان بتعلقها بما قبلها، ومفارقتها المكسورة التي هي عاملة غير معمول فيها".<sup>(5)</sup>

1. الأسترلابادي: شرح الكافية 4: 334.

2. المصدر نفسه 4: 339.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 564.

4. الأسترلابادي: شرح الكافية 4: 339.

5. ابن يعيش، شرح المفصل 4: 527.

ولأن يعمل فيها أحد العوامل اللفظية ذلك يعني وقوعها في حشو الكلام، وهذا حكم عام يطرد في معظم ألفاظ الصدارة، فلا يتقنم عليها عامل إلا أن هذه الألفاظ قد يعمل فيها حرف الجر، وقد تقع مضافة، فتصبح مع المضاف كلمة واحدة لها الصدارة، وتنتقل أحقية الصدارة من حيز المفردات إلى حيز المركبات للمتضامة<sup>(1)</sup>.  
 وخصر عزم الصدارة في (أن) فقط من سائر حروف هذا الباب محالف لما نصر عليه الزمخشري (538هـ) وابن يعيش (643هـ)، فقد نصر الزمخشري (538هـ) في حديثه عن (لكن) أنها للاستدراك توسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، فتستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: (ما جاعني زيد لكن عمرًا جاعني)، و(جاعني زيد لكن عمرًا لم يجيء).<sup>(2)</sup> وبناء على هذا يرى ابن يعيش (643هـ) "أنها شبيهة بـ(أن) المفتوحة في كونها لا تقع أولًا إلا أن (أن) في تقدير معرد، و(لكن) في تقدير جملة".<sup>(3)</sup>

وتقدير (أن) وما تدخل عليه بمعرد لا يغير من تركيبها الشكلي شيئاً، كما أن تقدير (لكن) وما تدخل عليه بجملة لا يغير من تركيبها الشكلي شيئاً، وإذا كانت (أن) وما تدخل عليه تقتضي عاملاً يعمل فيها، فإن (لكن) وما تدخل عليه تقتضي كلاماً سابقاً تستدرك عليه، والعامل الذي يسبق (أن) والكلام الذي يسبق (لكن) كلاهما مما يتعلق به من حيث المعنى.

وإذ جاز لنا أن نحكم بصدارة (لكن) على اسمها وخبرها، وفصلها عن السياق التركيبي الذي تأتي فيه، جاز لنا أيضاً أن نحكم بصدارة (أن) على اسمها وخبرها، إذ لم يرد في التراكيب الفصيحة أن تقنم خبر (أن) أو اسمها عليها.

1. انظر: الأمثري، شرح الكافية 4: 107 - 108.

2. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 560.

3. المصدر نفسه 4: 561.

وقد قرر ابن يعيش (643هـ) أنه قد تُستعمل (أن) للمفتوحة بمعنى: (عل).  
يقال: (إيت السوق أنك تشتري لنا كذا)، أي: (علك).<sup>(1)</sup>  
وفي قول حطائط بن يعقوب:<sup>(2)</sup>

أرني جواداً مات حزناً لعلني أرى ما ترين أو بخيلاً محطداً

يرى المرزوقي أن لهذا البيت رواية أخرى هي: " (لأنني أرى ما ترين)،  
وهو بمعنى: (لعلني)."<sup>(3)</sup> وقد تكون (أن) هنا ليست (أن) للتوكيدية بحيث تترك هذا  
المعنى، وتصبح بمعنى: (عل)، وإنما هي لغة من اللغات الكثيرة الواردة في (عل)،  
وقد يكون أصلها (عل) ثم أبدلت العين همزة، وهذا كثير لا يكره في كلام العرب،  
كما أن (اللام) قد أبدلت (نوناً)، و (اللام) و (النون) من الحروف المائعة في اللغة  
العربية التي يكثر تعالوها فيما بينها.<sup>(4)</sup>

وإذا ما وردت (أن) هذه في أسلوب من أساليب العربية، فإن لها الصدارة في  
تلك الأسلوب، وهذا ما نص عليه ابن الحاجب (646هـ) بقوله "وهذه التي بمعنى:  
(عل) يجب أن يكون لها صدر الكلام مثل (عل) ضرورة معنى الإنشاء فيها"،<sup>(5)</sup>  
كما أن اللغات الكثيرة الواردة في (عل) للصدارة، وتعدد اللغات في صيغة من  
للصيغ العربية لا يؤثر في ظواهرها الموقعية.

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 557.

2. وينسب أيضاً إلى حاتم اللطفي، انظر ديوان حاتم الطائي ص: 40، وينسبه المرزوقي إلى  
حطائط بن يعقوب، انظر: المرزوقي: أحمد بن محمد بن الحسن (ت: 421هـ)، شرح ديوان  
الحماسة لأبي تمام، 2003م، ت: غريد الشيخ وإبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية،  
بيروت، 4: 1216، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 557.

3. المرزوقي: شرح ديوان الحماسة 4: 1216.

4. انظر: عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 226 — 228.

5. ابن الحاجب: الأمل 3: 76.

وقد تدخل (ما) على هذه الحروف، فتكفيها عن العمل، وتصير بدخول (ما) عليها حروف ابتداء تقع للجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويؤول عليها الاختصاص بالأسماء؛ ولذلك يبطل عملها فيما بعدها، وذلك نحو قولك: (إنما) و(أنما) و(كلما) و(لئنما) و(لعلما)<sup>(1)</sup> كما لن<sup>(2)</sup> (لن) إذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء يسيها الاسم والفعل<sup>(3)</sup>. وهذا ما نص عليه سيبويه (180هـ) بقوله: "ولما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بال حذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) في قولك: (إنما ريد أحوك)"<sup>(4)</sup>. أي لن هذه الحروف جميعها بلا استثناء بعد إلغائها واتصالها بـ(ما) الكافة تصبح من أعاظ للصدارة التي تنصدر الجمل الفعلية والاسمية.

#### 6.4 لام الابتداء:

لام الابتداء هي: اللام المفتوحة في قولك: (لزيد منطلق)، وفائتها تؤكد مضمون الجملة، وتدخل باتفاق في موضعين أحدهما: المبتدأ، والثاني: بعد (إن)، وتدخل في باب (إن) على ثلاثة مواضع باتفاق: الاسم نحو: (إن ربي أسمع الدعاء)<sup>(4)</sup>، والمضارع لشبهه به، نحو: (وإن ربك ليحكم بينهم)<sup>(5)</sup>، والطرف نحو: (وإنك لعلی خلق عظیم)<sup>(6)</sup>، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة مواضع باختلاف أحدهما: الماضي الجامد نحو: (إن زيدا نعى أن يقوم)، والثاني: الماضي المقرون

1 ابن يعيش: شرح المفصل 4: 521.

2. المصدر نصه 4: 548.

3. سيبويه. الكتاب 4: 548.

4. سورة إبراهيم، آية: 39.

5. سورة النحل، آية: 124.

6 سورة القلم، آية: 4

بـ(قَدْ)، وخالف في ذلك خطاب<sup>(1)</sup> ومحمد بن مسعود الغزني(421هـ)، وقالوا: إذا قيل: (إِنْ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ)، فهو جواب لقسم مقدر، والثالث: الماضي المتصرف المجرد من(قَدْ)، أجازته الكمائي(189هـ) وهشام بن معاوية للضرير(209هـ) على إضمار(قَدْ)، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم.<sup>(2)</sup>

واختلف النحاة في دخولها في غير باب (إِنْ) على شيئين: أحدهما: خبر المبتدأ المتقدم نحو: (لَقَائِمٌ زَيْدٌ)، فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وإن كان في لمالي ابن الحاجب(646هـ): لام الابتداء يجب معها المبتدأ، والثاني: الفعل نحو: (لَيَقُومُ زَيْدٌ)، فأجاز ذلك ابن مالك(672هـ) والمالقي(702هـ) وغيرهما، وزاد المالقي(702هـ) الماصي الجامد،<sup>(3)</sup> نحو: (لَبِثْتُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)<sup>(4)</sup>، وركب بعضهم للمتصرف المقرون بـ(قَدْ) نحو: (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ)<sup>(5)</sup>، وقال أبو حيان(745هـ): هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر، وأن لا يكون، ونص جماعة على منع تلك كله قال ابن الخبار(639هـ) في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجملة الفعلية (لا في باب (إِنْ)).<sup>(6)</sup>

1. هناك ثلاثة نحويين يُسمون بهذا الاسم، الأول منهم هو خطاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد سنة (450هـ)، والثاني: هو خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المعيرة الإبادي، والثالث: خطاب بن أحمد بن عدي بن خطاب، التلمساني.

2. انظر: لبر يعيش: شرح المفصل 4: 145 — 146، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 360، المرادي: الجني لداني ص: 128 — 132، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 255.

3. انظر: المالقي، رصف المباني ص: 306 — 307.

4. سورة المائدة، آية: 62.

5. سورة الأحزاب، آية: 15.

6. انظر: لبر يعيش: شرح المفصل 4: 145 — 146، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 360، المرادي: الجني لداني ص: 131 — 132، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 255 — 256.



وقد نصَّ الأسترلابادي (686هـ) على أنَّ لام الابتداء الواقعة بعد (إنَّ) كان حقُّها أنْ تسجلَ أوَّلَ للكلام، ولكن لما كان معناها: هو معنى (إنَّ) سواء، أعني للتأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما فأحروا اللام، وصنَّروا (إنَّ) لكونها عاملة، والعامل خريَّ بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفاً<sup>(1)</sup>.  
وتبعه ابن هشام (761هـ) بقوله: ليس للام الابتداء للصنَّرية في باب (إنَّ)؛ لأنها فيه مؤخِّرة من تقديم، ولهذا تُسمَّى للام المُزحلَّقة والمُزحلَّقة أيضاً<sup>(2)</sup>. أي أنَّ لام الابتداء في هذا الأسلوب للقياسي لا تقع إلا في حشو الكلام، وليس لها الصدارة.

وقبول النحاة: إنَّ لام الابتداء الواقعة بعد (إنَّ) مؤخِّرة من تقديم - محاولة منهم لوضع قاعدة أساسية للام الابتداء، وهذه القاعدة ترى: أنَّ لام الابتداء لا تقع إلا في صدر التراكيب العربية.

وهم في صنيعهم هذا يرون "أنَّ مهمة العالم للغوي لا تنحصر في النظر إلى ظاهر اللغة فقط، وإنما عليه أن يستنبط القواعد الأساسية للغة بأكملها، وأن تكون هذه القواعد ذات صفة توليدية لجميع الجمل الصحيحة والمقبولة من الناطقين للغة ما، وأن تمنع توليد جمل غير صحيحة وغير مقبولة من الناطقين بتلك اللغة"<sup>(3)</sup>.  
وتقدير النحاة بأنَّ لام الابتداء في باب (إنَّ) مؤخِّرة من تقديم يتوافق وما جاءت به اللغة من تراكيب تتقدم فيها لام الابتداء على (إنَّ)، إذ يرى ابن جني (392هـ): "أنَّ الذي يدل على أنَّ موضع اللام في خبر (إنَّ) لوَّك الجملة قبل (إنَّ) أنَّ العرب لما جفا عليها لاجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة (هَاءً)؛ ليزول لفظ

1 الأسترلابادي: شرح الكافية 4: 360

2. ابن هشام: معني اللبيب 1: 258.

3. رويس: عطي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، 1986م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 45.

(إن)، هـزول أليصاً ما كان مستكراً من ذلك، فقالوا: (لهنك قائم)، أي (لنك قائم)<sup>(1)</sup> وعليه قول محمد بن سلمة:<sup>(2)</sup>

ألا يا سنا برقي على قلل الحمى      لهنك من برقي على كريم

وكذلك قول الشاعر:<sup>(3)</sup>

لهنك من عيسى نوسيمة      على هنوات كاذب من يقولها

وقال البصريون: "لا نسلم أن الهاء في قوله: (لهنك) زائدة، وإنما هي مبدلة من ألف (إن)، فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم، ولهذا المعنى جار أن يجمع بين اللام وبينها؛ لتغير صورتها"<sup>(4)</sup> ولا لوافق البصريين في قولهم: إن الجمع بين لام الابتداء و(إن) جاز لتغير صورة (إن)، ذلك أن التبدلات الصوتية هي المفردات والصيغ ليس لها علاقة بالمستوى التركيبي، بل إن المستوى التركيبي قد يعرض بعض هذه التبدلات والتغيرات على الصيغ والمفردات مؤثراً فيها لا متأثراً.

وهذا المنهج في النظر إلى التركيب اللغوية ودراستها، ووضع القواعد الكلية والأساسية لها — من الجوانب التحويلية في النحو العربي، والنحاة بذلك يتوافقون

---

1 ابن جني: الخصائص 1: 316

2 انظر: ابن جني: الخصائص 1: 316، القالي: إسماعيل بن القاسم (ت: 356هـ)، الأمالي مع كتابي نيل الأمالي والبنادر، 2001م، ت: صلاح هلال وسيد الجلبي، المكتبة العصرية، بيروت، ص: 213، للمالقي: رصف المباني ص: 134، المرادي: الجني الداني ص: 129، السعداي (عبد القادر): حرافة الأدب 10: 338، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 191، قل: جمع: قلّة؛ وقلة كل شيء: قلة وأعلام.

3 انظر: الألباري: الإنصاف، مسألة: 25، 1: 209، السعداي (عبد القادر): حرافة الأدب 10: 340، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 190.

4 الألباري: الإنصاف، مسألة: 25، 1: 216.

مع أحدث المناهج العلمية المعاصرة في دراسة اللغة مع سبق المبادرة من قبل نحاة العربية في اتخاذ هذا المنهج.

وهناك أنماط لعوية وردت عن العرب وقعت فيها لام الابتداء أيضاً في حشو الكلام إلا أن هذه الأنماط سماعية قليلة الشيوع أورد معظمها الأسترابادي (646هـ) في شرح الكافية. ومن هذه الأنماط وقوع لام الابتداء في خبر (أن) المفتوحة، ومما ورد على ذلك قراءة سعيد بن جبير<sup>(1)</sup>: ((لَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)).<sup>(2)</sup> وكذلك قول الشاعر:<sup>(3)</sup>

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ لِلْعَلِيِّ      أَنْ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ

وقد عذّب ابن عصفور (669هـ) هذا من الضرائر،<sup>(4)</sup> هذا في بيت الشعر، لكن ما للقول هسي الآية القرآنية؟ يرى تمام حسان أن مثل هذه التراكيب من قبيل الترخّص في القرآن الكريم "ولستعمال القرآن للتّرخّص لقلّ كثيراً من استعمال الشعر له، لما الحديث الشريف، فظاهرة التّرخّص هيه أقلّ من الشعر والقرآن كليهما".<sup>(5)</sup>

كما جاءت لام الابتداء في خبر (أضحى) نحو: (أضحى زيد لمُتَطَلِّقاً)، وكذلك في خبر (أمنى)، قال الشاعر:<sup>(6)</sup>

---

1. انظر: أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 6: 449.

2. سورة الفرقان، آية: 20.

3. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 316، الملقى: رصف المباني ص: 312، البغدادي (عبد القادر). خرافة الأدب 10: 323.

4. البغدادي (عبد القادر): 10: 324.

5. حسان (تمام): الأصول دراسة إيسيتيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص. 82.

6. انظر: ابن جني. الخصائص 1: 317، ابن يعقوب: شرح المفصل 4: 535، الملقى: رصف المباني ص: 312، البغدادي (عبد القادر): خرافة الأدب 10: 327، الشنقيطي: الدرر للولامع 2: 188.

مَرُّوا عَجَالًا، فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ لِذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لَمْجَهُودًا

وجاءت في خبر (رَأَى)، قال كُثْرٌ: (1)

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَذَنَ لَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالِهَاتِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَسَدَادٍ

وجاءت في خبر (مَا) الناهية، نحو: (مَا زَيْدٌ لَقَائِمًا). (2) وَقَدْ أُلْحِقَ الْكُوفِيُّونَ

(لَكِنْ) بِـ(إِنْ) فِي كَثْرَةٍ وَقَوَّعَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَهَا، مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: (3)

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَالِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمْرِي

حيث دخلت لام الابتداء في خبر (لَكِنْ)، ولم يورد الكوفيون من الشواهد غير

هذا، ولعل هذا النمط التركيبي من الأنماط اللغوية القليلة الاستعمال. (4)

وهذه الأنماط السماعية الآتية الذكر من قبيل الضرورات التي اختصت بها

لغة الشعر، ونستثني من ذلك ما جاء في باب (لَنْ)؛ لورود هذا النمط في القرآن

الكريم الذي يُعْتَلَّ أعلى درجات البيان بجميع قراءاته للمتعددة، والأمر الآخر:

تداخل اللغات، والتراكيب في توظيفها لـ(إِنْ) و(لَنْ) في الأماليب العربية، مما حدا

بالمبرد (285هـ) أَنْ يَقُولَ: " (إِنْ) و(لَنْ) مجارهما واحد؛ فلذلك عدديهما حرفاً

واحداً". (5)

---

1. انظر: ديوان كثر عزة ص: 443، ابن هشام: مخي اللبيب 1: 260، السيوطي: جمع الهوامع

1: 448، السجستاني (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 328، الشنقيطي: الدرر اللوامع

2: 188 ذكر صاحب الخزانة أن صوابه: (بكل سبيل).

2 انظر: الأسترابادي: شرح للكافية 4: 364.

3. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة 25، 1: 206، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 532،

الملقسي: رصف الميالي ص: 310، المرادي: الجني الداني ص: 132، السجستاني (عبد

القادر): خزانة الأدب 10: 361، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 185.

4. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة 25، 1: 208 — 218.

5. المبرد: المقنض 2: 107.

وأرى أن الفرق بين (إن) و (أن) لا يتعدى للمستوى الصوتي بحيث إذا وردت (إن) في درج الكلام فتحت همزتها طلباً للخفة، وإذا وردت في بداية الكلام أو سبقت مسكنة كسرت همزتها؛ لأن المتكلم يكون في بداية نشاطه اللطفي، فيقوى على نطق الكسرة التي هي أثقل من الفتحة، وهذا مطهر صوتي أكثر منه تركيبياً. وفي غير هذا النمط القياسي المتمثل في وقوع لام الابتداء بعد (إن)، وكذلك الأنماط السماعية المتمثلة في وقوع لام الابتداء بعد (أضحى)، و (ألمسى)، و (زال)، و (ما) النافية، و (لكن) — في غير هذه الأنماط لا بد من وقوع لام الابتداء في صدر الجملة الاسمية والجملة الفعلية الداخلة عليها.

وقد نص ابن السراج (316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون في صدر الكلام على أن من هذه الحروف: "لام الابتداء، حيث لا يجوز أن تقول: (طعامك لزيذ أكمل)".<sup>(1)</sup> وتبعه في ذلك ابن يعيش (643هـ) بقوله: "و لا م الابتداء لها صدر الكلام".<sup>(2)</sup>

ويقول المالقي (702هـ): "إنما قُتِمَت لام الابتداء أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها، كما نُقِمَ همزة الاستفهام و (إن) للمكسورة المشددة و (ما) النافية؛ للاعتماد عليها في معانيها التي وُضِعَتْ لها، ولذلك كانت حروفاً مُعَلَّقة لما قبلها عن العمل فيما بعدها، أي قاطعة له، وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الاشتغال. وإنما ذلك كما ذكرت لك من أنه حرف صدر".<sup>(3)</sup>

وكذلك نص ابن هشام (761هـ) على أن تلام الابتداء للصَّخْرِيَّة، ولهذا علق العامل في: (علمت لزيذ مُنْطَلَقاً)، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: (زيذ

1. ابن السراج: الأصول 2: 234.

2. ابن يعيش: مخرج المفصل 5: 32.

3. المالقي: رصف المباني ص 306.

لَأَنَا أَكْرَمُهُ، وَمَنْ لَنْ يَنْقُصَ عَلَيْهَا الْخَبْرُ فِي نَحْوِ: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، وَالْمَبْتَدَأُ فِي نَحْوِ:  
(لَقَائِمٌ زَيْدٌ):<sup>(1)</sup>

وَقَدْ شَذَّ قَوْلُ رُؤْبَةِ:<sup>(2)</sup>

أُمُّ الْحَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرُّقْبَةِ

حَيْثُ دَخَلَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ لِلْمُؤَخَّرِ، وَلِلْوَجْهِ أَنْ يُقَالَ: (لَأُمُّ  
الْحَلَيْسِ عَجُوزٌ شَهْرَبَةُ)، وَقَدْ عَدَّ عَبْدُ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيُّ (1093هـ) هَذَا مِنْ قَبِيلِ  
الضَّرُورَةِ.<sup>(3)</sup>

وكَذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:<sup>(4)</sup>

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَةٌ يَنْلِ السَّمَاءَ وَيَكْرِمُ الْأَحْوَالَا

فَهَذَا يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ لِرَادٍ: (لَخَالِي أَنْتَ)، فَأُخِّرَ اللَّامُ إِلَى  
الْخَبَرِ ضَرُورَةً، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ لِرَادٍ: (لَأَنْتَ خَالِي)، فَقُتِمَ الْخَبَرُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، وَإِنْ  
كَانَتْ اللَّامُ فِيهِ ضَرُورَةً.<sup>(5)</sup>

وَمَا حَدَّثَ هَذَا مِنْ تَأْخِيرِ اللَّامِ الْإِبْتِدَاءَ يَقْتَصِرُ عَلَى لُغَةِ الشَّعْرِ، وَيَبْرَى ثَمَامَ  
حَسَنِ أَنَّهُ لَا يَعُودُ اخْتِلَافُ الشَّعْرِ عَنِ النَّثْرِ إِلَى الْأَسْلُوبِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا يَعُودُ كَذَلِكَ  
إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْخَصَائِصِ لِلتَّرَكِيبِيَّةِ نَحْوِيًّا وَصَرْفِيًّا، وَمِنْ هُنَا رَأَيْنَا لِلشُّعْرَاءِ

---

1. ابن هشام، معني اللبيب 1: 258.

2. انظر: ديوان رؤبة ص: 170، ابن يعيش: شرح المفصل 2: 357، العالقي: رصف المباني  
ص: 311، المرادي: الجنى الداني ص: 128، ابن هشام: معني اللبيب 1: 257، البغدادي  
(عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 187، أم الحَلَيْسِ:  
الأُنس، شهرية: عجور كبيرة.

3. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323

4. الأزهرى (خالد): التصريح 1: 217، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.

5. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.

يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر من لغة للنثر".<sup>(1)</sup>

#### 7.4 لام القسم:

جواب القسم إما جملة اسمية أو فعلية، والاسمية إما مثبتة أو منفية، فالمثبتة تصدر بـ (إن) مشددة أو مخففة، لو بـ (للام)، وهذه اللام هي لام الابتداء المفيدة للتأكيد، لا فرق بينها وبين (إن) إلا من حيث العمل، وإنما أُجيب القسم بهما؛ لأنهما معيار للتأكيد الذي لأجله جاء القسم.

وإذا كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً، فالأكثر تصديره باللام، وكسعة بالنون، إلا أن تكمل اللام على متعلق المضارع مقم عليه، كقوله تعالى: (وَلَكِنَّ مَتِّمْ أَوْ قَتَلْتُمْ إِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ)،<sup>(2)</sup> وإن دخلت على حرف التكيس، نحو: (وَاللَّهِ نَسُوفٌ أَخْرَجُ)، فلا يؤتى بالنون اكتفاءً بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى، وقلْ خُلُوْ للمضارع عن اللام استغناءً بالنون، وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل للمضارع.

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً، فالأولى الجمع بين اللام و(قد) نحو: (وَاللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ)، وأما في (نعم) و(يئس)، فباللام وحدها، إذ لا يدخلهما (قد)؛ لعدم تصرفهما.<sup>(3)</sup>

ودهب الكوفيون "إلى أن اللام في قولهم: (لَزِيذُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) جواب قسم مقدر، والتقدير: (وَاللَّهِ لَزِيذُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، فأضمر اليمين لكتفاء باللام منها، وذهب للبصريون إلى أن اللام لام ابتداء".<sup>(4)</sup> وعلى هذا ليس في الوجود عند

1. حنن: الأصول ص 79 - 80.

2. سورة آل عمران، آية: 158.

3. انظر: مسيوه: الكتاب 3: 104 - 107، ابن السراج: الأصول 1: 435 - 436، ابن يعيش:

شرح المفصل 5: 139 - 140، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 306 - 311.

4. الأتباري: الإنصاف، مسألة. 58، 1: 399.

للكوفيين لام الابتداء، وكل موطن وردت فيه لا بد من تقدير القسم، وكان وظيفة هذه اللام مع تأكيدها للجملة الإشعار بالقسم.<sup>(1)</sup>

واحتج الكوفيون بأن قالوا: "والدليل على أن هذه اللام جواب القسم، وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، وذلك نحو قولهم: (لطعامك زيد أكل)، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء، لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً".<sup>(2)</sup>

وقد وقع الكوفيون هنا في شرك لرواجية الاصطلاح، فالابتداء عند متقدمي النحاة قد يطلق على العامل النحوي في المسند إليه في الجملة الاسمية تقم أو تأخر، وقد يطلق على المنزلة التي تقع فيها للكلمة، وهي الوقوع في أول الكلام، وقد استخدم سيبويه (180هـ) للمعنى الثاني في حديثه عن اسم الاستفهام (لهم) حيث قال: "ولا تدخل عليه الألف، وإنما تركت الألف استغناء، فصارت بمنزلة الابتداء".<sup>(3)</sup> يعني صار لها الصدارة، والوقوع في أول الكلام.

وقد اصطلح النحاة على هذه اللام بأنها لام الابتداء؛ لوقوعها في أول الكلام، وليس لدخولها على المبتدأ، ذلك لأنها تدخل على الأسماء المنصوبة، وكذلك تدخل على الأفعال والحروف.

ويذهب الأمثلبيادي (686هـ) إلى "أن الأولى كون اللام في (زيد قائم): لام الابتداء مفيدة للتأكيد، ولا نقدر للقسم كما فعلت الكوفية؛ لأن الأصل عدم التقدير، والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام".<sup>(4)</sup>

وعلى هذا، فإن اللام الواقعة في جواب القسم لام الابتداء، ولها الوظيفة النحوية نفسها، ولعل هذا الفصل الذي حدث بينهما ناتج عن ملازمة هذه اللام

1. انظر: الأمثلبيادي: شرح الكافية 4: 306.

2. الأثيري: الأنصاف، مسألة: 58، 1 399.

3. سيبويه: الكتاب 1: 126.

4. الأمثلبيادي: شرح الكافية 4: 307.



لجواب القسم المثبت حتى أصبحت عنصراً أساسياً فيه، وكذلك أصبحت عنصراً مهماً في "اتصال القسم إلى المقسم عليه".<sup>(1)</sup>

والنحاة العرب يرون في الأداة الواحدة من أدوات العربية أنواعاً مختلفة لمجرد تعدد الأساليب والمعاني التي تدخل فيها هذه الأداة، وليس أدل على ذلك من نظرتهم إلى الحرف الواحد من حروف الجر على أنه أنواع متعددة بحسب ما يحمل هذا الحرف من معانٍ.

ولأسلوب القسم في اللغة العربية يتكون من شقين، الشق الأول: جملة القسم، وعادة ما تتصدر بحرف القسم، وما تقسم به للعرب في الجاهلية والإسلام، والشق الثاني: جملة جواب القسم، وإذا وجدت اللام في هذه الجملة، فلا بد من تصدرها، فقد نصّر ابن الشجري (542هـ) في أماليه على أن: "لام للتوكيد واليمين، حقها أن تقع أول الكلام".<sup>(2)</sup>

وقد نصّر النحاة على أن "حكم لام القسم في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها؛ لأن ما بعدها من الكلام محطوف عليه، فلو جعل شيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه".<sup>(3)</sup> وهذا حكم عام تشترك فيه معظم ألفاظ الصدرة، وقد انبنى عليه أحكام أخرى، منها ما عرف في الدراسات النحوية القرآنية بـ (التعليق).

1. ابن يعرش: شرح المفصل 5: 140.

2. ابن الشجري: الأمالي 2: 439.

3. الأبياري: الإنصاف، مسألة 58، 1: 399 - 400.

#### 8.4 اللام الموطئة للقسم:

هي اللام الداخلة على أداة الشرط في نحو: (والله لئن أكرمتني لأكرمك)، فإن كان القسم مذكوراً لم تلزم، وإن كان محذوفاً لزم غالباً، نحو قوله تعالى: لئن أخرجوا لا يخرجون معهم<sup>(1)</sup> وقد تحذف، والقسم محذوف، نحو قوله تعالى: وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن<sup>(2)</sup> وقيل: هي منوثة، وإنما سميت هذه اللام الموطئة؛ لأنها وطأت للجواب، وتسمى أيضاً المؤنثة، وتسمى أيضاً لام الشرط؛ لدخولها على حرف الشرط، وقولهم: إنها موطئة للقسم فيه تجوز، وإنما هي موطئة لجواب القسم<sup>(3)</sup>.

وقد نص ابن الشجري (542هـ) على أنهم: قد يجمعون بين القسم والشرط، فيحذفون جواب أحدهما؛ لدلالة المذكور على المحذوف، فإن قُسموا القسم حذفوا جواب الشرط، وإن قُسموا الشرط حذفوا جواب القسم، وقد يدخلون على حرف الشرط اللام المزينة مفتوحة مؤنثة بالقسم، فيُخلَبون بها للقسم على الشرط، وإن لم ينكروا القسم<sup>(4)</sup>.

وهي بذلك أشبه ما تكون بعصر تحويل في اللغة العربية فقد يتسع مفهوم التحويل في الجملة ليشمل التحويل في المعنى أيضاً بحيث تكون الجملة في ظاهرها على تركيب، ويقصد به معنى تركيب آخر، وهذا ما تحدث فيه البلاغيون أكثر من النحويين<sup>(5)</sup>. ومن ذلك تحول أسلوب الشرط من حيث المعنى إلى أسلوب القسم لمجرد دخول اللام الموطئة على حرف الشرط، وهذا ما عناه ابن الشجري (542هـ) بقوله: إنهم يُعلَبون بها القسم على الشرط، وإن لم ينكروا القسم.

1. سورة الحشر، آية: 12.

2. سورة المائدة، آية: 76.

3. انظر: ابن يعيش: شرح المعصل 5: 141، ابن هشام: معنى اللبيب 1: 136 – 137.

4. ابن الشجري: الأمالي 2: 118.

5. عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص: 86.

ولعل هذه اللام هي أيضاً لام الابتداء، ولاحتصاصها بالدخول على أحرف الشرط، ولكونها معينة أن الجواب للقسم لا للشرط نُظر إليها على أنها نوع مستقل عن لام الابتداء مع أن لها نفس أحكام لام الابتداء من حيث تأكيد مضمون الجملة، ومن حيث صدارتها لتلك الجملة، وصدارتها هنا حتمية؛ لكونها ضمنية لأحرف الشرط، وأحرف الشرط مستحقة للصدارة في أسلوبها.

#### 9.4 أحرف النداء:

أحرف النداء هي: أصوات تدلُّ المدعوَّ على أنك تريد منه أن يقبل عليك؛ لتحاطبه بما تريد أن تخاطبه به، وعددها ستة، وهي: (يَا)، و (أَيَا)، و (هَيَا)، و (أَي)، والهمزة، و (وَا)، والثلاثة الأولى يستعملونها إذا أرادوا أن يمثوا أصواتهم للمتراخي عنهم أو الإنسان المعرض، أو للنائم المستقل، و (أَي) والهمزة تستعملان إذا كان صاحبك قريباً، وإثماً كان ذلك من قبل أن البعيد المتراخي والنائم والمستقل والساهي يُفتقر في دعائهم إلى رفع الصوت ومدّه، وأمّا (وَا) فمختص به للتنبيه؛ لأنَّ السُّدْبَةَ تَفْجَعُ وَحُرّاً، والمراد رفع للصوت ومدّه؛ لاستماع جميع الحاصرين، والمدُّ للكائن في الولو والألف أكثر من المدِّ الكائن في الياء والألف.<sup>(1)</sup>

وقد سَمَّى سيبويه (180هـ) الباب الذي تحدّث فيه عن أحرف النداء بـ "باب الحروف التي يُنبَّه بها المدعو".<sup>(2)</sup> ويرى ابن يعيش (643هـ) أن "أصل النداء تنبيه المدعو؛ ليُقبل عليك، وتؤثر في التنبيه والاستغاثة والتعجب، وهذه الحروف لتنبيه المدعو".<sup>(3)</sup> وقد نصَّ الأسترلابادي (686هـ) على "أنَّ النداء تنبيه"،<sup>(4)</sup> ويرى في

1. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 230 - 231، ابن السجري: الأمالي 1: 417، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 48، الأسترلابادي: شرح الكافية 4: 434.

2. سيبويه: الكتاب 2: 229.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 51.

4. الأسترلابادي: شرح الكافية 1: 341.

موصع آخر "أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً بالدات، بل هو لتنبية للمخاطب؛ ليُصغى إلى ما يجيء بعده من الكلام للمنادى له".<sup>(1)</sup>

ولما كانت أحرف النداء من جملة حروف التنبية كان لها الصدارة في اللغة العربية، فمعظم عناصر التنبية في هذه اللغة تأتي في أول الكلام، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش (643هـ) في قوله: "ولكنهم جعلوا في أول الكلام حرف النداء، وهو قولهم: (يا)؛ ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه، ويخاطبوا بذلك القريب والبعيد".<sup>(2)</sup> وكذلك نصر الأسترلابادي (686هـ) على أن كل ما يُغَيَّر معنى للكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبه للصدر، كحروف التنبية".<sup>(3)</sup>

والنداء في اللغة العربية وجوه قد يحتملها، وإن كان في أصل وصعه لتنبية المدعو، وأحرف النداء في كل هذه الوجوه تنصدر التراكيب، وقد نكر هذه الوجوه ابن الشجري (542هـ) في أماليه، ورأى أن أكثرها لا يخرج عن كونه نداءً، فمن ذلك:

أن النداء قد يقتصر على ألفاظ المدح للمدعو إذا كان قصدك تعظيمه، ومُرادك مدحه، كقولك: (يا سيّد الناس)، و(يا فارس الهجاء)، وبحسب ذلك يكون النداء دماً للمنادى وتقصيراً به وزرياً عليه، كقولك: (يا فسق)، و(يا أبخل الناس)، فالنداء في هذا الوجه داخل في حيّز الخبر.

وقد يكون دعاؤك لمن هو مقبل عليك ومستغنٍ عن دعائك على جهة التوكيد، حتّى إنّ الداعي قد ينادي نفسه وقلبه، وقد يوجّه النداء إلى من لم يقصد إسماعه، وذلك إلى غائب تكسب إليه، تشوّقه أو تمدحه أو تدمّه، غير أن أكثر العرب يحالفون بين اللفظ بالندبة، واللفظ بالنداء، فيجعلون (وآ) مكان (يا)، ويلحقون آخر الأسماء ألفاً، فإذا سكتوا ألحقوها هاء مأكنة، كقولك: (وآ سيّد العملمينا)، ومما نادوه

1. الأسترلابادي: شرح الكافية 1: 374.

2. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 51.

3. الأسترلابادي: شرح الكافية 4: 339.

مما ليس إسماعه متوهماً النّيار والأطلال، وقد ينادون الأوقات بمعنى الاشتكاء  
لطولها، أو المدح لها بما نالوا من السرور فيها.

وقد جاء النداء تحذيراً، كقوله تعالى: (يا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ).<sup>(1)</sup> وقد جاء  
استعانة، كقول عمر رضي الله عنه لما طعنه العُجُجُ أبو لؤلؤة المجوسي لعنه الله:  
(يا لله للمُستَلَمين).

ومن قال: (يَا بُؤْساً لَزَيْدٍ) جعل النداء بمعنى الدعاء على المذكور، وقد ورد  
لنداء تعجباً، كقول حنظلة بن مُصْنِح:<sup>(2)</sup>

يا رِيْها اليَوْمَ على مُبِينٍ      على مُبِينٍ جَرَدَ الْقَصِيمِ

وهذه وجوه شتى قد احتملها النداء، وإن كان في أصل وضعه لتتبيه المدعو،  
وفي كل هذه الوجوه تصدّرت حروف النداء الأساليب العربية، وإن كانت قد  
خرجت عن كونها حروف تتبيه في بعض هذه الأساليب.<sup>(3)</sup>

---

1. سورة يَم، آية: 30. / كان أبو إسحاق يقول: بأن قوله جل وعز (يا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ) من  
أصعب ما في القرآن من المسائل، وإنما قال هُذا؛ لأن السؤال فيه أن يقال: ما العاقبة في نداء  
الحسرة؟. (التحليم. إعراب القرآن 3: 392) ويذهب مكي القيسي إلى أن (يا حَسْرَةَ) نداء  
مستكور، وإنما نادى (الحسرة)؛ ليتحصّر بها من خالف الرسل وكفر بهم، والمراد بنداؤها:  
تحصّر المرسل إليهم بها، فمعناها: تعالى يا حَسْرَةَ، فهذا أولئك وإيانك الذي يجب أن تحصري  
فيه؛ ليتحصّر بك من كفر بالرسل. (مشكل إعراب القرآن 2: 602)

2. ليس للمُسْكُوت: يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، إصلاح المنطق، 1949م، ت: أحمد محمد  
شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، ص: 47، ابن الشجري.  
الأمالي 1: 421. مُبِينٌ: موضع، وجرّد: موضع في بلاد بني تميم، أو يئر

3. انظر: ابن الشجري، الأمالي 1: 417 - 423.

#### 10.4 أحرف التصديق والإيجاب:

أحرف التصديق والإيجاب في اللغة العربية هي: (نعم)، و(بلى)، و(أجل)، و(جَـيْر)، و(إي)، و(إن)، و(بجَل)،<sup>(1)</sup> فالما (نعم) فمُصَدِّقَةٌ لما سبقها من كلام مُثَبَّت أو منفي، نقول إذا قال: (قام زيدٌ، أو لم يَقمْ ؟): (نعم) تصديقاً لقوله، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام إذا قال: (أقام زيدٌ ؟)، أو (ألم يَقمْ زيدٌ ؟)، فقلت: (نعم)، فقد حققت ما بعد الهمزة، و(بلى) إيجاب لما بعد النفي، نقول لمن قال: (لم يَقمْ زيدٌ)، أو (ألم يَقمْ زيدٌ ؟): (بلى)، أي قد قام، و(أجل) لا يصنق بها إلا في الخبر حاصلة، يقول القائل: (قَدْ أَتَاكَ زيدٌ)، فتقول: (أجل)، ولا تستعمل في جواب الاستفهام، و(جَـيْر) نحوها بكسر الراء، وقد تَفَتَّحَ لتصديق الخبر، قال مُضَرَّمُ الأَسدي: (2)

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ      أَجَلَ خَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ

و(إن) كذلك لتصديق الخبر، قال عبيد الله بن قيس الرقيّات: (3)  
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا      لَكَ وَقَدْ كَبُرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ

1. قد تكون (ألا) جواباً، وهو قليل، فيقول للقائل: (ألم تَقُمْ ؟)، (ألم تَخْرُجْ ؟)، فتقول: (ألا)، وهو شاذ بمعنى: (بلى). (رصف المباني ص: 166)

2. انظر: ديوان مصرم الربيعي ص: 76، ابن يعيش: شرح المفصل 5. 54، المرادي: الجوى الداني ص: 360، ابن هشام: معني اللبيب 1. 138، البغدادي (عبد القادر): خزنة الأديب 10. 103، السخنيطي، الدرر اللوامع 6: 43، الفردوس: ماء لبني تميم، والدعائر: جمع دعثور، وهو الحوض المتهتم.

3. انظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات ص: 66، سيبويه: للكتاب 3: 151، ابن السراج الأصول 2: 383، ابن الشجري: الأمالي 2: 65، ابن يعيش: شرح المفصل 2: 358، الماقي: رصف المباني ص: 200، المرادي: الجوى الداني ص: 399، ابن هشام: معني اللبيب 1: 47، البغدادي (عبد القادر): خزنة الأديب 11: 213.

و(أي) لا تستعمل إلا مع القسم، إذا قال المُسْتَحْبِرُ: (هل كان كذا؟)، قلت: (إي والله)، و(إي الله)، و(إي لعمرى)، و(إي ها الله ذا).<sup>(1)</sup>

وأحرف الإيجاب في اللغة العربية لها لصدارة في جملة الجواب، ذلك إذا نظرنا إلى جملة الجواب على أنها مُستقلة عن جملة الاستفهام من الناحية الشكلية، والذي يُعمّق هذا الفصل ما بين جملة الاستفهام وجملة الجواب صدور كل منهما عن متكلم مُغاير، وهذا ما يقتضيه مقام الحال من وجود شخص يستفهم، وغالباً ما يتصدر كلامه أداة من أدوات الاستفهام، وآخر يجيب عما يستفهم عنه، وغالباً ما يتصدر كلامه حرف من أحرف الجواب.

ومن علماء اللغة الذين يؤكدون صدارة أحرف الإيجاب السيرافي (368هـ) بقوله: "إن الجواب لا يتقدّمه كلام".<sup>(2)</sup>

وهناك سياق تركيبى تختص به (نعم) دون سائر حروف الإيجاب، وهذا السياق لا يقتضي وجود مُستحبر، وإنما تكون فيه (نعم) "حرف تذكير لما بعدها، وذلك إذا وقعت صدر الجملة بعدها، نحو: (نعم هذه أطلالهم)، وهذا يحتمل التأويل".<sup>(3)</sup>

وقيل: إن (نعم) هنا للتوكيد.<sup>(4)</sup> ويذهب ابن هشام (761هـ) إلى: "أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مُقتر".<sup>(5)</sup>

واختصاص (نعم) بهذا السياق التركيبى لا ينبع من كون (نعم) وقعت في صدر الجملة كما يرى المرادي (749هـ) وابن هشام (761هـ)، فوقعها في صدر الجملة حاصل سواء كانت حرف إيجاب أو حرف تكدير وتوكيد، وإنما تأتي

1. انظر: ابن يعيش: شرح المعصل 5 54 - 55، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 435.

2. سيبويه: الكتاب 3: 13.

3. المرادي: الجنى الداني ص: 506.

4. انظر، ابن هشام: معني اللبيب 2: 398.

5. المصدر نفسه 2: 398.

اختصاصها بهذا السياق التركيبي من عدم وجود جملة سؤال تصيق جملة الجواب التي تصدرها (نعم)، ولا داعي لهذا التأويل والتقدير الذي يراه المرادي (749هـ) وابن هشام (761هـ)، فمثل هذا التأويل والتقدير لا يتوافق مع واقع اللغة وأدائها الاستعمالي.

#### 11.4 حرف الرذع (كلاً):

(كلاً) حرف رذع ورجز، هذا مذهب الخليل (170هـ) وسيبويه (180هـ) وعامة البصريين، ومذهب الكسائي (189هـ) وتلميذه نصير بن يوسف ومحمد بن واصل إلى أنها تكون بمعنى: (حقاً)، وهو يقرب من معنى (ألاً) الاستفتاحية، ومذهب النضر بن شميل (203هـ): أنها بمعنى: (نعم)، وركب ابن مالك (672هـ) هذه المذاهب الثلاثة، فجعلها مذهباً واحداً، حيث قال: (كلاً) حرف رذع ورجز، وقد تُؤوّل بـ (حقاً)، وتساوي (إي) معنى واستعمالاً، ومذهب أبو حاتم السجستاني (248هـ) إلى أنها تكون: رداً للكلام الأول، وتكون بمعنى: (ألاً) التي للتنبيه، ويُستفتح بها للكلام نحو: (كلاً إن الإنسان ليطغى)<sup>(1)</sup>، ووافقه الزجاج (311هـ)، ومذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنها تكون على وجهين: أحدهما: أن تكون رداً للكلام قبلها، فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف، والآخر: أن تكون صلة للكلام، فتكون بمعنى: (إي)، نحو قوله تعالى: (كلاً والقمر)<sup>(2)</sup>، وقيل: إن (كلاً) بمعنى: (سوف)<sup>(3)</sup>.

جاءت (كلاً) في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً،<sup>(4)</sup> وكان لها الصدارة في كل هذه المواضع، وإن تفاوتت معانيها بين أن تكون حرف رذع

1. سورة العلق، آية: 6.

2. سورة الممتز، آية: 32.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 235، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 132، المرادي: الجني للداني ص: 577.

4. انظر: عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 2: 317.



وزجر، لو تكون بمعنى: (حقاً)، لو (الاستفتاحية، لو عنصر تنبيه، لو حرف جواب بمعنى: (نعم)، أو صلة للكلام بمعنى: (أي)).

وكذلك هو شأنها في كلام العرب تأتي في صدر التراكيب اللغوية، وجميع المعاني التي تعثور (كلاً) تقتضي منها أن تكون في صدر هذه التراكيب، فإذا جاءت بمعنى: (نعم)، فشان حروف الإيجاب أن تأتي في صدر الجمل، وإذا كانت عنصر تنبيه، فمعظم عناصر التنبيه في اللغة العربية تنصدر للتراكيب، وكذلك حالها إذا جاءت بمعنى: (الاستفتاحية، وبمعنى: (حقاً)، وكذلك بمعنى: (سوف)). وقد نص ابن خالويه (370هـ) في قوله تعالى: "كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا" (1) على أن "كَلَّا" يُبتدأ به هاهنا لأنه بمعنى: نعم حقاً، وليس ردّاً، (2) ويرى للكاتب أنها وإن كانت ردّاً، فإنه يُبتدأ بها، وذلك بالنظر إلى جملة الجواب على أنها جملة مستقلة من حيث الشكل، وكونها أداة جواب، لم يُزَلِّها في هذا النمط التركيبي.

#### 12.4 (رَبِّ):

حرف جر عند البصريين، ودليل حرفيتها عندهم: مساواتها بالحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها، وذهب الكوفيون والأحفش (215هـ) في أحد قوليه إلى أنها: اسم يحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطرلوة (528هـ)، واختلف النحويون في معنى (رَبِّ) على أقوال: الأول: أنها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، والثاني: أنها للتكثير، والثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير، والرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل، والخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والسادس: أنها حرف إثبات لم يوصع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك

1 سورة العلق، آية 6.

2 ابن خالويه: (عرب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص: 138).

مستفاد من السياق، والسابع: أنها للتكثير في موضع للمباهاة والافتخار، والراجع من هذه الأقوال: ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف تقييد.

ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمعرد أو جملة، كقولك: (رُبُّ رجلٍ جوادٍ)، و(رُبُّ رجلٍ جامسي)، و(رُبُّ رجلٍ أبوه كريم)، والمضمرة حقها أن تُفسَّرَ بمصوب، كقولك: (رُبُّه رجلاً)، ومن خصائصها أيضاً: أن الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخره عنها، وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر، ومن خصائصها: أن فعلها يجب أن يكون ماصياً، تقول: (رُبُّ رجلٍ كريمٍ قد لقيت)، ولا يجوز: (سألقي)، لو (لألقين)، وتُكفُّ بـ(ما)، فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل، وفيها لغات: (رُبُّ) الراء مضمومة، والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة، و(رُبُّ) الراء مفتوحة والباء مشددة أو مخففة و(رُبُّت) بالتاء والباء مشددة أو مخففة.<sup>(1)</sup>

و(رُبُّ) من الكلمات التي اضطرب للنحويون في الكلام فيها،<sup>(2)</sup> والذي يقوى عند الأسترابادي (686هـ) "مذهب الكوفيين والأحفش، — أعني كونها اسماً — فـ(رُبُّ) مضاف إلى النكرة، فمعنى (رُبُّ رجلٍ) في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أن معنى (كَمْ رجلٍ): كثير من هذا الجنس، وإعرابه: رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له".<sup>(3)</sup>

وبناءً على ذلك تكون (رُبُّ) اسماً، ولأراها من كنايات العدد، فكثيراً ما يقرن سيبويه (180هـ) بينها وبين (كَمْ) و(كأين)، حيث يقول: "اعلم أن (كَمْ) هي الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبُّ)، لأن المعنى واحد".<sup>(4)</sup> وكذلك نص على أن (كأين)

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 481 — 486، أبو حيان. ارتشاف الضرب 4، 1737 —

1738، المرادي: الجني لداني ص: 438 — 458.

2. انظر: الأتباري: الإنصاف، مسألة: 121، 2: 832 — 834.

3. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 287.

4. سيبويه: الكتاب 2: 161.

معناها معنى رُبٌّ".<sup>(1)</sup> ويقرر ابن يعيش (643هـ) أن معنى (رُبٌّ) تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض (كَمْ) في الخبر؛ لأن (كَمْ) الخبرية للتكثير، و(رُبٌّ) للتقليل، تقول: (رُبٌّ رجلٌ لقيته)، أي: ذلك قليل".<sup>(2)</sup>

ومن أبرر الطواهر الموقعية لكتابات العدد وقوعها في صدر الكلام، وهذا ما نجده ماثلاً في (رُبٌّ)، فقد نص أبو العباس المبرد (285هـ) على أن رُبٌّ معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه، ولا تكون (رُبٌّ) إلا في أول الكلام؛ لدخول هذا المعنى فيها".<sup>(3)</sup>

وهذا ما نص عليه ابن السراج (316هـ) بقوله: "لما كان معنى (رُبٌّ) التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة، فصار مقابلاً لـ(كَمْ) إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ(كَمْ)".<sup>(4)</sup>

وينص ابن الشجري (542هـ) على أن من أحكام (رُبٌّ) أن لها صدر الكلام بمنزلة ألف الاستفهام، و(ما) النافية؛ لأن تقليل الشيء مضارع لنفيه، فذلك ألزموها صدر الكلام، فقالوا: (رُبٌّ رجلٌ جاملي)، ولم يقولوا: (جاملي رُبٌّ رجلٌ)".<sup>(5)</sup> وكل من نص على صدارة (رُبٌّ) من للنحاة نظر فيها إلى كونها تدل على التقليل في الأساليب العربية، والألفاظ التي يكتى بها عن معدود قل أو كثر يُطلق عليها في النحو العربي كنايةات العدد، وجرت اللغة العربية في أساليبها على وضع هذه الألفاظ في أول الكلام.

ويرى أبو حيان (745هـ) أن المراد من تصديرها على ما تتعلق به، فلا يقال: (لقيت رُبٌّ رجلٍ عالمٍ)، لا أول للكلام، فقد وقعت خبراً لـ(إن) و(أن) المخففة

1. المصدر نفسه 2: 171.

2. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 481.

3. المبرد: المقتضب 4: 139 — 140.

4. ابن السراج: الأصول 1: 416.

5. ابن الشجري: الأمالي 3: 46.

من الثقيلة وجواباً لـ(لَو).<sup>(1)</sup> فهو يرى أن صدارتها تكون بتقديمها على الفعل الذي تتعلق به — على ما يرى من كونها حرف جر — وهذا لا يعني وقوعها في أول الكلام، فقد تعمل فيها العوامل كـ(إن) و(أن) المحففة من الثقيلة، وقد تقع في حشو الكلام جواباً لـ(لَو)، وألفاظ الصدارة لا تقع معمولة لما قبلها من العوامل.

ويورد على ذلك شواهد من كلام العرب، كقول حاتم الطائي:<sup>(2)</sup>

أُماويّ إني ربّ واحدٍ لَمَهْ      مَلَكْتُ، فلا أَسْرَ لديّ ولا قَتْلُ

حيث وقعت (رُبّ) حبراً لـ(إن). وكذلك قول الشاعر:<sup>(3)</sup>

تَلَقَّيْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ حِيلَ خَائِتًا      لَمِيبٍ، وخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينًا

حيث وقعت (رُبّ) اسماً لـ(أن) للمخففة من الثقيلة. وكذلك قول الشاعر:<sup>(4)</sup>

ولو علم الأَقْوَامُ كَيْفَ خَلَقْتَهُمْ      لَرُبَّ مَقْدُ فِي الْقُبُورِ وَخَامِدٍ

حيث وقعت (رُبّ) جواباً لـ(لَو). ويرى الشُّمَيْي (872هـ) أنه يُحْتَمَلُ أَنْ يُعَدَّ

ذلك ضرورة.<sup>(5)</sup>

وورود ثلاثة أنماط من الأنماط العربية تخالف ظاهرة عامة مطردة لا يقدح في هذه الظاهرة شيئاً، وقد اقتصرت هذه الأنماط الثلاثة على لغة الشعر، مع الأخذ بالحسبان أن للشاهد الأول المنسوب إلى حاتم الطائي متعدّد الرواية، وما جاء متعدّد

1. انظر: أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الصرب 4: 1745، للسيوطي: همع الهوامع 2: 349.

2. انظر: ديوان حاتم الطائي ص: 51، أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الصرب 4: 1741،

السيوطي: همع الهوامع 2: 349، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 119 وقد جاءت رواية عجزه في الديوان وارتشاف الصرب: أَحَدْتُ فَلَا قَتْلَ لَدَيَّ وَلَا أَسْرَ.

3. انظر: أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الصرب 4: 1741، للسيوطي: همع الهوامع 1: 454،

البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 567، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 123.

4. انظر: أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الصرب 4: 1741، للسيوطي: همع الهوامع 2: 349،

الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 123.

5. السيوطي همع الهوامع 2: 349.

الرواية ليس بحجة كما أجمع عليه أهل هذه الصناعة، والشاهدان الثاني والثالث مجهولان للقائل، ولم يستشهد بها أحد من النحاة الأوائل، وهذا مما يقتل من قيمة الشاهد اللغوي، والشاهد اللغوي متى لم يعرف لسم قائله، ولم يورده أحد من النحاة الأوائل الثقات كسيبويه (180هـ) والمبرد (285هـ) وابن السراج (316هـ) لا يعتد به.

ويرى عبد القادر البغدادي (1093هـ) "أن الشاهد للمجهول قائله وتتمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح للشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته، ونظر فيه وفُتِّش، فما طعن أحد من المنتقمين عليه، ولا ادعى أنه لقي بشعر منكر". (1)

ويقول ناصر الدين الأسد: "وخلاصة بحثنا هذا أن الشعر عامة، ومنه الشعر الجاهلي لا يعدو أن يكون في كتب النحو واللغة وسيلة للاستشهاد والاحتجاج، ومن هنا أهملت نسبة الكثير منه إلى قائله، لو نص على نسبة البيت إلى رجل غير مسمى من إحدى القبائل العربية، ولذلك فنحن نرى أن كتب النحو واللغة ليست مصدراً أولياً من مصادر الشعر الجاهلي التي تثبت بها نسبة البيت أو الأبيات إلى شاعر بعينه". (2)

ومن أحكام (رُبُّ) أنها توصل بـ(ما)، وقد نص ابن الشجري (542هـ) على أن "وقوع (ما) بعد (رُبُّ) على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون كافة زينة ليصلح وقوع الفعل والمعرفة بعدها، والثاني: أنها تكون بعد (رُبُّ) بمعنى: شيء،

1. البغدادي (عبد القادر): حراثة الأدب 1، 16.

2. الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، 1996م، دار الجيل، بيروت، ص: 598

والثالث: وقوعها بعدها زائدة لغواً، فلا تمنعها من العمل، كقولك: (رُبَّما رجل عالم لقيته).<sup>(1)</sup>

ومن للشواهد على وقوع (ما) زائدة لغواً قول عدي بن الرُّعلاء العماني:<sup>(2)</sup>  
رُبَّما ضربة بِسيفٍ صَقِيلٍ      بَيْنَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وقد نصَّ سيبويه (180هـ) على أنهم: "جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها لينكر بعدها للفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى: (رُبَّ يقول)، فألحقوها (ما)، وأخلصوها للفعل".<sup>(3)</sup>

وسواء كانت (ما) الداخلة على (رُبَّ) بمعنى: شيء، أو زائدة، أو كافة تكحل على الجمل الفعلية والاسمية -مع اختلاف النحاة في دخولها على الجملة الاسمية- فإن (ما) على اختلاف الأوجه فيها لا تُغيِّر شيئاً في الظواهر للموقعية لـ (رُبَّ)، فتبقى لها الصدارة في الأساليب العربية، وقد نصَّ ابن يعيش (643هـ) على أن: "(رُبَّ) إذا كُفِّتْ بِـ(ما) عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر".<sup>(4)</sup>  
وقد نابت الـ (و) عن (رُبَّ) في بعض الأساليب العربية، كقول ابن أحرر الباهلي:<sup>(5)</sup>

1 ابن الشجري: الأمالي 2: 566.

2 انظر: الأصمعي: عبد الملك بن قريب، (ت216هـ)، الأصمعيات، 1970م، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ص: 152، ابن الشجري: الأمالي 2: 566، الأسترلابادي. شرح الكافية 4: 291، للمالقي: رصف المياني ص: 271، ابن هشام: مخني اللبيب 1: 157، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 582، الشنيطي: الدرر اللوامع 4: 205.

3. سيبويه: الكتاب 3: 115.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 486.

5. انظر: ديوان عمرو بن أحرر ص: 130، ابن الشجري: الأمالي 1: 216.

وبيصر لم يُخَالِطَهُنَّ فَحُشٌّ      نَسِينِ وَصَالِدَا إِلَّا سُوَالَا

واختلف النحويون في هذه الواو، فذهب طائفة من المحققين، منهم أبو علي الفارسي (377هـ) وعثمان بن جني (392هـ)، إلى أنها عاطفة جملة على جملة، و(رُبُّ) هي الجارة مضمرة بعدها، وجار أعمال الجار مصمراً؛ لأنَّ للفظ بالواو معاً مسنداً، وقال من حالفهم — وهم الكوفيون والمبرد (285هـ) —: بل الواو هي الجارة؛ لأنها صارت عوضاً من (رُبُّ)، فعملت عملها بحكم نيابتها عنها<sup>(1)</sup>. وقال للفريق الثاني: "لو كانت عاطفة لم تقع في أول الكلام"<sup>(2)</sup>. وهلا دلَّ وقوعها لو لا على صحة ما ذهبنا إليه؛ لأنَّ الواو العاطفة لا يُبتدأ بها. فإذا لم يكن هنا شيء تقع الواو عطفاً عليه، وكانت مُبتدأة دلَّ على أنها عوض من (رُبُّ)، فجاز لبندوها، كما جاز ابتداء (رُبُّ) في (رُبُّ قائم)، و(رُبُّ بَلَد) ونحو ذلك<sup>(3)</sup>. وردَّ الفريق الأول: بأنهم إذا استعملوها في أول الكلام عطفوا بها على كلام مقتر في لغوهم<sup>(4)</sup>.

وسواء كانت الواو عاطفة أو نائبة عن (رُبُّ)، فإنَّ لها صدر الكلام في مثل هذه الأساليب، وقد نصَّ ابن الشجري (542هـ) على أنَّ هذه الواو كثيراً ما تقع مبتدأ بها في الشعر<sup>(5)</sup>.

ومما ناب عن (رُبُّ) الفاء في قول ربيعة بن مَرْوَم الضَّبِّي: <sup>(6)</sup>

- 1 ابن الشجري: الأمالي 1: 217.
- 2 المصدر نفسه 1: 217.
- 3 انظر: الفارسي (أبو علي): الحسن بن أحمد (ت. 377هـ)، المسائل البصريات، 1985م ت: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المنشي، القاهرة، 2 699.
- 4 ابن الشجري: الأمالي 1: 217.
- 5 المصدر نفسه 2: 134.
- 6 انظر: المروقي: شرح ديوان الحماسة 1: 385، ابن الشجري: الأمالي 1: 217، الأسترلابدي: شرح الكافية 4: 296، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 4: 101.

فإن أهلك فذي حنق لظاء وكأذا علي يلتهب النهاب

فقد وقعت الفاء في صدر جملة جواب الشرط.

وكذلك دأبت (بل) عن (رُب) في قول روبة: (1)

بل بلد ملء الفجاج قنمة لا يشتري كتانة وجهرمة

فقد تصدرت (بل) هذا الأسلوب، ووقوع (بل) نائبة عن (رُب) قليل بالنسبة للحرفين الآخرين.

وكان الولو والفاء و(بل) في مثل هذه الأساليب من كنايات الأعداد التي تتصدر التراكيب، وليست أحرف عطف؛ لأن أول الكلام لا يعطف، والعاطف لا يقع أولاً، وإنما يجيء بعد معطوف عليه، وليست كذلك أحرف جر، فقد نصر أبو علي الفارسي (377هـ) على أنه لو كان الجر بالواو، دون (رُب) المضمرة، لكان في قوله: (بل بلد) الجر بـ(بل)، وهذا لا نعلم أحداً به اعتداد بقوله: (2)

#### 13.4 (إن) الناصبة:

مذهب للجمهور في (إن) أنها: حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها: اسم، وأصلها (إذا)، والأصل أن نقول: (إذا جئتني لكرمك)، فحذف ما يضاف إليه، وعوض منه التووين، والراجح ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف ينصب الفعل المصارع، بثلاثة شروط: الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كان حالاً رُفع، والثاني: أن تكون مُصَدَّرَةً، فإن تأخرت ألغيت حتماً، والثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم والدعاء والنداء، وأجاز ابن عصفور (669هـ) الفصل بالظرف،

1. انظر: ديوان روبة ص: 150، ابن الشجري: الأمالي 1. 218، الأتبري: الإنصاف، مسألة:

72، 2: 529، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 27، المالقي. رصف المياني ص: 232،

المرادي: الجنى الداني ص: 95. البلد هنا: القفر، للعجاج: جمع فج، وهو الطريق الواسع بين جبلين، والقنم: العجار، والجهرم، البساط من الشعر

2 الفارسي (أبو علي): كتاب الشعر 1: 51



نحو: (إِنَّ غَدًا أَكْرَمَكَ)، وأجاز للكسائي (189هـ) وهشام الضرير (209هـ) للفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل حينئذ وجهان، والاختيار عند الكسائي (189هـ) للنصب، وعند هشام الضرير (209هـ) الرفع، وبعض العرب يلغي (إِنَّ) مع استيفاء للشروط، وهي لُغِيَّة نادرة حكاها عيسى (149هـ) وسيبويه (180هـ).

ومعنى (إِنَّ) عند سيبويه (180هـ): الجواب والجزاء، فحمله قوم منهم أبو علي السَّكَّابِي (660هـ) على ظاهره، وقال: إِنَّمَا للجواب والجزاء في كل موضع، وحمله الفارسي (377هـ) على أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، نحو أن يقول القائل: (أحبك)، فتقول: (إِنَّ أَطْنُكَ صادقاً)، فلا يَتَصَوَّرُ هذا الجزاء.

واختلف النحويون أيضاً في رسمها على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها تكتب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، والثاني: أنها تكتب بالنون، وإليه ذهب المبرد (285هـ) والأكثر، وروي عن المبرد (285هـ) قوله: أشتهد أن أكوي يد من يكتب (إِنَّ) بالألف؛ لأنها مثل (أَنْ) و(لَنْ)، ولا يدخل التنوين بالحروف، والثالث: التفصيل، فإن ألغيت كتبت بالألف، وإن عملت كتبت بالنون.<sup>(1)</sup> وقد صرح سيبويه (180هـ) على أن " (إِنَّ) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأ عملت في الفعل، وذلك قولك: (إِنَّ أَجِبْتُكَ)، و(إِنَّ أَتَيْتُكَ).<sup>(2)</sup> ويُعَلَّلُ الأسترايادي (686هـ) سبب كون (إِنَّ) للعامة في صدر الجملة أنهم "إنما اشترطوا في نصب الفعل ألا يتوسط (إِنَّ) بل يتصدر؛ لأنَّ نصب الفعل لغرض التنصيص على معنى

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 12-16 / 4: 234، ليس السراج: الأصول 2: 148-149،

المرادي: لحي الداني ص. 361 - 366.

2. سيبويه: الكتاب 3: 12.

الشرط في (إِنَّ)، والشرط مرتبته التصدير<sup>(1)</sup> ودلالة (إِنَّ) على الشرط ظاهرة في قول سيبويه (180هـ): "ولمَّا إِنَّ، فجوابٌ وجزاء"<sup>(2)</sup>.

واشتراط سيبويه (180هـ) أن تكون (إِنَّ) العاملة جواباً لكلام سابق فيه إشارة إلى الموقع للذي تحل فيه، ويحدد هذا الموقع السيرافي (368هـ) بقوله: "قلماً كانت (إِنَّ) جواباً قويته في الابتداء؛ لأنَّ الجواب لا يتقدمه كلام، ولمَّا مسطت وأُخِّرَتْ زليلها مذهب الجواب، فبطل عملها"<sup>(3)</sup>.

ويرى سيبويه (180هـ) أن " (إِنَّ) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه، فإنها ملغاة لا تنصب للبتة، وذلك قولك: (أنا إِنَّ أنيك) حيث لا تكون إلا ملغاة"<sup>(4)</sup> وتفسير الاعتماد على ما ذكر عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أن يرجع الفعل الواقع بعدها إلى شيء يقتضي فيه رفعاً أو جزماً، كقولك: (أنا إِنَّ أكرمك)، و(والله إِنَّ لأفعل)<sup>(5)</sup> واعتماد الفعل بعد (إِنَّ) على شيء سابق يكون للفعل فيه من تمام معناه ممَّا يتقافى وصدارة (إِنَّ).

وقد وردت (إِنَّ) ناصبة للفعل المضارع مع عدم صدرتها في قول الشاعر:<sup>(6)</sup>

لا تجعلني فيهم شطييراً      إني إن أهلك أو أطيراً

1. الأمثرابادي: شرح الكافية 4: 41.

2. سيبويه: الكتاب 4: 432.

3. المصدر نفسه 3: 13.

4. سيبويه: الكتاب 3: 14.

5. انظر: الجرجاني (عبد القاهر): المقصد 2: 1054، الخوارزمي: التخمير 4: 154.

6. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 22، 1: 177، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 227، الماتقي: رصف المعاني ص: 154، المرادي: الجنى الداني ص: 144، ابن هشام: معني اللب 1: 29، البغدادي (عبد القادر): حرة الأدب 8: 456، والشطير: البعيد والغريب، أطير: أذهب بعيداً.

ويُحرّج ذلك الأسترلابادي(686هـ) على أن الخبر هو: (إنّ أهلك)، لا: (أهلك) وحده، فتكون (إنّ) مُصنّرة<sup>(1)</sup>.

وهنا ينظر الأسترلابادي(686هـ) إلى جملة الخبر: (إنّ أهلك) على أنّها جملة مستقلة بحسب أصلها، وجاءت (إنّ) في صدرها، وكثيراً ما يحدث هذا في الأساليب العربية حيث يؤتى بتركيب مسبوك وفق ترتيب معين، ويوضع في حشو تركيب آخر ليحل مكان كلمة من كلمات التركيب، ويشغل الوظيفة النحوية لهذه الكلمة، ولعلّ هذا من باب تداخل التركيب حيث يوضع تركيب لغوي مسبوك تتصدره إحدى ألفاظ الصدارة في حشو تركيب آخر، ومن معيراته أن يحافظ على الترتيب الموقعي لعناصره، وكذلك يحافظ على فونيم الإعراب لهذه العناصر بحيث لا يعمل في هذه العناصر ما قبلها من العوامل، وهذا ما سُمّي في النحو العربي بالتعليق.

وفي باب (إنّ)، يثير النحاة قضية للنقاش هي أنّك لو قدّمت معمول الفعل على (إنّ) نحو قولك: (زيداً إنّ أكرم) هل تعمل (إنّ) أم تُلغى؟ فقد ذهب الفراء (207هـ) إلى أنّه يبطل عملها، وأجاز للكسائي(189هـ) الرفع والنصب<sup>(2)</sup>.

لما أبو حيان(745هـ) قلّه منهج آخر في تناول مثل هذه القضايا، فيرى أنّه يجب على عالم اللغة قبل الخوض في مثل هذه القضايا والمناقشات أن ينظر إلى متكلمي اللغة هل نطقوا بمثل هذه الألفاظ؟ فيكون بالإمكان إدخالها في نطاق البحث اللغوي أم أنّها من قبيل التمارين غير العملية، فتبعد عن نطاق البحث<sup>(3)</sup>.

1. الأسترلابادي: شرح للكافية 4: 44.

2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 2: 295.

3. قنطر: صيف: شوقي، المدارس النحوية، 1999م، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص: 320-

هـراء هنا يُطبّق هذا المنهج الذي يتبنّاه حيث يقول: "لا نصُّ عند البصريين لحفظه في تلك، والذي تقتضيه قواعدهم للمنع"<sup>(1)</sup> أي أنّه لم يرد أن تكلم العرب بمثل هذا النمط التركيبي.

وإذا كان الأمر يحتمل النقاش، فإنّ "مقتضى اشتراطهم التصدير في عملها ألا تعمل والحالة هذه؛ لأنها غير مُصدّرة، ويحتمل أن يقال: تعمل؛ لأنها وإن لم تُصدّر لفظاً، فهي مصدّرة في النية؛ لأنّ النية بالمفعول التأخير"<sup>(2)</sup>.

وفي قول أبي حيان (745هـ): (إنّها مصدّرة في النية) للتفاته منه إلى البنية العميقة للجمل والتركيب، وهذا من الجوانب التحويلية في النحو العربي، فالمنهج التحويلي ينظر إلى مبنى الجملة باعتبارين: مبنى ظاهري للجمل، ومبنى باطني لها، فالمبنى الباطني أو العميق يتميز بالعلاقات المعنوية التي تكون واضحة فيه تماماً، أمّا المبنى الظاهري أو الخارجي، فهو يمثل شكل العلاقات بترتيب كلماته على أنماط مختلفة، وتنظم قواعد الاستنباط للغة العلاقة بين المبنين، فتطبق على المبنى العميق، وتحوله إلى المبنى الظاهري، وتدعى هذه العملية بالتحويل.<sup>(3)</sup> أي أنّ (إنّ) من حيث البنية السطحية في مثل هذا التركيب لم تُصدّر، لكنها من حيث البنية العميقة لها الصدارة؛ لأنّ الأصل في المفعول أن يأتي بعد الفعل.

وبناء على ما سبق يتبين أنّ لـ (إنّ) العاملة الصدارة في الجملة الفعلية مع الأحد بالحسبان أنّ (إنّ) لا تأتي في صدر النصوص والمقطوعات اللغوية، ولا يُستدأ بها الحديث إذا ما تجانبه اثنان من المتكلمين، فلا بدّ أن تسبق بكلام من المتحدث الأول حتى يكون لها الصدارة في كلام المتحدث الثاني، وهذا ما عناه أبو حيان (745هـ) بقوله: "إنّها لا تقع لبداء كلام بل لا بدّ أن يسبقها كلام لفظاً أو تقديراً"<sup>(4)</sup>.

1. انظر: أبو حيان: ارتشاف الصرب 4: 1654، السيوطي: مع الهوامع 2: 295.

2. السيوطي: مع الهوامع 2: 295.

3. رويد. منهج البحث اللغوي ص: 45.

4. أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 1: 608.



## المراجع

1. ابن الأثير، المبارك بن محمد، 1399هـ، النهاية في غريب الحديث، تحقيق: محمود محمد الطنّاحي و طاهر أحمد الزلوي، دار الفكر، بيروت.
2. أحمد، نوزاد حسن، 1996م، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.
3. ابن أحمد، عمرو الباهلي، (ت: 65هـ)، (د.ت)، ديوانه، جمعه وحققه: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
4. الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت: 215هـ)، 1981م، معاني القرآن، تحقيق: فائر فارس، دار البشير، عمان، ط3.
5. الأزهرى، خالد بن عبد الله، (ت: 905هـ)، 2000م، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد ياسر عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. الأزهرى، محمد بن أحمد، (ت: 370هـ)، 2001م، معجم تهذيب اللغة، تحقيق: رياض ركي قاسم، دار المعرفة، بيروت.
7. الأستراباذي، محمد بن الحسن، (ت: 686هـ)، (د.ت)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، للمكتبة التوفيقية، القاهرة.
8. الأسد، ناصر الدين، 1996م، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار الجيل، بيروت.
9. إشريده، عرام محمد زيب، 2004م، دور الرتبة (المزلة والموقع) في الطاهرة للنحوية، دار الفرقان، عمان.
10. الأصمعي، عبد الملك بن قريب، (ت: 216هـ)، 1970م، الأصمعيات، تحقيق: أحمد شاكرو عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
11. عمرو القيس، (ت: 545م)، 1958م، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفصل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

12. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت: 577هـ)، 1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
13. أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6.
14. أنيس، إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8.
15. البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت: 256هـ)، 2005م، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد محمد تامر، دار البيان العربي، القاهرة.
16. برجستراسر، 2003م، التطور النحوي للغة العربية، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الحانجي، القاهرة، ط4.
17. بشر، كمال، 1998م، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة.
18. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت: 1093هـ)، 2000م، حزانة الأندلس ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
19. النُرزي، فؤاد حنا، (دست)، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت.
20. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: 471هـ)، 2004م، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5.
21. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: 471هـ)، 1982م، للمقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد.
22. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.
23. حاتم الطائي، (ت: 605م)، 1981م، ديوانه، دار صانر، بيروت.
24. ابن الحاجب، عثمان بن عمر، (ت: 646هـ)، 1985م، الأمالي النحوية، تحقيق: هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
25. حجازي، محمود فهمي، 1992م، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة، القاهرة.

26. حسنان، تمام، 1988م، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
27. حسنان، تمام، 2004م، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4.
28. حسنان، تمام، 1990م، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
29. حسن، عباس، 1975م، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط5.
30. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت: 745هـ)، 1998م، ارتشاف للضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
31. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت: 745هـ)، 2001م، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
32. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت: 370هـ)، (د.ت)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
33. الخصري، محمد الشافعي، (ت: 1286هـ)، 2005م، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.
34. الحوارزمي، القاسم بن الحسين، (ت: 617هـ)، 2000م، التخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض.
35. الذّاني، عثمان بن سعيد، (ت: 444هـ)، 1985م، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: لوتو برنزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.
36. اللسوقي، مصطفى محمد عرفة، (ت: 1230هـ)، 2000م، حاشية اللسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت.



37. نمشقية، عفيف، 1987م، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإثراء العربي، بيروت.
38. أبو دهب الجمحي، 1972م، ديوانه، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف الأشرف.
39. دو الرمة، (ت: 117هـ)، 1982م، ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط2.
40. روبة بن العجاج، (ت: 145هـ)، 1980م، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.
41. للراجحي، عبده، 1986م، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت.
42. راغب، نبيل، 2003م، موسوعة للنظريات الأدبية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.
43. الزبيدي، محمد مرتضى، (ت: 1205هـ)، 1973م، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام في الكويت.
44. الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت: 311)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.
45. الزركلي، خير الدين، 1984م، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط6.
46. زكريا، ميشال، 1983م، الأسس النوليدية والتحولية، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
47. زوين، علي، 1986م، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
48. أبو زيد، سعيد بن لوس، (ت: 215هـ)، 1967م، النواذر في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2.

49. السامرائي، فاضل صالح، 1998م، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي، بغداد.
50. السامرائي، فاضل صالح، 2002م، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط2.
51. ابن المراح، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، 1999م، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
52. السُّعران، محمود، (د.ت)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
53. ابن السكيت، يعقوب بن إسحق، (ت: 244هـ)، 1949م، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4.
54. السلسلي، محمد بن عيسى، (ت: 770هـ)، 1986م، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
55. السُّهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، (ت: 581هـ)، 1984م، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الرياض، ط2.
56. سيوييه، عمرو بن عثمان، (ت: 180هـ)، 2004م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
57. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1985م، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.
58. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1985م، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

59. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1979م، بغية  
اللوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار الفكر، بيروت، ط2.
60. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1998م، مع  
الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب  
العلمية، بيروت.
61. شاهين، عبد الصبور، 1977م، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في  
الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
62. ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت: 542هـ)، 1992م، أمالي ابن الشجري،  
تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
63. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت: 1331هـ)، 2001م، الثمر اللوامع على  
مع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب،  
القاهرة.
64. الصبان، محمد بن علي، (ت: 1206هـ)، 1997م، حاشية الصبان على شرح  
الأشمونى، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار للكتب العلمية، بيروت.
65. ضيف، شوقي، 1999م، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8.
66. طحان، ريمون، 1981م، الألفية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.
67. عباينة، يحيى والزعبي: آمنة، 2005م، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات،  
دار للكتاب الثقافي، لربد.
68. عبد التواب، رمضان، 1997م، التطور اللغوي مظاهره وعالله وقوانينه،  
مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
69. عبد التواب، رمضان، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي،  
القاهرة، ط6.
70. عبد التواب، رمضان، 1995م، المنحل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي،  
مكتبة الخانجي، القاهرة.

71. عبد اللطيف، محمد حماسة، 2003م، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة.
72. عبد اللطيف، محمد حماسة، 1990م، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
73. عبد المطلب، محمد، 1994م، البلاغة والأسلوبية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.
74. عبيد الله بن قيس الرقيبات، (ت: 85هـ)، 1986م، ديوانه، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
75. أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت: 210هـ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.
76. عصيمة، محمد عبد الحالق، 2004م، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
77. العقاد، عباس محمود، 1988م، لثغات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط6.
78. ابن عقيل، عبد الله العقيلي، (ت: 769هـ)، 2003م، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
79. العكبري، عبد الله بن الحسين، (ت: 616هـ)، 1987م، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، ط2.
80. عمارة، خليل أحمد، (د.ت)، أسلوبا للنفي والاستقهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، إربد.
81. الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت: 377هـ)، 1988م، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

82. الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، 1985م، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة.
83. الفراء، يحيى بن زياد، (207هـ)، 1983م، معاني القرآن، الجزء الأول بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط3.
84. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت:170هـ)، 1995م، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، ط5.
85. أبو الفرج، محمد أحمد، 1966م، مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار النهضة العربية، بيروت.
86. فريحة، أنيس، 1981م، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.
87. الفهري، عبد القادر الفاسي، 1983م، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية (الكتاب الأول)، دار توبقال للنشر، الرباط.
88. فودة، عبد العليم السيد، 2003م، "صدارة أسماء الاستفهام"، في أصول اللغة، مراجعة: أحمد عمر مختار، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مجلد4.
89. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (ت:770هـ)، 1994م، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
90. القاسي، إسماعيل بن القاسم، (ت:356هـ)، 2001م، الأمالي مع كتابي ذيل الأمالي والنوادر، تحقيق: صلاح هلل وسيد الجلبي، المكتبة العصرية، بيروت.
91. ابن قتيبة، محمد بن عبد الله، (ت:276هـ)، 2006م، تأويل مَسْكِلِ القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2.
92. الققطي، علي بن يوسف، (ت:215هـ)، 1986م، إنباء الرواة على أنباء النجاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت.

93. القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت: 437هـ)، 1988م، مُشْكِلُ إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
94. كُنْزُ عَزَّة، (ت: 105هـ)، 1971م، ديوانه، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
95. كشك، أحمد، 1997م، من وظائف الصوت للغوي، القاهرة، ط2.
96. لبيد بن ربيعة العامري، (ت: 41هـ)، 1997م، ديوانه، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت.
97. المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت: 702هـ)، 2002م، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2.
98. ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ)، (د.ت)، شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة.
99. ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ)، 1983م، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3.
100. المبرّد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، 1963م، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم للكتب، القاهرة.
101. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت: 324هـ)، 1980م، المتبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2.
102. المرادي، الحسن بن قاسم، (ت: 749هـ)، 1992م، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار للكتب العلمية، بيروت.
103. المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، (ت: 421هـ)، 2003م، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تحقيق: غريد الشيوخ وإبراهيم شمس الدين، دار للكتب العلمية، بيروت.

104. المصري، فتح الله صالح، 1987م، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، دار الوفاء، القاهرة.
105. مصطفى، إبراهيم، والزيات: أحمد حسن، وعبد القادر: حامد، النجار: محمد علي، 1972م، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط2.
106. مضرش الربيعي، 1970م، ديوانه، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد.
107. مطلوب، أحمد، 1987م، بحوث لغوية، دار الفكر، عمان.
108. المعري، أبو العلاء (ت: 449هـ)، 1977م، رسالة الغفران، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط10.
109. مندور، محمد، 1980م، الأدب وفنونه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
110. ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت: 711هـ)، 2000م، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
111. الميداني، أحمد بن محمد، (ت: 518هـ)، 1987م، مجمع الأمثال، تحقيق: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
112. السُّنَّاس، أحمد بن محمد، (ت: 338هـ)، 1988م، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3.
113. النمر بن تولب العُكلي، (ت: 14هـ)، 2000م، ديوانه، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت.
114. النووي، يحيى بن شرف، (ت: 676هـ)، 1990م، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
115. هارون، عبد السلام محمد، 2002م، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

116. ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت: 761هـ)، 2003م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
117. ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت: 761هـ)، 2003م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
118. ابن هشام: عبد الملك الحميري، (ت: 213هـ أو 218هـ)، 1996م، المسيرة النسبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الخير، بيروت.
119. ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت: 643هـ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.